

دور النظم والمعايير المحاسبية في تحقيق شروط ومتطلبات الحوكمة
المؤسسية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية

**THE ROLE OF ACCOUNTING SYSTEMS AND STANDARDS IN
FULFILLING THE REQUIREMENTS OF CORPORATE GOVERNANCE
IN THE INDUSTRY JORDANIAN SHARE HOLDING COMPANIES**

إعداد الطالب

أنس محمود الطرمان

المشرف

الأستاذ الدكتور محمد طر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا

كلية الأعمال

قسم المحاسبة

أيار 2009

التفويض

أنا أنس محمود الطرمان

أفوض جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً
والكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات، أو المؤسسات المعنية بالأبحاث
والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: أنس محمود الطرمان

التاريخ: 27 / 5 / 2009

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها " دور النظم والمعايير المحاسبية في تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية".

وأجيزت بتاريخ: 27 / 5 / 2009

التوقيع:

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيساً ومشرفاً

الأستاذ الدكتور محمد عطية مطر

عضواً

الأستاذ الدكتور عبد الناصر ابراهيم نور

عضواً

الدكتور ظاهر شاهر القشي

عضواً خارجياً (جامعة الإسراء)

الدكتور ه إنعام محسن زويلف

شكر وتقدير.....

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

أما بعد فالشكر أولاً وأخيراً لله سبحانه وتعالى، وإنه من دواعي سروري أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل شخص أعانني على تقديم هذا الجهد المتواضع وأخص بالشكر والعرفان والدي وأستاذي الذي أحاطني بالمحبة وقدم لي كل ما أحتاج إليه لتقديم هذه الدراسة ووفر لي ولزملائي كامل منتجته الفكري والمعرفي والعلمي الأستاذ

الدكتور محمد مطر.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور عبد الناصر نور الذي لم يبخل علي بأية استشاره ومد لي يد العون كلما احتجت إليها ، وإلى الدكتور ظاهر القشي والدكتور عبد الله دعاس والدكتور علي المعموري فلهم مني جزيل الشكر والعرفان.

وأقدم كذلك بالشكر والعرفان بالجميل إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الأجلاء على ما عانوه في قراءة رسالتي المتواضعة وإثرائها بتوجيهاتهم القيمة.

كما أتقدم بالشكر إلى جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا التي احتضنتني في كنفها طول مدة دراستي ممثلة برئيسها .

فلهم مني جميعاً جزيل الشكر والعرفان.....

الباحث

إهداء.....

إلى الشمس التي تشرق على بلدي في كل صباح محملة بالخيرات..... إلى

سيدي صاحب الجلالة الملك عبد الله بن الحسين أطل الله في عمره.

إلى البحر الذي تتلاطم وتتفجر فيه أمواجي ثم تسكن..... إلى

والدي أطل الله بقاءه.

إلى شاطئ السلام التي تنطلق منه سفني ثم ترسو..... إلى

والدتي أطل الله بقاءها.

إلى نسائم البحر التي خفتت من معاناتي ومصاعبي..... إلى

إخوتي أبقاهم الله حولي.

إلى ليالي العمر الجميلة التي مرت بي..... إلى

أصدقائي وأحبائي.

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

أنس محمود الطرمان

قائمة المحتويات

| الرمز | الموضوع | الصفحة |
|-------|---|--------|
| | العنوان | أ |
| | التفويض | ب |
| | قرار لجنة المناقشة | ج |
| | شكر وتقدير | د |
| | الإهداء | هـ |
| | قائمة المحتويات | و |
| | قائمة الجداول | ز |
| | قائمة الأشكال | ح |
| | قائمة الملاحق | ط |
| | الملخص باللغة العربية | ك |
| | الملخص باللغة الإنجليزية | م |
| 1 | الفصل الأول | 1 |
| 1-1 | المقدمة | 2 |
| 2-1 | مشكلة الدراسة وأسئلتها | 5 |
| 3-1 | فرضيات الدراسة | 6 |
| 4-1 | أهداف الدراسة | 8 |
| 5-1 | أهمية الدراسة | 8 |
| 6-1 | التعريفات الإجرائية | 9 |
| 7-1 | محددات الدراسة | 11 |
| 2 | الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة | 12 |
| 1-2 | المقدمة | 13 |
| 2-2 | نشأة الحاكمة المؤسسية | 14 |

| | | |
|----|--|--------|
| 21 | مفهوم الحاكمية المؤسسية | 3-2 |
| 25 | الأطراف المعنية بتطبيق الحاكمية المؤسسية | 4-2 |
| 27 | مبادئ الحاكمية المؤسسية | 5-2 |
| 32 | مقومات أو ركائز الحاكمية المؤسسية | 6-2 |
| 33 | أهداف الحاكمية المؤسسية | 7-2 |
| 34 | دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية | 8-2 |
| 36 | دور النظام المحاسبي الإداري في تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية | 9-2 |
| 41 | دور معايير المحاسبة الدولية في تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية | 10-2 |
| 46 | دور معايير التدقيق الدولية في تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية | 11-2 |
| 50 | الدراسات السابقة | 12-2 |
| 50 | الدراسات العربية | 1-12-2 |
| 65 | الدراسات الانجليزية | 2-12-2 |
| 81 | ما يميز الدراسة | 13-2 |
| 82 | الفصل الثالث: منهجية الدراسة | 3 |
| 83 | المقدمة | 1-3 |
| 83 | منهجية الدراسة | 2-3 |
| 84 | مصادر الحصول على البيانات | 3-3 |
| 85 | مجتمع الدراسة وعينتها | 4-3 |
| 88 | أداة الدراسة | 5-3 |
| 90 | تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها | 6-3 |
| 92 | الأساليب الإحصائية المستخدمة | 7-3 |

| | | |
|-----|--|-------|
| 93 | تصميم الدراسة | 8-3 |
| 94 | الفصل الرابع: مناقشة نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات | 4 |
| 95 | المقدمة | 1-4 |
| 95 | اختيار مقياس الاستبانة | 2-4 |
| 96 | عرض بيانات عينة الدراسة | 3-4 |
| 106 | اختبار فرضيات الدراسة | 4-4 |
| 115 | النتائج | 5-4 |
| 117 | التوصيات | 6-4 |
| 119 | مراجع الدراسة | 7-4 |
| 129 | قائمة الملاحق | 8-4 |
| 130 | الاستبانة | 1-8-4 |
| 137 | قائمة الجداول والأشكال | 2-8-4 |

قائمة الجداول

| الصفحة | المحتوى | رقم الجدول والفصل |
|--------|--|----------------------|
| 86 | توزيع عينة الدراسة وفقا للفئات المشمولة بالدراسة | 1-3 |
| 86 | توزيع عينة الدراسة وفقا للعوامل الديموغرافية | 2-3 |
| 96 | الأهمية النسبية لدور النظام المحاسبي المالي في توفير شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية | 3-4 |
| 98 | الأهمية النسبية لدراسة النظام المحاسبي الإداري والتكاليفي في توفير شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية | 4-4 |
| 100 | الأهمية النسبية لدور معايير المحاسبة والإبلاغ المالي في توفير شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية | 5-4 |
| 102 | الأهمية النسبية لدور معايير التدقيق الدولية في توفير شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية | 6-4 |
| 104 | مقارنة بين الأهمية النسبية لادوار المتغيرات الأربعة في تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية | 7-4 |
| 106 | اختبار الفرضية العدمية الرئيسة الأولى | 8-4 |
| 107 | اختبار الفرضية العدمية الرئيسة الثانية | 9-4 |
| 108 | اختبار الفرضية العدمية الرئيسة | 10-4 |
| 108 | اختبار الفرضية العدمية الرئيسة | 11-4 |
| 109 | اختبار الفرضيات الرئيسة الأربعة مجتمعة | 12-4 |

| | | |
|-----|---|------|
| 110 | الفرضيات الأربعة مجتمعة | 13-4 |
| 111 | اختبار الفرضية الفرعية الأولى | 14-4 |
| 111 | اختبار الفرضية الفرعية الثانية | 15-4 |
| 112 | اختبار الفرضية الفرعية الثالثة | 16-4 |
| 112 | اختبار الفرضية الفرعية الرابعة | 17-4 |
| 113 | نتائج اختبار الفرضيات الفرعية الأربعة بموجب اختبار Kruskal – Wallis | 18-4 |

قائمة الأشكال

| الرقم | المحتوى | الصفحة |
|-------|--|--------|
| 1-2 | الأطراف المعنية بتطبيق الحاكمية المؤسسية | 26 |
| 2-2 | مبادئ الحاكمية المؤسسية | 30 |

قائمة الملاحق

| الرقم | المحتوى | الصفحة |
|-------|-------------------|--------|
| 1-2 | الاستبانة | 26 |
| 2-2 | الأشكال والرسومات | 30 |

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار دور النظم والمعايير المحاسبية في تطبيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة مكونة من (24) فقرة شملت أسئلة تغطي أربعة محاور رئيسية ، ويغطي المحور الأول دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية، ويغطي المحور الثاني دور النظام المحاسبي الإداري والتكاليفي في تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية ، ويغطي المحور الثالث دور معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي في تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية ، ويغطي المحور الرابع دور معايير التدقيق الدولية في تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية وقد تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة المكونة من أعضاء مجالس إدارة الشركات الصناعية المدرجة أسهمها في سوق عمان المالي ، والمدققين الخارجيين ، والمساهمين والمستثمرين أو الممولين .

كما قامت الدراسة الميدانية على أربع فرضيات وتم استخدام نظام الرزمة الإحصائية SPSS لتحليل النتائج التي توصلت إليها الدراسة، حيث تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية. واختبار (T) لعينة واحدة (One Sample T-Test) واختبار (T) للعينة المستقلة (Independent Sample T – Test).

وقد أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

1. أن هناك دوراً ذا أهمية لتلك النظم و المعايير المحاسبية في تطبيق شروط ومتطلبات

الحاكمية المؤسسية من وجهة نظر أصحاب المصالح المعنيين في الشركات.

2. أجمع أفراد العينة أن للنظام المحاسبي المالي المتبع في تلك الشركات دوراً هاماً في

توفير البيانات المالية للتقارير المالية الخارجية التي تخدم المساهمين و الأطراف

الأخرى ذات العلاقة في اتخاذ القرار. ويوجد له اثر ذو دلالة إحصائية في تحقيق

دور ومتطلبات الحاكمية المؤسسية

3. أجمع أفراد عينة الدراسة بأن للنظام المحاسبي الإداري والتكاليفي دور هام ذا دلالة

إحصائية في تطبيق شروط و متطلبات الحاكمية المؤسسية

4. إن لمعايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي ومعايير التدقيق الدولية دور هام ذا دلالة

إحصائية في تطبيق شروط و متطلبات الحاكمية المؤسسية.

Abstract

The study has aimed to show the roles of the international systems and standards in applying the conditions and the requirements of the corporate governance. In an attempt to achieve the objectives of the study, a questionnaire has been constructed to include (25) paragraph. These paragraphs included a number of questions that covered 4 main sectors: the first sector discusses the role of the financial accounting system in applying the conditions and the requirements of the corporate governance, the second discusses the role of the managerial and the cost accounting system in applying the conditions and the requirements of the corporate governance, whereas the third on investigates the role of the international accounting standards to achieve the same conditions, and the fourth ended the questionnaire to discuss the role of the international auditing standards in applying the mentioned conditions and requirements. Besides, the questionnaire has been disseminated to the sample of the study which consisted of the members of the Board of Directors in the industrial firms whose shares are enlisted in Amman Financial market, the external auditors, the shareholders, the investors and the financial providers.

In addition, the field study has relied on four hypothesis, SPSS system was utilized in order to analyze the results as well as the Standard deviation, the Arithmetic average, one sample T-test, and independent sample T-test were also utilized.

As for the results, they have revealed the following:

- 1- There a significant role for these systems and accounting standards in applying the conditions and results of the corporate governance from the perspective of the shareholders in the firm.
- 2- The study sample has agreed that the financial accounting system followed in these firms has a core role because it gives the financial data for the external financial reports which serve the stakeholders and the related parts in decision-making. Also, it has a significant statistical impact in achieving the role and the requirements of the corporate governance.
- 3- They study sample agreed also that the managerial and cost accounting system has a significant statistical role in applying the conditions and the requirements of the corporate governance.

4- There is a significant and statistical role of international accounting and disclosing standards, and the international auditing standards in applying the conditions and the requirements of the corporate governance

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

3-1 فرضيات الدراسة

4-1 أهداف الدراسة

5-1 أهمية الدراسة

6-1 التعريفات الإجرائية

7-1 محددات الدراسة

1-1 المقدمة:

إن من أهم ملامح العولمة الاقتصادية تحرير الأسواق المالية وسعي غالبية دول العالم للتحويل إلى الاقتصاد الحر، الأمر الذي أدى إلى خلق أسواق دولية جديدة يمكن من خلالها تحقيق أرباح مرتفعة، من خلال التوسع في أنشطتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، بالشكل الذي يؤدي إلى نمو وتطور اقتصاديات الدول.

إن تحقيق إيجابيات الاقتصاد الحر في ظل العولمة الاقتصادية يرافقه قدر عالٍ من المنافسة الشديدة، التي تتطلب أحياناً مستويات من رأس المال تتجاوز إمكانيات مصادر التمويل الذاتية أو المحلية، وهذا يستلزم وجود قيادة إدارية ذات مستوى عالٍ من الكفاءة توظف قدراتها والإمكانيات المتوفرة لديها بشكل إيجابي، لاتخاذ قرارات رشيدة لمواجهة مختلف المخاطر وتحقيق أهداف الشركات والأطراف ذات العلاقة بها.

إن انهيار الشركات الكبرى في العديد من دول شرق آسيا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية نتيجة الفساد المالي والإداري وسوء الإدارة، فضلاً عن تواطؤ بعض شركات التدقيق - أدى إلى تكبد الاقتصاديات المحلية والمستثمرين خسائر فادحة يرافقها صعوبات في استقطاب رؤوس الأموال اللازمة للشركات والاقتصاد المحلي نتيجة فقدان الثقة في مجالس إدارة تلك الشركات، لذلك اهتم المستثمرون وأسواق رأس المال بالبحث عن ضمانات لحماية ممتلكاتهم وأموالهم من أخطاء مجالس الإدارة واحتمالات التلاعب والاختلاس وإهمال بعض مدققي الحسابات إن كانوا من المدققين الداخليين أو الخارجيين.

لقد أسفر هذا البحث والاهتمام عن تعاضم مفهوم الحاكمية المؤسسية *Corporate Governance* الذي يوفر أساساً سليمة لتنظيم العلاقة بين مجالس الإدارة والمدراء التنفيذيين من جهة وأصحاب المصالح في الشركة والمساهمين من جهة أخرى بالشكل الذي يؤدي إلى

تطبيق مستوى عالٍ من الشفافية في التعامل بالشكل الذي يؤدي إلى حماية موارد الشركات ومنع حدوث الانهيارات المالية.

تنحو الحاكمية المؤسسية إلى منع التلاعب والتحريف والخداع وتخفيض الأثر السلبي لظاهرة عدم تماثل المعلومات من خلال آليات لتحقيق إحكام الرقابة والسيطرة على كافة الوحدات الاقتصادية وتحقيق مصالح كافة الأطراف ، ويتحقق ذلك من خلال قدرتها على تحسين الإطار القانوني والنظامي الملائم لتوجيه حركة النشاط الاقتصادي في المجتمع المحلي والمجتمع الدولي بمتطلبات العولمة ، وبطبيعة الحال يتطلب تحقيق تلك الأهداف ضرورة تحسين فاعلية واستقلال دور مدقق الحسابات (Goodwin & , 2002, Cohen et al , 2004, Seaw)

ولقد أصبحت الحاكمية المؤسسية من أهم العناصر الداعمة لعملية الإصلاح في اقتصاديات الدول ، فهي تضع الإطار الذي يحمي مصالح الأطراف المهمة في التعامل مع الشركة، وتنظم العلاقات وسير العمل في الشركات في إطار واضح يحدد الحقوق والواجبات والمسؤوليات الملقاة على عاتق الإدارة والمساهمين ، وتنظيم العلاقة القائمة بين إدارة الشركة التنفيذية ومجلس إدارتها ولجنة التدقيق فيها ، وتنظم أيضاً العلاقة بين مساهميها ومدقق حساباتها وأصحاب المصالح الآخرين . كما أنها تعزز الرقابة على إدارة الشركة من خلال وضع قواعد وأسساً تلتزم بها الإدارة في إطار ذاتي مهني أخلاقي ، كما تعمل على حماية حقوق الأقلية في الشركة من سطوة الأغلبية ، نظراً لأنه في الغالب تتألف الإدارة من كبار مالكي الشركة ، وتعمل على تعزيز الإفصاح والشفافية ، فدون إفصاح وشفافية لن تكون هناك محاسبة ، وكل ذلك يساعد على خفض المخاطر التي تتعرض لها الشركة من خلال الالتزام

بمعايير موحدة لإعداد وتدقيق البيانات والمعلومات مما يؤدي إلى فهم النتائج والمعلومات الواردة فيها التي يسهل مقارنتها مع الشركات الأخرى . (عصفور ، 2005)

تساعد الحاكمية المؤسسية الجيدة للشركات على تقليص الخسائر الناجمة عن عدم توافر أنظمة ضبط ورقابة داخلية ، أو بسبب التوسع في أخذ المخاطر ، كما أنها تتضمن مراقبة مستقلة للشركات الصناعية بهدف التقيد بالسياسات المكتوبة ، وبالحدود المقررة للمخاطر من أجل حماية حقوق أصحاب المصالح كما تساعد حاكمية الشركات على ضمان التأكد من تحقيق الشركات لأهدافها. (السقاف ، 2005)

كما أن الحاكمية المؤسسية تزيد من قدرة الشركات في الحصول على التمويل الخارجي، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار وزيادة فرص العمل، وبالتالي تحقيق النمو وتخفيض كلفة الاقتراض وزيادة القيمة السوقية للمؤسسة ذات الحاكمية الجيدة فتصبح الشركة جاذبة للمستثمرين وتتحسن العلاقات مع المساهمين .(عقل ، 2005)

ومن هنا تسعى هذه الدراسة إلى توضيح الدور الذي تؤديه النظم المعايير المحاسبية في تفعيل وتحقيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية لدى الإدارة بما يحقق التطبيق الأفضل.

1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يعزو الباحثون معظم أسباب تعثر الشركات المساهمة العامة إلى غياب كفاءة نظم الحاكمية المؤسسية المطبقة فيها ، ولعل من أهم الركائز التي تقوم عليها هذه النظم توفير أدوات الرقابة والتدقيق القادرة على الحد من مخاطر الغش والاحتيال، الذي تمارسه الإدارات التنفيذية ومجالس الإدارة في تلك الشركات ، وذلك بالإضافة إلى ضرورة توفر نظم فاعلة للتقارير المالية والإدارية تتسم بالشفافية والإفصاح مما يمكن المساهمين وأصحاب المصالح من الحصول على المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات .

من هنا يصبح للنظم المحاسبية المطبقة في الشركات المساهمة العامة والمعايير المحاسبية التي تحكم إعداد وتدقيق البيانات المالية الصادرة عنها ، أهمية قصوى في توفير شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية فيها .

بناء على ما تقدم يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في البحث في الأسئلة الآتية:

1- هل للنظام المحاسبي المالي دور هام في تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية؟

2- هل للنظام المحاسبي الإداري والتكاليفي دور هام في تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمية

المؤسسية ؟

3- هل لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية دور هام في تحقيق شروط ومتطلبات

الحاكمية المؤسسية ؟

4- هل لمعايير التدقيق الدولية دور هام في تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمية

المؤسسية ؟

3-1 فرضيات الدراسة :

بناء على الأسئلة المطروحة في مشكلة الدراسة، تقوم الدراسة على الفرضيات

الرئيسية والفرعية التالية:

1-3-1 الفرضيات الرئيسية :

الفرضية الأولى:

HO₁ : ليس للنظام المحاسبي المالي دوراً هاماً في تحقيق شروط

ومتطلبات الحاكمية المؤسسية.

الفرضية الثانية:

HO₂ : ليس للنظام المحاسبي الإداري والتكاليفي دوراً هاماً في

تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية.

الفرضية الثالثة:

HO₃ : ليس لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية دوراً هاماً في

تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية.

الفرضية الرابعة:

HO₄ : ليس لمعايير التدقيق الدولية دوراً هاماً في تحقيق شروط

ومتطلبات الحاكمية المؤسسية.

2-3-1 الفرضيات الفرعية:

الفرضية الأولى (ho1): لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية تعزى إلى العوامل الأربعة (المؤهل العلمي، عامل التخصص، عامل الخبرة ، طبيعة العمل) في آراء عينة الدراسة بشأن الأهمية النسبية لدور النظام المحاسبي المالي في توفير شروط ومتطلبات الحاكمة المؤسسية عند مستوى دلالة أقل من أو يساوي 0.05

الفرضية الثانية (ho2): لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية تعزى إلى العوامل الأربعة (المؤهل العلمي، عامل التخصص، عامل الخبرة ، طبيعة العمل) في آراء عينة الدراسة بشأن الأهمية النسبية لدور النظام المحاسبي الإداري والتكاليفي في توفير شروط ومتطلبات الحاكمة المؤسسية عند مستوى دلالة أقل من أو يساوي 0.05

الفرضية الثالثة (ho3): لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية تعزى إلى العوامل الأربعة (المؤهل العلمي، عامل التخصص، عامل الخبرة ، طبيعة العمل) في آراء عينة الدراسة بشأن الأهمية النسبية لدور معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي في توفير شروط ومتطلبات الحاكمة المؤسسية عند مستوى دلالة أقل من أو يساوي 0.05

الفرضية الرابعة (ho4): لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية تعزى إلى العوامل الأربعة (المؤهل العلمي، عامل التخصص، عامل الخبرة ، طبيعة العمل)

في آراء عينة الدراسة بشأن الأهمية النسبية لدور معايير التدقيق الدولية في توفير شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية عند مستوى دلالة أقل من أو يساوي 0.05

1-4 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

1. توضيح مفهوم الحاكمية المؤسسية وأهميته للأشخاص الذين يتطلب منهم تطبيقه من خلال بيان أثره على الشركات التي تم تطبيقها فيه، وطرح أمثاله على انهيار الشركات لعدم تطبيقها لهذا المفهوم .
2. تنشيط وتحفيز القائمين على الشركات بتطبيق مفهوم الحاكمية المؤسسية وتوضيح الأثر الذي سيجنيه القائمون من تطبيقهم له.
3. الوقوف على الدور الذي يقوم به النظام المحاسبي المالي في تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية.
4. معرفة الدور الذي يساعد به النظام المحاسبي الإداري والتكاليفي في تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية.
5. معرفة دور معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي في الوصول إلى التطبيق السليم لمفهوم الحاكمية المؤسسية.
6. معرفة دور معايير التدقيق الدولية في الوصول إلى التطبيق السليم لمفهوم الحاكمية المؤسسية.

1-5 أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من كونها محاولة لإلقاء الضوء على الدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه النظم المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي ومعايير التدقيق الدولية في تفعيل وتحقيق الشروط والمتطلبات اللازمة لنظم الحاكمة المؤسسية.

يمكن القول بأن: أهمية الدراسة تتبع من أهمية كل من النظم المحاسبية ، ومعايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي ، ومعايير التدقيق الدولية، ومفهوم الحاكمة المؤسسية في توفير الشفافية والنزاهة وكذلك إبراز دورها في تحقيق الكفاءة والأداء الأفضل الذي تسعى إليه المنشأة، والحد من التلاعب الذي يقوم به أعضاء مجالس الإدارة بمفردهم أو بالتواطؤ مع آخرين، كالمحاسبين والمدققين الذي يفضي إلى الفساد الإداري والمالي.

وبذلك تخدم الدراسة بالنتائج التي ستكشف عنها جميع الفئات ذات العلاقة بالشركات

المساهمة العامة الأردنية وذلك من خلال ما يلي:

1. تقليص مخاطر الفساد الإداري في الشركات .
2. تعزيز دقة وشفافية القوائم المالية المنشورة .
3. تقليص فرص تناقض المصالح بين الإدارة التنفيذية ومجالس الإدارات في الشركات المساهمة العامة من جهة والمساهمين وأصحاب المصالح من جهة أخرى.
4. تعزيز الركائز اللازمة لبناء نظم الحاكمة المؤسسية في الشركات المساهمة بالقدر الذي يعزز فرص استمراريتها .

6-1 التعريفات الإجرائية:

- **الحاكمية المؤسسية:** هي حقل من حقول الاقتصاد، التي تبحث بكيفية ضمان أو تحفيز الإدارة الكفؤة في الشركات المساهمة باستخدام ميكانيكية الحوافز، مثل العقود، والتشريعات، وتصاميم الهياكل التنظيمية. وغالباً ما يكون ذلك محصوراً في السؤال حول تحسين الأداء المالي؛ فعلى سبيل المثال: ما مدى قدرة وتأثير ملاك الشركة المساهمة العامة في ضمان وتحفيز مديري الشركة على القيام بتأدية وتحقيق أفضل عائد على استثماراتهم (دهمش ، أبو زر ، 200،)

- **معايير المحاسبة:** هي معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي ومعايير البتدسق الدولية.

- **النظم المحاسبية:** هي النظام المحاسبي المالي والنظام المحاسبي الإداري.

- **تدقيق الحسابات:** فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات

والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصاً انتقادياً منظماً، بقصد الخروج

برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية على الوضع المالي لذلك المشروع

في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن

تلك الفترة. (عبد الله ، 2004 ، ص).

- **الإفصاح:** تعني شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء

مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.

- **الاستقلالية :** أي لا توجد ضغوطات وتأثيرات على مدقق الحسابات الخارجي تؤثر على

مقدرته على إعطاء رأي فني ومحايد حول البيانات المالية التي يتولى تدقيقها .

- **أصحاب المصالح:** جميع الأشخاص الذين لهم علاقة في الشركات من غير المساهمين فيها،

مثل الحكومة والموظفين والمجتمع والمقرضين والموردين وغيرهم.

- **Tobin's Q**: وهي إحدى النسب التي تعتمد لمقارنة قيمة الشركة السوقية بالقيمة الدفترية لإصول الشركة Tobin's Q ، والتي فشلت في مواجهة مسألة التضخم، وإذا كانت قيمته أكبر من واحد فإن ذلك يعني ان القيمة السوقية للمشروع أكبر من القيمة الدفترية لأصول الشركة، وهذا يعني أن قيمه السوقية تعكس بعض أصول الشركة غير المسجلة مما يشجع الشركات على الاستثمار بشكل أكبر لأن هذه الاستثمارات ذات قيمة سوقية أكبر من السعر الذي تم دفعه ثمناً له . وهذا يدل على أن المشروع ناجح في قراراته الاستثمارية ، أي أنه يستثمر في مشروعات ذات صافي قيمة حالية موجبة.

1-7 محددات الدراسة:

يوجد لهذه الدراسة ثلاث محددات رئيسية هي:

1- محدد مكاني، حيث إن نطاق مجتمع البحث ينحصر في الشركات الصناعية المساهمة

العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

2- عدم الانتشار الواسع لثقافة الحاكمية المؤسسية واستيعاب مفهومها وأهمية تطبيقها لدى

القائمين على الشركات، وخوفهم من أنها سوف تحد من نفوذهم داخل الهيكل التنظيمي

للشركات.

3- شيوع ظاهرة الملكية العائلية في الكثير من الشركات المساهمة العامة الأردنية ولو

بطريقة غير مباشرة، تتمثل في تملك المساهمين من العائلة الواحدة السيطرة وحق

التصويت ، وذلك ما يخفض الحوافز لديهم من تطبيق نظم الحاكمية المؤسسية .

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

- 1-2 المقدمة
- 2-2 نشأة الحاكمية المؤسسية
- 3-2 مفهوم نظام الحاكمية المؤسسية
- 4-2 الأطراف المعنية بتطبيق الحاكمية المؤسسية
- 5-2 مبادئ الحاكمية المؤسسية
- 6-2 مقومات أو ركائز الحاكمية المؤسسية
- 7-2 أهداف الحاكمية المؤسسية
- 8-2 دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق شروط متطلبات الحاكمية المؤسسية
- 9-2 دور النظام المحاسبي الإداري والتكاليفي في تحقيق شروط متطلبات الحاكمية المؤسسية
- 10-2 دور معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي في تحقيق شروط متطلبات الحاكمية المؤسسية

11-2 دور معايير التدقيق الدولية في تحقيق شروط متطلبات الحاكمية المؤسسية

12-2 الدراسات السابقة

13-2 ما يميز هذه الدراسة

الإطار النظري والدراسات السابقة:

1-2 المقدمة:

تعد الحاكمية المؤسسية من الموضوعات التي تهم العديد من الباحثين في فروع المعرفة، فهي في مجملها مجموعة من القواعد النظامية والمالية التي تهدف إلى تقليص حدة تعارض المصالح بين الإدارة وملاك الشركة، وبالتالي فإنها تهدف إلى حماية الملاك من التصرفات الانتهازية للإدارة التنفيذية، وتجعل المديرين يعملون على تحقيق مصالح أصحاب المصالح و حملة الأسهم. لهذا فإن المنتبغ لدراسات الحاكمية يجد اهتماماً كبيراً بها في العديد من الدورات العلمية التي تنتمي إلى فروع عديدة من العلوم الاقتصادية والمالية والقانونية مثل الاقتصاد والتمويل والقانون والمحاسبة والإدارة. فوفقاً لدراسة (Shleifer and Vishny) فإن الاقتصاد والتمويل يسجلان أكثر فروع المعرفة اهتماماً بآليات الحاكمية وجاءت الدورات المحاسبية في المرتبة الرابعة في هذا الشأن.

ووفقاً لدراسة (Bushman and Smith ,2001) فإن دوريات المحاسبة جاءت في

المرتبة الأولى يليها الاقتصاد والتمويل من حيث الاهتمام بموضوع الحاكمية المؤسسية.

نشأ مفهوم الحاكمية بسبب مشاكل الوكالة الناتجة عن انفصال ملكية رأس المال عن الإدارة وذلك كما جاء في دراسة نشرت في واحدة من أهم دوريات الاقتصاد المالي هي مجلة (Journal of Financial and Economics) ، وتم تطوير تلك الآليات منذ هذا التاريخ على مدى يزيد عن ربع قرن من البحث العلمي. وتتطوي الحاكمية المؤسسية في جزء منها على آليات محاسبية مثل معايير المحاسبة والتدقيق والرقابة الداخلية والخارجية إلى جانب الآليات القانونية والنظامية والمالية ، بالإضافة إلى علاقتها بالنظام المحاسبي (المالي والإداري) ، والهدف من تطبيق آليات الحاكمية هو دفع المديرين نحو تعظيم قيمة المنشأة من خلال تحسين الأداء المالي للشركة. وبناءً عليه فإن آثار الحاكمية تصب عادة في قيمة الشركة، كما تنعكس على أسعار أسهمها، وعلى تقاريرها المالية (Sloan, 2003) .

تتناول هذه الدراسة الدور الذي تقوم به النظم المحاسبية و معايير المحاسبة والتدقيق الدولية في تحقيق أهداف الحاكمية المؤسسية ، وذلك من خلال تحقيق مبادئها التي تضمن بدورها استمرارية الشركة . وتبدأ الدراسة باستعراض الإطار النظري للحاكمة المؤسسية نشأتها، ومفهومها، وتطورها، ومبادئها، ومقوماتها، ثم بعد ذلك إبراز الدور الذي يقوم به النظام المحاسبي المالي والإداري وكذلك دور معايير المحاسبة والتدقيق في تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي.

2-2 نشأة الحاكمية المؤسسية:

يعتقد الباحث أن التطور والنمو الاقتصادي وتطور المؤسسات الصناعية والقفزة التي حصلت في الثورة الصناعية، وانعكاس ذلك على الممارسة المهنية والفكر المحاسبي وازدهار الصناعة والرغبة في زيادة الفرص الاستثمارية وزيادة عدد المستثمرين - قد أدى لإيلاء مهمة إدارة المؤسسة لأشخاص ومدراء على علم ودراية بأساليب الإدارة.

كما أن نظرية الوكالة (Agency Theory) التي ظهرت في بداية العقد الثالث من القرن الماضي قد تبنت فكرة مفهوم الفصل بين الملكية وإدارة المؤسسة ورأسمالها، وذلك بموجب عقد يقوم بموجبه واحد أو أكثر من الأفراد (الأصل أو الموكل) بتعيين واحد أو أكثر (الوكيل) لكي ينجز بعض الأعمال والخدمات بالنيابة عنه وفي المقابل بتفويض الأصل الوكيل في اتخاذ بعض القرارات. (Jensen & Meekling ,1976).

قد أدى ظهور نظرية الوكالة وما ارتبط بها من تسليط الضوء على المشاكل التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية من جهة والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى من جهة أخرى، إلى زيادة الاهتمام والتفكير في وجود مجموعة من القوانين واللوائح التي تعمل على حماية مصالح المساهمين، والحد من التلاعب المالي والإداري الذي يقوم به أعضاء مجالس الإدارة أو المدير التنفيذي بهدف تعظيم مصالحهم الخاصة؛ وذلك باعتبارهم اليد التي تمسك زمام الأمور داخل المؤسسات (سليمان ، 2006 ، ص 12).

وكانت أول خطوة تنفيذية لوضع مفاهيم الحاكمية المؤسسية موضع التنفيذ قد تمثلت بما قامت به بورصة لندن في المملكة المتحدة في عام 1992م بتشكيل لجنة كادبري (Cadbury Committee) التي ضمت ممثلين عن مختلف القطاعات الاقتصادية في بريطانيا، وقدمت هذه اللجنة (19) توصية ذات علاقة بالحاكمة المؤسسية خصوصا ما يطلب

منها بما يتعلق بتشكيل مجلس الإدارة في الشركة ومسؤولياته، وكذلك بما يتعلق بالرقابة والإبلاغ المالي (Turubull, 1997) .

وقد ساعدت توصيات تقرير كادبري في التأثير على تطور أساليب ممارسة الحاكمية المؤسسية في المنظمات ليس في بريطانيا فقط ولكن في بلدان كثيرة من العالم. وقد شمل التقرير مجموعة من المبادئ تتعلق بمجلس الإدارة، وأعضاء مجلس الإدارة التنفيذية وغير التنفيذية والإبلاغ المالي والرقابة، ومن هذه التوصيات:

1- يجب على الشركة أن تنشئ لجاناً رئيسية لمساعدة مجلس الإدارة، مثل لجنة تدقيق داخلي تتكون من الأعضاء غير التنفيذيين وهي مسؤولة أمام المجلس، ولجنة تعويضات تكون مسؤولة أمام المجلس عن مستحقات وتعويضات الأعضاء ، واللجنة المنوط بها مسؤولية ترشيح واختيار الأعضاء لمجلس الإدارة.

2- يجب أن يكون هناك ثلاثة أعضاء على الأقل في مجلس الإدارة من المديرين غير التنفيذيين، ويجب أن يكون هنالك توازن في تركيبة المجلس من الإدارة التنفيذية وأعضاء غير تنفيذيين حتى لا يكون هناك شخص يستطيع التأثير أو التسلط في اتخاذ القرارات.

3- فصل منصب رئيس مجلس الإدارة عن منصب المدير العام .

وفي الولايات المتحدة الأمريكية ، ربط المحللون الماليون والمشرعون وهيئة الرقابة على أسواق المال الفضائح المالية التي أدت إلى انهيار بعض الشركات العملاقة مثل: Enron ، و World com ، و Zerox وغيرها بغياب نظم الحاكمية الرشيدة في تلك الشركات .

لذا قامت هيئة الأوراق المالية في نيويورك (SEC) بإصدار ما يعرف بقانون Sarabanes & Oxley Act عام 2002م ليصبح هذا القانون مرجعية لتطبيق قواعد ومبادئ الحاكمية المؤسسية (مطر ، ونور ، 2007)

وقد ألزم هذا القانون الشركات المدرجة في البورصة بضرورة تطبيق القواعد المنصوص عليها في هذا القانون بعد أن كشف التحقيق في هذه الفضائح عن أهم الأسباب التي أدت إلي انهيار الشركات :

- 1- التلاعب والغش وتقديم الرشاوى لتقديم المصلحة الخاصة على مصلحة الشركة.
- 2- عدم توفر عنصر الشفافية والإفصاح في البيانات المالية .
- 3- عدم وجود واحترام أخلاقيات المهنة من قبل المهنيين .
- 4- عدم وجود ضوابط وقوانين تقوم أداء المدراء وأعضاء مجالس الإدارة وتمنعهم من التحريف في البيانات المالية لمصلحتهم .
- 5- ازدواجية العمل للجان التدقيق وأعضاء مجالس الإدارة .
- 6- عدم قيام الأطراف المعنيين بالحاكمة المؤسسية بواجباتهم تجاه الشركات .

في فرنسا هناك مجموعة من العوامل جعلت أطراف السوق أكثر اهتماماً بقواعد الحاكمية المؤسسية وإدارة الشركات. ومن أبرز تلك العوامل زيادة وجود مساهمين أجنبى وظهور مفهوم صناديق المعاشات، والرغبة في تحديد سوق المال بباريس . وقد تولى ذلك أهم منظمتين لأصحاب الأعمال في فرنسا هما المجلس الوطنى لأصحاب الأعمال، والجمعية الفرنسية للمنشآت الخاصة، حيث قامتا بإعداد تقرير (فينو) عام 1995م الذي اشتمل على مجموعة توصيات.

أما في روسيا فقد قامت الحكومة بإصدار دليل الحاكمية المؤسسية عام 2003م الذي ساعد في رفع معايير الحاكمية لشركاتها إلى المستويات المقبولة لدى المستثمرين المحليين والأجانب ، ويعد الإفصاح والشفافية من أبرز مجالات التقدم في مجالات الحاكمية المؤسسية في روسيا . وتكشف تقارير الحكومة الروسية السنوية وربع السنوية المزيد من التفاصيل عن الأداء المالي وغير المالي للشركات الروسية الكبرى، وقد أوضح معهد القانون والحاكمة المؤسسية ارتفاع درجات ممارسة الشفافية والإفصاح المطبقة لدى الشركات الروسية في تقاريره للعام 2004م (مركز المشروعات الدولية الخاصة،2004).

وفي اليابان كانت اللجنة الحكومية للحاكمة المؤسسية قد أصدرت عام 1997م تقريراً بشأن مبادئ الحاكمية المؤسسية ، ثم تم تعديله عام 2001م ، وأهم ما تضمنه المسألة المحاسبية والإفصاح (أبو زر،2006).

وفي كندا تم تأسيس المجلس عام 2002م حيث عني بتقديم إرشادات جديدة تتعلق بالإجراءات التي يمكن اتباعها من قبل الشركات؛ لتحقيق حاكمية مؤسسية كفؤة، وقد ركزت هذه الإرشادات على قياس الأداء لمجلس إدارة الشركة وتطويره (الهنيني،2005).

أما في الأسواق الناشئة ، فإن الممارسة السليمة للحاكمة المؤسسية أقل منها في أسواق الدول المتقدمة، وذلك لتركز الملكية في أيدي عدد قليل من المساهمين ، ولصغر حجم الأسواق بالإضافة إلى وضعف الأطر القانونية والأدوات الملزمة للشركات لممارسة

الحاكمية المؤسسية ، وقد حاول العديد من الأسواق الناشئة اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتعزيز ممارسة الحاكمية المؤسسية .(Elnaggar ، 2006).

ومن الناحية المحاسبية زاد الاهتمام الحاكمية المؤسسية في محاولة جادة لاستعادة ثقة مستخدمي المعلومات المالية ممثلين في كافة الأطراف وأصحاب المصالح خاصة المساهمين والمتعاملين في سوق الأوراق المالية في مدى دقة وسلامة المعلومات المفصح عنها من جانب إدارة الوحدة الاقتصادية، ذلك من خلال القوائم والتقارير المالية المنشورة، وبالتالي جودة تلك التقارير المعتمدة من مراقبي الحسابات المعينين من قبل الجمعية العامة للشركة (2002,Gallagher).

لذا اهتمت مجالس معايير المحاسبة والتدقيق الدولية التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) (International Federation of Accountants) بإبراز فكرة الحاكمية المؤسسية وعلاقتها باستمرارية المنظمات، للتأكيد على ذلك أشارت الفقرة 23 من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) " عرض البيانات المالية " بأنه لإعداد البيانات المالية يجب على الإدارة إجراء تقييم لقدرة المنظمة على الاستمرارية " .

كما أشارت الفقرة 17 من معيار التدقيق الدولي رقم (570) الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB) (International Auditing and Assurance Standards Board) "استمرارية المنظمة"، " إلى أنه على المدقق تقييم تقديرات الإدارة لقدرة المنظمة على الاستمرارية "

كذلك نتيجة للانهيارات المالية، وتمشيا مع التطورات في معايير المحاسبة والتدقيق الدولية وانعكاسها على مهنة التدقيق الداخلي (IIA) (The Institute of Internal Auditors) كان لابد من تطور معايير وميثاق أخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي لمواجهة المتغيرات البيئية الجديدة التالية :

1- الحاكمية المؤسسية.

2- تكنولوجيا المعلومات.

3- نظم الإتصالات.

وفي الأردن ازداد الاهتمام بالحاكمية المؤسسية فأصدر البنك المركزي الأردني تعليمات بشأن إرشادات الحاكمية المؤسسية لأعضاء مجالس إدارات المصارف عام 2004م وقد تضمنت التعليمات مفهوم وأهمية الحاكمية المؤسسية ،ومعايير أعضاء مجالس الإدارة ، واختيار الغدارة ودورها الرقابي، والتخطيط ورسم السياسات ، والتدقيق والضبط الداخلي، أخيراً ملحقاً عن إدارة المخاطر (تعليمات البنك المركزي الأردني، 2004)

إضافة إلى ذلك فقد أصدرت هيئة الأوراق المالية وسوق عمان المالي دليلاً للحاكمية المؤسسية، كما أن الجامعات الأردنية جعلت في معظم مؤتمراتها المنعقدة محوراً دائماً عن الحاكمية المؤسسية، وقام أيضاً المنبر الأردني للتنمية الاقتصادية بإقامة منتدى بعنوان الحاكمية المؤسسية في الأردن في عام 2005م ، وبالنظر إلى كل ذلك يتضح جلياً أهمية الحاكمية المؤسسية للشركات الأردنية على وجه الخصوص والشركات العالمية بشكل عام. كما عقدت جمعية المدققين القانونيين الأردنيين عام 2003م مؤتمراً حول موضوع

الحاكمية المؤسسية حيث قدم فيه الكثير من الأبحاث - قدمها باحثون من مختلف الجهات (الاقتصاديون والمحاسبون والمدققون وأساتذة الجامعات) - التي أضافت الكثير للمهتمين في هذا المفهوم من المعرفة بأهميته ودوره في حماية أملاكهم وشركاتهم ، وفيما بعد ازداد الاهتمام في الحاكمية المؤسسية من خلال طرح الكثير من الدراسات العلمية الباحثة في الدور الإيجابي الذي تقوم به الحاكمية المؤسسية في الشركات، وهذه الرسالة ما هي إلا دليل على أهمية الحاكمية المؤسسية في الأردن .

2-3 مفهوم الحاكمية المؤسسية :

أشارت دراسات (Clerp , 1997) : بأن هناك مدخلين لتحديد مفهوم الحاكمية

المؤسسية وهما:

المدخل الأول: مدخل المساهم ← الذي يهتم بتعظيم حقوق المساهمين ممثلة في

الربحية

المدخل الثاني: مدخل الأطراف المتعددة ذات العلاقة بالشركة ← مثل المديرين والعملاء

والدائنين والعمال والأطراف الأخرى ، ويهتم هذا المدخل بتحقيق مصالح

هؤلاء الأطراف .

كما أشارت الدراسة بأن المدخل الثاني أعم وأشمل في التعبير عن مفهوم الحاكمية

المؤسسية؛ لأنه يركز على البيئة المحيطة بالشركة والقضايا الاجتماعية المختلفة ، علاوة على

أنه يهتم بتوصيل البيانات والمعلومات المالية وغير المالية الملائمة لمتخذي القرارات من داخل وخارج الشركة.

وبالرغم من الارتباط الوثيق بين مصطلح الحاكمية المؤسسية والعولمة والأزمات المالية، وعلى الرغم من زيادة الاهتمام به بين كل من المهتمين بالدراسات المحاسبية والاقتصادية والإدارية والقانونية ، إلا أنه ما زال مجال اختلاف وعدم اتفاق بين الباحثين والأكاديميين والمهتمين بهذا الأمر، مما أدى إلى ظهور العديد من المصطلحات المستخدمة مثل " الحاكمية المؤسسية" ، " توجيه الشركات" ، " حوكمة الشركات " ، " حاكميه الشركات "، "الإجراءات الحاكمة أو المتحكمة في المنشأة" ، "الشركات الرشيدة" ، "الإدارة الرشيدة" ، "ممارسة الإدارة للسلطة الجيدة" ... إلى غير ذلك من التعريفات .

إلا أن أكثر هذه المصطلحات شيوعاً في العالم العربي هما : مصطلح الحاكمية المؤسسية الذي أقره مجمع اللغة العربية في الأردن بالقرار رقم (2004060) بتاريخ 2004/6/18م ، ومصطلح حوكمة الشركات الذي أقره مجمع اللغة العربية في جمهورية مصر العربية .

وفيما يلي مجموعة من التعريفات المرادفة لمصطلح الحاكمية المؤسسية " Corporate Governance " التي قدمها بعض الباحثين :

1. " **الحكم المؤسساتي** " ويتمثل في مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها ، بل وكل المهتمين بشؤونها ، وهنا تتضمن الهيكل الذي من خلاله يتم وضع أهداف الشركة والأدوات التي يتم بها التنفيذ (اتحاد المصارف العربية ، 2003) .

2. "التحكم في المنشأة " يهدف إلى إحكام الرقابة على مديري منظمات الأعمال من قبل مقدمي الأموال لضمان عدم قيام إدارة هذه المنظمات باستغلال أموالهم ذاتياً أو استثمارها في مشروعات غير رشيدة اقتصادياً (الجزيري، 1997) .
3. " الإجراءات الحاكمة " ويهدف لضمان تحقيق التوازن في حقوق أصحاب المصالح المتعارضة (المطيري، 2003) .
4. " ممارسة الإدارة للسلطة الجيدة " بقصد تحقيق قدر من التوازن بين مصالحها ومصالح الأطراف الأخرى من أجل تخفيض المخاطر، وتحسين الأداء، وتنشيط أسواق رأس المال، ودعم القدرة التنافسية للشركة وتحقيق الشفافية، والقابلية للمحاسبة الاجتماعية (Stigin , 2006) .
5. " حوكمة الشركات " وتتمثل في مجموعة من القواعد والحوافز التي تهتدي بها إدارة الشركات لتعظيم ربحية الشركة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين (سليمان، 2008، ص 15)
6. كما عرفها الباحثان (Monks & Minow ,2001) بأنها علاقة بين عدد من الأطراف والمشاركين التي تؤدي إلى تحديد توجه وأداء المنظمة ، وقد حدد الكاتبان أهم الأطراف والمشاركين (حملة الأسهم ، والإدارة ، ومجلس الإدارة) .
7. وعرفها معهد المدققين الداخليين (IIA , 2003) بأنها عمليات تتم من خلال إجراءات تستخدم بواسطة ممثلي أصحاب المصالح ، لتوفير إشراف على المخاطر وإدارتها بواسطة الإدارة ، ومراقبة مخاطر المنظمة ، والتأكيد على كفاءة الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر ، مما يؤدي إلى المساهمة المباشرة في انجاز أهداف

وحفظ قيم المنظمة مع الأخذ بعين الاعتبار إن أداء أنشطة الحاكمية المؤسسية تكون مسؤولية أصحاب المصالح في المنظمة، لتحقيق فاعلية الوكالة .

8. وعرفها (خوري ،2006) على أنها مجموعة العلاقات التي تجمع الإدارة التنفيذية للشركة ومجلس إدارتها من جهة ، ومساهميها (shareholders) وأصحاب المصالح الآخرين (Stockholders) من جهة أخرى .

من خلال المقارنة والتمعن في التعريفات السابقة يرى الباحث بأن الحاكمية المؤسسية عبارة عن مجموعة المعايير والقواعد التي تنظم العلاقة بين الأطراف المعنيين بإدارة الشركة والمساهمين والأطراف الأخرى بشفافية والحفاظ على حقوقهم ، وتسعى من خلالها إلى كسب ثقة المستثمرين و العملاء وزيادة فاعلية أداء الشركة واستمراريتها في تحقيق الأرباح وإظهار مركزها المالي على حقيقته دون أي تلاعب وخدمة المجتمع الذي توجد فيه . كما أن الحاكمية المؤسسية تعمل بشكل أساسي على الجمع بين القوانين والتعليمات والرقابة .

كما يرى الباحث أيضاً بأن الشركة التي يتوفر لديها نظام محاسبي مالي ونظام محاسبي إداري جيدان ، يساهمان لها استمراريتها وعدم تراجع سعر أسهمها ، ومن المؤكد أن الشركة لا يتوفر لديها النظام المحاسبي الجيد إلا من خلال تماشي نظامها مع معايير المحاسبة والتدقيق الدولية ، التي تعد على أسسها البيانات المالية التي تقدم للمستثمرين بشكل خاص وجميع الأطراف المعنية التي تهتم بها بشكل عام.

كما يرى الباحث بأن الحاكمية المؤسسية يصعب تحقيقها بالشكل الأمثل لأن هناك جانباً تجدر الإشارة إليه وهو الجانب الأخلاقي لدى الأفراد ، و الجانب الأخلاقي يصعب أن يوجد له معيار يمكن أن يقاس من خلاله أن الفرد يملك الأخلاق التي تمكنه من القيام بعمله

دون النظر إلى المصلحة الخاصة، أو تكون الأهمية لتحقيق أهداف الشركة قبل تحقيق الهدف الشخصي.

من جانب آخر يرى الباحث أنه من التعريفات الكثيرة المرادفة لمصطلح " Corporate Governance " فإنها تتفق على تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها ما يلي :

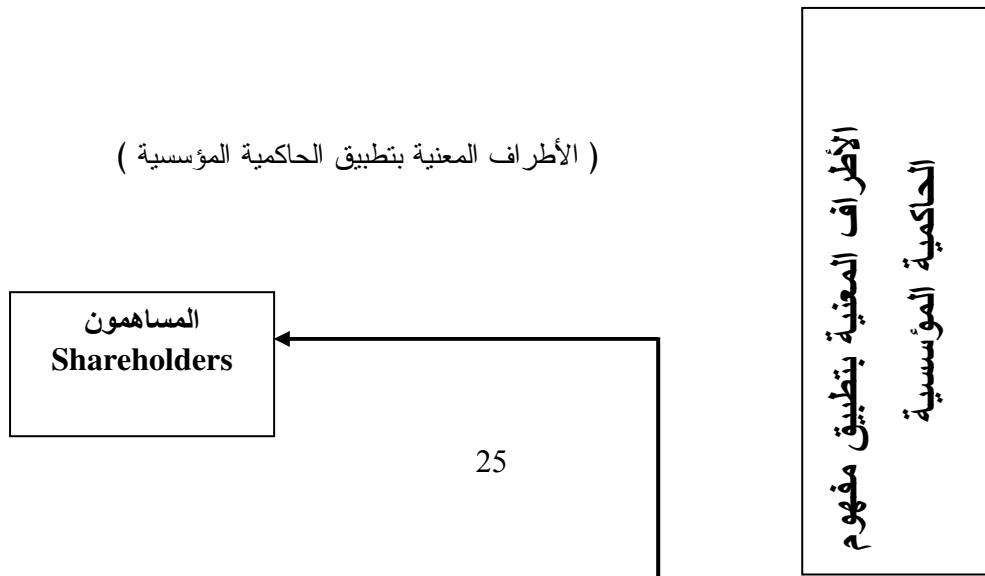
1- إيجاد مجموعه من القواعد والمعايير التي تحكم إدارة الشركة.

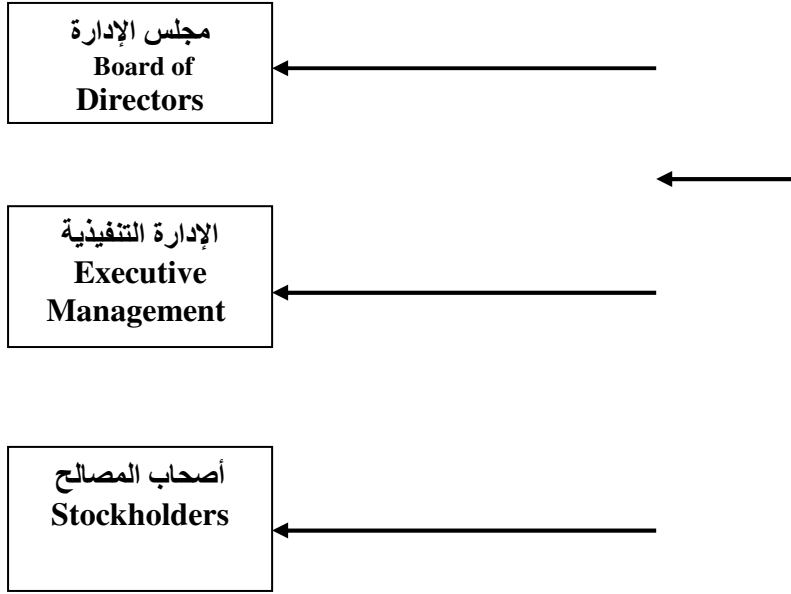
2- كيفية متابعة الأداء وتحسينه وتقييمه .

3- تحقيق الشفافية والإفصاح في العمليات المحاسبية .

2-4 الأطراف المعنية بتطبيق الحاكمية المؤسسية :

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتتوثر في التطبيق السليم لقواعد الحاكمية المؤسسية، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، وتتمثل تلك الأطراف في (سليمان 2008، ص 16-17). وهذه الأطراف الموضحة في الشكل التالي رقم (1) هي :





(سليمان، الحاكمية المؤسسية، 2008 ، ص 17)

الشكل (1)

أولاً: المساهمون (stock holders):

وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم ذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وأيضاً تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

ثانياً: مجلس الإدارة (Board of Directors) :

وهم من يمثلون المساهمين وأيضاً الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح. ومجلس الإدارة هو من يقوم باختيار المديرين التنفيذيين الذين توكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، بالإضافة إلى الرقابة على أداؤها، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.

ثالثاً: الإدارة (Management) :

وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة. وتعد إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

رابعاً: أصحاب المصالح (Stake holders) :

وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح مع الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين .

ويجب أن نلاحظ أن مفهوم الحاكمية المؤسسية يتأثر بالعلاقات فيما بين الأطراف في نظام الحاكمية وأصحاب الملكيات الغالبة من الأسهم، الذين قد يكونون أفراداً أو عائلات أو كتلاً متحالفة يمكن أن يؤثروا في سلوك الشركة، ففي الوقت الحالي تتزايد مطالب المستثمرين المؤسسين في بعض الأسواق - باعتبارهم أصحاب حقوق ملكية - في أن يكون لهم دور في الحاكمية المؤسسية ، وعادة لا يسعى المساهمون الأفراد إلى ممارسة حقوقهم في الحاكمية ولكنهم قد يكونون أكثر اهتماماً بالحصول على معاملة عادلة بالمقارنة مع المساهمين ذوي الملكيات الغالبة ومن إدارة الشركة.

ويلعب الدائنون دوراً هاماً في تحديد درجة الالتزام بالحاكمية المؤسسية حيث نادى العديد من الهيئات الإشرافية المتخصصة لقطاع البنوك والاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية بازل (2) بضرورة التأكد من التزام الشركات التي تتعامل معها بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية ، فقيام الشركات الملتزمة بتطبيق تلك المبادئ بالحصول على تمويل من البنوك يؤدي إلى توفير مزايا عديدة لكل من البنوك وتلك الشركات . فالبنوك في هذه

الحالة تكون مطمئنة على أموالها وقدرة الشركات على السداد، أما الشركات فتكون في وضع يمكنها من الحصول على التمويل المطلوب بتكلفة مناسبة. كما يلعب العاملون دوراً هاماً بالإسهام في نجاح الشركة وأدائها في الأجل الطويل، بينما تعمل الحكومات على إنشاء الإطار المؤسسي والقانوني الشامل للحاكمة المؤسسية ويتباين دور كل من هؤلاء الأطراف وتفاعلاتهم فيما بينهم تبايناً واسعاً وذلك حسب الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة.

2-5 مبادئ الحاكمة المؤسسية:

تختلف بيئة الأعمال من بلد إلى آخر ويرجع هذا الأمر إلى القوانين والأنظمة التي يعمل بها في تلك البلدان، حيث إنها تصدر القوانين والتشريعات والأنظمة حسب ما تحتاجه بيئة الأعمال فيها ولا تغفل تماثيها مع القوانين والأنظمة الدولية. بناء على ذلك فإنه لا يوجد نظام موحد للحاكمة المؤسسية يمكن أن يطبق في جميع الدول مما يؤدي تطبيقه إلى الحصول على نفس النتائج، بل إن هناك مبادئ عامة للحاكمة المؤسسية تصدرها بيئات دولية متخصصة مثل صندوق النقد والبنك الدوليين و منظمة التعاون والاقتصاد والتنمية الدولية (Organization of Economic & Cooperative Development) ويقصد بهذه المبادئ أن تكون عوناً لحكومات الدول في جهودها من أجل

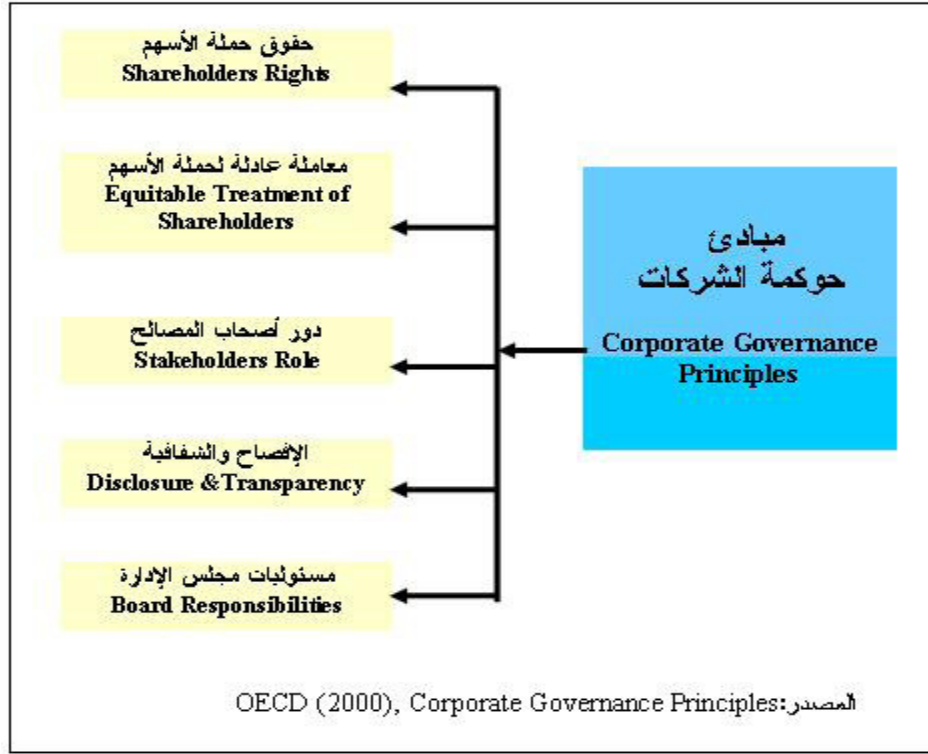
تقييم وتحسين الإطار القانوني المؤسسي والتنظيمي الخاص بالحاكمة المؤسسية في دولهم وكذلك من أجل توفير الإرشادات والمقترحات لبورصات الأوراق المالية والمستثمرين والشركات والأطراف الأخرى التي لها دور في تنمية الحاكمة المؤسسية الجيدة فيها. كما قام معهد المدققين الداخليين الأمريكيين (IIA) بتطوير معايير خاصة بالتدقيق الداخلي للشركات تتناسب مع المتغيرات البيئية الجديدة المتعلقة بالحاكمة المؤسسية. (الهنيني، 2005)

وفي الآونة الأخيرة قامت العديد من الدول العربية بإصدار لائحة للحاكمة المؤسسية خاصة بها، تعكس مدى الأهمية التي تضعها الدول لقيام الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية بتطبيق مبادئ الحاكمة المؤسسية. (سليمان ، 2008 ، ص19) ويرى (Clark,2004) بأن نماذج الحاكمة المؤسسية تقسم إلى نوعين الأول يعطي الأولوية للحفاظ على حقوق المساهمين (stockholders) أما الآخر فينحو نحو الاهتمام بدرجة أكبر بمصالح الأطراف الأخرى (Stakeholders) مثل العاملين في الشركة والموردين والعملاء والمقرضين وفئات المجتمع الأخرى .

وبعد التحديات التي برزت مع بداية القرن الجديد والانهيئات الأضخم في تاريخ سوق الأعمال مثل شركة (انرون) والذي تلاها اهتمام أكبر وإصدار قانون (اوكللي) قامت منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية (Organization of Economic & Cooperative Development) بإصدار لائحة بمبادئ الحاكمة المؤسسية حيث شملت على خمسة مبادئ تتمثل فيما يلي: حقوق المساهمين، والمعاملة المتكافئة للمساهمين، ودور أصحاب المصالح، والإفصاح والشفافية، ومسئوليات مجلس الإدارة .

وفي الشكل رقم (2) توضيح لهذه المبادئ

(مبادئ الحاكمية المؤسسية)



الشكل (2)

1. حقوق حملة الأسهم

وينص هذا المبدأ على أنه: " ينبغي على نظام الحاكمية المؤسسية أن يوفر الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم " ومن أجل التوافق مع هذا المبدأ ، لا يترتب على الشركة احترام حقوق المساهمين وحسب ، بل كذلك مساعدتهم في ممارسة حقوقهم بفاعلية بإيصال معلومات كافية وواضحة ومفهومة لديهم، مع مراعاة تشجيع المساهمين بجميع فئاتهم على حضور اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين، وعلى مشاركتهم في نقاش الموضوعات المالية وغير المالية التي يتضمنها تقرير مجلس الإدارة ، وتقرير مراقب الحسابات الخارجي عن

البيانات المالية مع توفير الفرص الملائمة لهم لتقديم الاقتراحات والتوصيات بخصوص الواقع الحالي للشركة وخططها المستقبلية أيضا (مطر ، ونور، 2007)

2. معاملة عادلة لحملة الأسهم

ينص هذا المبدأ على أنه: " ينبغي على نظام الحاكمية المؤسسية أن يضمن معاملة متساوية ومتكافئة لكافة المساهمين (أقلية وأكثريّة ومحليين وأجانب) وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم " وبأن يعامل حاملو نفس الفئة من الأسهم معاملة متساوية وينبغي أن يكون لها نفس الحقوق والحصول على كافة المعلومات المتعلقة بالأسهم قبل الشراء ، والتغيرات التي تحدث في حق التصويت وأن يوافق عليه أصحاب تلك الفئة من الأسهم التي تتأثر سلباً نتيجة التغيير .

وكذلك حماية حقوق أقلية المساهمين من الاستغلال الذي قد يحدث من أغلبية تكون لمصلحة المساهمين الذين يكون لهم النفوذ والسيطرة إن كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ويشمل ذلك الإفصاح عن أية مصالح لدى أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مباشرة كانت أو غير مباشرة لها علاقة في نشاط الشركة أو يرتبط بها .

3. دور أصحاب المصالح

ينص هذا المبدأ على أنه: " ينبغي على نظام الحاكمية المؤسسية أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي أنشأها القانون ، أو تنشأ نتيجة اتفاقيات متبادلة ، وأن تعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل واستدامة الشركات السليمة مالياً" ، ويقصد بأصحاب المصالح "المقرضين والموظفين والعملاء والموردين ودائرة ضريبة الدخل ... إلخ " .

ولهذه الفئات جميعها مصلحة في نجاح الشركة واستمراريتها أيضاً؛ إذ إن مصالحهم تتعرض للضرر في حال فشل الشركة أو إفلاسها . لذا يتوجب على إدارة الشركة تعريف أصحاب المصالح من هذه الفئات بحقوقها وواجباتها وذلك من خلال التواصل معهم ومن خلال قنوات اتصال نشطة توفر لهم من خلالها معلومات شفافة تمكنهم من الوقوف على الوضع المالي للشركة وفرصها المستقبلية في النمو والاستمرار (مطر ، ونور، 2007) .

4. الإفصاح والشفافية

ينص هذا المبدأ على أنه: " ينبغي أن يكفل نظام الحاكمية المؤسسية تحقيق الإفصاح الدقيق في الوقت المناسب بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة ، ومن بينها الموقف المالي والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة " ويعد من أهم مبادئ الحاكمية المؤسسية توفير شروط ومتطلبات الشفافية والإفصاح المؤسسية ، وذلك بما يؤدي إلى تحقيق التوازن بين مصالح جميع الفئات ذات العلاقة من المساهمين وأصحاب المصالح والموظفين وغيرهم (مطر، ونور، 2007) والإفصاح عن المعلومات والبيانات من أهم العوامل في تحقيق الهدف الرئيسي للحاكمة المؤسسية وهو تقليص مخاطر وأضرار تضارب المصالح المحتمل بين الشركات والفئات الأخرى ذات المصلحة.

وهنا لابد من الإفصاح الكامل بشفافية عن البيانات المالية بأسلوب يتفق مع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية وتدقيقها وفق معايير التدقيق الدولية بالإضافة إلى متطلبات الإفصاح غير المالية ، كما أنه لابد من مراجعة البيانات المالية من قبل مدقق خارجي مستقل

لغايات إتاحة الموضوعية من قبل القائم عليها في إعداد البيانات المالية ، وان تضمن قنوات توزيع المعلومات ووصول المعلومات في الوقت المناسب .

5. مسؤوليات مجلس الإدارة

وينص هذا المبدأ على أنه: " ينبغي في نظام الحاكمية المؤسسية تحديد أهداف الشركة واستراتيجيتها، وبأن يضمن الحق في محاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام المساهمين "

ويختلف هيكل وإجراءات مجلس إدارة بين دولة وأخرى والهدف من هذا المبدأ هو أن تكون عامة بالدرجة الكافية بحيث تطبق على أي هيكل من هياكل مجالس الإدارة الذي تناط به وظائف الحاكمية المؤسسية أو الإشراف على إدارتها.

ومن الإرشادات التي يجب الأخذ بها عند تطبيق الحاكمية المؤسسية أن يقوم أعضاء مجلس الإدارة بالإفصاح عن جميع معاملاتهم وتوفير جميع المعلومات عنها وبحسن نية مع مراعاة الاجتهاد لتحقيق الفائدة للشركة ومساهميها ، وبأن يقوم بمعاملة جميع المساهمين بطريقة متساوية ومتكافئة عند اتخاذ القرارات التي يكون فيها تأثير على مختلف المساهمين .

2-6 مقومات أو ركائز نظام الحاكمية المؤسسية:

يوجد للحاكمية المؤسسية عدة مقومات منها: (مطر، 2003)

1 – وجود قوانين وتشريعات توضح حقوق الأعضاء وواجباتهم مثل حق التصويت، وحق انتخاب أعضاء مجلس الشركة، وحق تعيين وعزل مراقب الحسابات. كما توضح بالمقابل حقوق المجتمع على الشركة وواجباتهم تجاهها.

- 2 – وجود رؤيا Vision واضحة تحدد معالم استراتيجيتها النقابية مع الأدوات التي تكفل تحقيق هذه الرؤيا وذلك من خلال ترجمتها إلى خطط وأهداف قصيرة وبعيدة المدى.
- 3 – وجود هيكل تنظيمي واضح يحدد كلاً من مناطق السلطة ومناطق المسؤولية، يعززه مجموعة من الأنظمة مثل: نظام داخلي للشركة، ونظام للرقابة الداخلية ، ثم نظام لمحاسبة المسؤولية يوفر من المؤشرات المالية وغير المالية التي تخدم كمعيار للمساءلة وتقويم الأداء.
- 4 – وجود لجنة تدقيق Audit Committee لها من الصلاحيات ما يكفل لها في مناخ ديمقراطي حق ممارسة دورها الرقابي على أعمال مدقق الشركة الداخلي والخارجي ثم الحق في متابعة تقاريرهم للتأكد من قيام إدارات النقابات بتنفيذ ما تحويه تلك التقارير من مقترحات وتوصيات.

- 5 – وجود نظام فعال للتقارير Reporting system يتسم بالشفافية بقدر يكفل توفير المعلومات المناسبة عن أداء الشركة ليس لإدارتها وأعضائها فحسب، بل أيضاً لجميع الأطراف الأخرى ذات العلاقة ممن يستخدمون البيانات المالية المنشورة للشركة في اتخاذ القرارات وذلك مثل: المقرضين والعملاء والموظفين والجهات الحكومية ذات المصلحة.

2-7 أهداف الحاكمية المؤسسية:

تهدف الحاكمية المؤسسية الجيدة إلى تحقيق مجموعة كبيرة من الأهداف تتمثل فيما

يلي: (Greet,2004 , p1)

- 1- تعظيم أداء الشركات
- 2- وضع الأنظمة الكفيلة بتجنيب أو التقليل من الغش وتضارب المصالح وجميع التصرفات غير المقبولة مادياً وإدارياً وأخلاقياً.

- 3- وضع أنظمة الرقابة على إدارة الشركة وأعضاء مجلس إدارتها .
- 4- وضع أنظمة يتم بموجبها القيام بإدارة الشركة وفقاً لهياكل تحدد وتوزع كل من الحقوق والمسؤوليات (مجلس إدارة ومساهمين) .
- 5- وضع القواعد والإجراءات الكفيلة والضرورية المتعلقة بسير العمل داخل الشركة تتضمن تحقيقاً لأهداف الحاكمية للشركات.
- فيمكن للحاكمة الجيدة أن تحقق الإصلاح المالي والإداري والحد من الفساد، وكذلك زيادة ثقة المهتمين كالمستثمرين الحاليين أو المحتملين في مخرجات النظام المحاسبي والتقارير التي تصدر عن إدارات الشركات وفق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية التي تكملها مبادئ الحاكمية المؤسسية وتكملها .

2-8 دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية

يتكون النظام المحاسبي المالي من نظم جزئية ويحتل مكاناً متميزاً في قدرته على تجهيز المعلومات المالية لمتخذي القرارات.

ويهدف النظام المحاسبي وما يحتويه من إجراءات إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- 1- تحديد نتائج العمليات وذلك بتحديد وقياس المعلومات الكمية والمالية التي تتعلق بنشاط الشركة وإعداد تقارير عن النتائج خلال مدة معينة.
- 2- تتبع أصول والتزامات الشركة بما يمكن من الحفاظ على أصولها وقياس مركزها المالي في تاريخ معين.

3- مساعدة الإدارة على ممارسة وظائفها من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات من خلال الأنظمة الفرعية المكونة له.

4- يقدم البيانات والمعلومات المحاسبية التي يستفيد منها المهتمون بأمر الوحدة الاقتصادية .

5- دراسة التفاصيل المتعلقة بالعمليات التشغيلية والمعاملات المالية للمشروع واستخدامها في إعداد تقارير عن فترات قصيرة الأجل يومياً أو أسبوعياً.

يعمل تطبيق معايير ذات مستوى مرتفع النوعية على إحداث تحسين جوهري في قدرة المستثمرين على الإشراف على الشركة من خلال تقديم تقارير يمكن الوثوق بها ومقارنتها وتحسين النظرة إلى أداء الشركة وتعتمد نوعية المعلومات والبيانات التي يتم الإفصاح عنها في درجة كبيرة على المعايير المحاسبية التي تدعم مبادئ الحاكمية المؤسسية.

يتضح من عناصر النظام المحاسبي المالي وأهدافه سابقة الذكر، أن للنظام المحاسبي المالي دوراً في تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية يكفل تحقيقها في الشكل الأمثل الذي يساعد الأطراف ذات الصلة بالشركة في اتخاذ قراراتهم في ضوء مخرجات النظام المحاسبي ولعل من أهم ما يوفره النظام المحاسبي المالي لجميع الأطراف وأصحاب المصالح الأمور التالية:

1- يوفر البيانات المالية للتقارير المالية الخارجية التي تخدم المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة في اتخاذ القرارات.

2- يوفر المعلومات التي توفر عنصر الشفافية والإفصاح عن الأداء المالي للشركة.

3- يوفر المستندات والضوابط المالية للمحافظة على أصول الشركة.

4- يخدم المساهمين (الأكثرية، الأقلية) في تحديد حصة كل فئة منها من أرباح الشركة.

5- يوفر المجموعة المستندية اللازمة لتوثيق جميع معاملات الشركة مع الغير .

ويرى الباحث أن النظام المحاسبي المالي الجيد يساهم في استمرارية الشركة وتحقيق العدالة والمساواة في كيفية توزيع الأرباح على المساهمين، ويساعدهم في الحصول على حقوقهم ويوفر لهم الإرشادات في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، كما أن الحاكمية المؤسسية تساعد على الحد من التلاعبات المالية التي يساهم بها النظام المحاسبي المالي، وكذلك فإنه يساهم في الحاكمية المؤسسية وتوطيد أركانها ومبادئها التي تسعى إليها جميع المنظمات والهيئات الدولية ولذلك تنادي جميع الهيئات بأن يكون النظام المحاسبي متفق مع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية التي تساعد في تكوين وإخراج نظام محاسبي مالي كفؤ .

2-9 دور النظام المحاسبي الإداري والتكاليفي في تحقيق شروط ومتطلبات

الحاكمة المؤسسية

تؤدي المعلومات المحاسبية عملاً أساسياً ومهماً في اتخاذ القرارات في مختلف الشركات الكبيرة نظراً لتميزها عن غيرها بكثرة وتنوع أنشطتها الاقتصادية والظروف الاجتماعية التي تعمل بها . وهذا يقودنا إلى الدور الكبير الذي يؤديه نظام المعلومات التي تساعد في عملية اتخاذ القرارات فضلاً عن أن كثيراً من المديرين يلجؤون إلى نظام المعلومات المحاسبي لأخذ التوصيات أو الاقتراحات بشأن القرارات التي ينبغي أن يتخذونها.

ويعرف نظام المحاسبة الإدارية: بأنها نظام يختص بقياس و توصيل المعلومات الاقتصادية بقصد تمكين مستخدمي هذه المعلومات في اتخاذ القرارات. وقد أضاف هذا التعريف

للمحاسبة بعداً وظيفياً جديداً ، إذ لم يعد اهتمامها مقصوراً بالنواحي الإجرائية الخاصة بأساليب تسجيل و تشغيل البيانات فحسب ، بل تجاوز اهتمامها في هذا الإطار ليلتزم في التأكيد على الأهداف التي تسعى إليها وهي توفير وتوصيل المعلومة الملائمة لمتخذ القرار . كذلك و نظراً لتعدد مستخدمي المعلومات المحاسبية وتعدد أغراضها ، تعمق البعد السلوكي للمحاسبة خصوصاً في المحاسبة الإدارية . (مطر، 2004)

أن نظام المحاسبي المالي يقوم بالدور الرئيسي في الوحدة الاقتصادية بتوفير المعلومات اللازمة من البدائل المتاحة، بعد دراسة النتائج المترتبة على كل بديل وأثرها على تحقيق الأهداف ويساهم القرار بطريقة فعالة أكثر من غيره في تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية إلا أن هذا الاختيار يعد المرحلة الأخيرة في عملية اتخاذ القرار لاختيار أحسن البدائل المتاحة بعد دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل وأثرها في تحقيق الأهداف المطلوبة.

ولقد حدث تطور كبير في نظرية القرارات في السنوات الأخيرة حيث أصبحت حجر الأساس في تحليل المعلومات ، والنظم، ونقوم على أساس بعض الملاحظات عند متخذي القرارات لذلك فهي نظرية وصفية جزئياً في طبيعتها ، كما أنها طبيعية في جزء منها من ناحية أنها تحدد إطار مثالياً لكل المشاكل . (حجازي، 2003، ص215)

ويتمثل هذا الإطار في الخطوات العملية التالية:

1. تعريف المشكلة وتحليلها، ويقصد بذلك التعرف على جوانب الموضوع الذي سيتخذ القرار فيه، وتحديد الهدف هو موضوع المشكلة الذي يسعى متخذ القرار لتحقيقه ويتضمن تحديد الهدف، تحديد المعيار المناسب للمفاضلة بين البدائل والملائم للاعتبارات التي يرغب متخذ القرار في تحقيقها. كما يقصد بحل المشكلة الحافز الذي يدفع متخذ القرار لاتخاذها.

ويتوقف رشد القرار على دقة تعريف المشكلة التي تساهم في فعالية الخطوات التالية لخطوات اتخاذ القرار، كما أن عدم القدرة على تحديد الأهداف بصورة دقيقة يقود إلى عدم القدرة على جمع البدائل الأكثر ملاءمة من غيرها.

2. تحديد مجموعة البدائل المتاحة للمشكلة. تعني هذه الخطوة في مراحل اتخاذ القرارات البحث عن الحلول الممكنة للمشكلة. ولا بد من مراعاة الدقة في تحديد البدائل لأنه مهما كانت كفاية التحليل والدراسة التي تجري فإنه لا يمكن الوصول إلى بديل أفضل من البدائل التي يتم تحديدها مقدماً.

فإذا كانت مجموعة البدائل التي يتم تحديدها لكي تجري المفاضلة بينها ليست هي أفضل البدائل.

ويعد تجميع البدائل من أهم الخطوات في عملية اتخاذ القرارات.

3. تقويم البدائل . بعد حصر البدائل الممكنة يجب إعداد المعلومات التفصيلية عن كل بديل فيما يتعلق بالآتي:

التكاليف، العائد، حالة الطبيعة (تأكيد أو عدم تأكيد أو المخاطرة) ويتم إجراء تقويم البدائل حسب المعيار المستخدم أو الهدف المطلوب تحقيقه وتصبح عملية التقويم صعبة إذا تعددت الأهداف أو إذا كانت حالة عدم التأكد هي الحالة السائدة ، كما قد توجد عوامل لا تخضع للقياس الكمي ولهذا فإن عملية تقويم البدائل لا تخلو من عنصر التقدير والحكم الشخصي القائم باتخاذ القرار. (أبو الحسن، 1997، ص24)

4. اختيار البديل الأفضل، بعد اكتمال الخطوة السابقة يختار صانع القرار أفضل بديل من البدائل التي يتم تحديدها مسبقاً في نموذج القرار. وفي هذه المرحلة يلعب التقدير الشخصي لمتخذي القرارات دوراً أساسياً في أن يتخذ الاختيار مع الهدف وأن يساهم

أكثر من غيره في تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية وينادي البعض باستخدام أسلوب التجربة بطريقة علمية، أي تجري تجربة البدائل المختلفة ومعرفة ما سيحدث ويعتقد الكثيرون بأن هذه الطريقة يجب استخدامها بصورة أكبر لأنها تعطي الجواب الأكيد على صحة البديل أو قيمته .

5. متابعة تنفيذ القرارات. لكي تضمن الإدارة بأن القرارات التي تقوم باتخاذها يتم وضعها فعلاً في التطبيق العملي فلا بد من إجراء المتابعة للإجراءات التنفيذية للقرارات والتعرف على مدة الاستجابة للقرارات من جانب العاملين ، وهذه المتابعة قد توضح الحاجة إلى إجراء تعديل في القرارات في المراحل الأولى لتنفيذها بما يضمن مستوى مرضياً للأهداف المحددة في هذه القرارات .

ويجدر التنويه بأن متخذ القرار في تعامله مع الخطوات السابقة يواجه بعض القيود مثل: عدم القدرة على تحديد الأهداف بصورة دقيقة، أو عدم القدرة على معرفة البدائل الأكثر ملاءمة والنتائج المترتبة على تأثيرات الظروف المحيطة.

يقوم النظام المحاسبي الإداري والتكاليفي بتوصيل المعلومات للإدارة فتساعدهم في اتخاذ قراراتهم الحالية والمستقبلية بما يخص استثماراتهم وهذا يتفق مع الحاكمية المؤسسية في سبيل تحقيق ذلك للإدارة، التي هي من أهم متطلبات الحاكمية المؤسسية، لذا يرى الباحث أن للنظام المحاسبي الإداري والتكاليفي دوراً هاماً في توفير كل مما يلي:

1. يوفر المعلومات المناسبة عن الفرص البديلة للاستثمار بما يساهم في تعظيم العائد على استثمارات المساهمين في الشركة.
2. يوفر المعلومات المناسبة لإدارة الشركة في ممارسة مهامها الأساسية في الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات.

3. يوفر المعايير المناسبة لتقييم أداء العاملين في الشركة بصورة عادلة.
4. يخدم زبائن الشركة من جهة جعلهم محور اهتمام إدارة الشركة في ضبط الجودة والنوعية.
5. يوفر المعلومات المناسبة لتقييم الجدوى الاقتصادية للمشروعات التي تنفذها الشركة.
6. يوفر المعلومات المناسبة للتسعير العادل للمنتجات.
7. يعد مصدراً هاماً للمعلومات اللازمة لإعداد التقارير الداخلية .

تختلف الشركات عن بعضها بعضاً من حيث العمل, فقد تقوم الشركة بالأعمال الصناعية, أو الزراعية, أو التجارية, أو الخدمية, ولكنها تشترك معاً في أن لها هدفاً واحداً هو تحقيق أقصى أرباح ممكنة, وقد اقترحت نظرية الاقتصاد الحديثة بان هدف الشركات هو تعظيم ثروة أصحاب الشركة عن طريق تعظيم أرباحها في الأجل الطويل, ولقد تم انتقاد هذا الهدف لأنه يهمل مصالح الأطراف الأخرى التي تتعامل مع الشركة ومنها الإدارة, فهل يعقل أن تقوم الإدارة بتعظيم ثروة أصحاب المنشأة وتنسى نفسها؟! إن هذا أمر غير مقبول, لذا تسعى إحدى نظريات التمويل الحديثة المعروفة بنظرية الوكالة إلى وضع الشروط اللازمة لتعظيم ثروة أصحاب الشركة والإدارة في آن واحد. ويزداد الأمر صعوبة أمام مؤيدي نظرية الوكالة عندما يأخذون مصالح الأطراف المختلفة الأخرى في الحسبان مثل: العمالة والدولة. وللتغلب على هذه المشكلة اقترح البعض أن هدف منشآت الأعمال هو ترضية مصالح الأطراف المهمة بالمنشأة. ولهذا يبقى هدف تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح هدفاً يتحكم في أنشطة منشآت الأعمال .

وتعد الإدارة الرشيدة للشركات الآن أحد أهم العوامل في اجتذاب الاستثمار, فمن خلال ما أظهرته من نهج قوي للحاكمية المؤسسية , تنامت القدرات التنافسية للشركات في محاولة لتعزيز الإفصاح عن البيانات المالية كجزء من ممارسة الشفافية.

لذا تساعد المحاسبة الإدارية في تقييم الإدارة وقراراتها وتساهم في زيادة استثمارات الشركات من خلال تقييم المدراء العاملين فيها. وفي الوقت الحاضر أصبح المستثمرون ينظرون في تقييمهم للشركات إلى مدير الشركة، ولهذا فإن المحاكمية المؤسسية تتفق في هذا المجال مع النظام المحاسبي الإداري.

2-10 دور معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية

تأسست لجنة المعايير المحاسبة الدولية في عام 1973 من خلال اتفاقية وضعتها هيئات محاسبية مهنية من استراليا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان والمكسيك وهولندا والمملكة المتحدة وإيرلندا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد تم توقيع دستور معدل لها في عام 1983 ، وتشمل لجنة معايير المحاسبة الدولية كافة الهيئات المحاسبية المهنية الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين وتم تأسيس اللجنة المذكورة لتحقيق الأغراض التالية:

1. وضع معايير محاسبية دولية موحدة لخدمة الصالح العام ذات نوعية جيدة وقابلة للفهم والتطبيق ، وتتطلب معلومات ذات نوعية جيدة وشفافة وقابلة للمقارنة في البيانات المالية

والتقارير المالية الأخرى لمساعدة المشاركين في أسواق رأس المال العالمية وغيرهم من مستخدميها من ذوي العلاقة في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

2. تحسين استخدام وتطبيق هذه المعايير .

3. تحقيق التقارب بين المعايير المحاسبية الوطنية ومعايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي من خلال التوصل إلى حلول ذات جودة عالية .

وتصدر لجنة معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي سنوياً كتاباً بالمعايير المحاسبية التي صدرت عنها، وقد بلغ عدد المعايير المحاسبية الدولية التي صدرت حتى نهاية حزيران (يونيو) عام 2001 (41) معياراً محاسبياً وذلك بموجب كتاب معايير المحاسبة الدولية لعام 2001، وقد كلفت جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية ومن ثم لجنة معايير المحاسبة الدولية بترجمة تلك المعايير إلى اللغة العربية.

وازدادت الأهمية النسبية للبيانات المالية المنشورة كمصدر للمعلومات التي تخدم رجال الأعمال والمؤسسات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية أو التمويلية ، ولكي تقي البيانات المالية المنشورة باحتياجات مستخدميها في المجالات المختلفة لا بد لتلك البيانات المالية المنشورة أن تكون معدة على أساس معايير محاسبية مقبولة دولياً .

يمكن استعراض أهمية المعايير المحاسبية الدولية والإبلاغ المالي في العولمة

الاقتصادية بالنقاط التالية:

1. ظهور الشركات متعددة الجنسيات وحث الجهود على إصدار المحاسبة الدولية لمعالجة المشاكل التي صاحبها مثل: كيفية إعداد البيانات المالية الموحدة وذلك لاختلاف معايير المحاسبة القطرية المتبعة بين البلد الذي يوجد فيه الفرع والبلد الذي توجد فيه الشركة الأم،

مما أدى إلى تقليل مصداقية تلك البيانات وعدم قابليتها للمقارنة وهذا أثر وفي إمكانية الاختيار عند المستخدم لهذه البيانات.

2. عند المفاضلة بين البدائل المختلفة يجب وجود معلومات معدة بموجب أسس موحدة حتى تكون المقارنة بشكل عادل.

3. التقليل من فرصة التلاعب بنتائج الأعمال والمركز المالي وزيادة ثقة المستخدمين في البيانات المالية.

4. تضيق الاختلاف والتنوع في المعالجات المحاسبية المتبعة في الشركات.

5. حماية الأموال المستثمرة في الأسواق المالية الخارجية.

6. خلق بيئة أعمال متحدة لتسهيل التجارة الدولية والاستثمار الدولي.

7. توفير فرص متكافئة لتحديد أسعار عادلة للأسهم.

اشتملت معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي على أنه يجب العرض والإفصاح عن البيانات المالية بصورة عادلة ، ولأجل تقديم البيانات المالية بالشكل الذي يخدم جميع الأطراف قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتحديث المعيار رقم (1) الذي يتعلق بعرض البيانات المالية ويضمن أن يفصح عن البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية ، كما قام بتحديث المعيار (30) للإفصاح عن البيانات المالية للشركات.

تساعد البيانات المالية بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الواردة في الإفصاحات في توقع التدفقات النقدية المستقبلية للشركة، وعليه فإن البيانات المالية تتكون من مجموعة كاملة تشمل :

1. الميزانية العمومية.

2. بيان الدخل .

3. جميع التغييرات في حقوق المساهمين.

4. التدفقات النقدية.

5. السياسات المحاسبية والإيضاحات.

ومن المفيد للإدارة توضيح الملامح الرئيسية للأداء المالي والمركز المالي للشركة، ونواحي الشكوك والمخاطر الرئيسية التي تواجهها.

أن اعتماد معايير المحاسبة الدولية من شأنه أن يفتح الباب أمام جذب المزيد من الاستثمارات المباشرة للدول التي تتبنى هذه المعايير ، وإن العديد من الدول (نحو 100 دولة) التي تستخدم المعايير الدولية أصبحت أكثر جذباً للمستثمرين العالميين مما سبق ، الأمر الذي ساعد على النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل للمواطنين ، فمثلاً في الهند تشهد نمواً كبيراً في الاستثمارات وتنتج نحو اعتماد المعايير الدولية (IFRS) .

ويرى الباحث أن معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية لها مجالات عدة ترتبط بها مع الحاكمية المؤسسية وتعمل على تحقيق شروطها ومتطلباتها وأهدافها ولعل من أهمها ما يلي:

1. تحقيق الإفصاح والشفافية.

2. تحقيق المصداقية والثقة.

3. تحقيق العدالة والمساواة.

4. تحسين الأداء والتنفيذ.

1- تحقيق الإفصاح والشفافية

تشير معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي أنه يجب على البيانات المالية المقدمة أن تملك عنصري الإفصاح والشفافية، ولعل من أهم مبادئ الحاكمية المؤسسية مبدأ الإفصاح والشفافية. وبالتالي إذا احتوت البيانات المالية المقدمة على هذين العنصرين لا يوجد شيء من شأنه أن يقلل القدرة على الرؤيا الشاملة لما يحدث في الشركات. وكما أن معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي إذا استخدمت بالشكل الدقيق ينتج عنها متطلبات أساسية وضرورية في الحاكمية المؤسسية لجذب الاستثمارات المحلية والدولية ، حيث يحتاج متخذ القرار الاستثماري إلى معرفة الحقائق لتحديد اتجاهاته الاستثمارية.

2- تحقيق المصداقية والثقة

ويختص في البيانات المالية التي يتم نشرها عن الشركات وما تضمنه تقارير مراقبي الحسابات عليها ، والإيضاحات المتممة لها ومن ثم تحسين فعالية وقدرة النظام المحاسبي في الشركات ، وعلى إيضاح ما يحدث ويتم فيها والتعبير الحقيقي عن الموجودات ، بما يساعد على زيادة عناصر الثقة في الشركات وإكسابها مصداقية ، ومن هنا يتعين على المبادئ المحاسبية والنظم المحاسبية والقواعد المحاسبية المطبقة متفقة مع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الخضري، 2005 ص 153).

وبالنظر إلى ما تقدمه الحاكمية المؤسسية من مصداقية وثقة لجميع الأطراف نجد أنها تبنت هذا العنصر، لأنه ينبثق من أهداف معايير المحاسبة الدولية في تقديم كل ما يخدم الأطراف ذات الصلة بالشركة .

3- تحقيق العدالة والمساواة

تهدف معايير المحاسبة والإبلاغ الدولية إلى تحقيق العدالة والمساواة من خلال اتباع قواعده التي تضمن لجميع الأطراف في حال طبقت بشكل دقيق العدالة والمساواة ، ولعل هذا أحد

مبادئ الحاكمية المؤسسية التي تقوم على تهيئة الفرص المتاحة للجميع وتطبيق مبدأ العدالة والمساواة يزيد الشعور بالأمان للمستثمرين على استثماراتهم ومصالحهم، ويقضي على حالات الظلم الذي يقع على أي من الأطراف ذات الصلة بالشركة، فضلاً على أنه يساهم عدم وجود أي ممارسات خاطئة أو حالات تلاعب وإخفاء الخسائر أو إظهار الأمور على غير حقيقتها.

4- تحسين الأداء والتنفيذ

تعمل الحاكمية المؤسسية على حسن إدارة الشركة من خلال مراعاة مصالح العاملين والمتعاملين وكافة الأطراف، وتزداد أهمية دور المعايير المحاسبية بازدياد أهمية الوصول إلى تحقيق الأداء الأمثل الذي من خلاله يكفل لجميع الأطراف حقوقهم ومصالحهم. كما توفر معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الأمور التالية التي من شأنها مساعدة وبناء نظام حاكمية مؤسسية جيداً وهي:

1. توفر القواعد التي تحكم قياس نتيجة أعمال الشركة.
2. توفر القواعد التي تحكم قياس المركز المالي للشركة ممثلاً بموجودات الشركة وما عليها من التزامات.
3. توفر الفروض والمعايير والسياسات التي تحكم إعداد البيانات المالية المنشورة.
4. توفر القواعد التي تحكم حدود وطبيعة الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية المنشورة.
5. توفر الشروط اللازمة لتحقيق عنصر القبول العام للبيانات المالية المنشورة.
6. توفر الشروط اللازمة لجعل البيانات المالية المنشورة قابلة للمقارنة.

2-11 دور معايير التدقيق الدولية في تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمية

المؤسسية

تحكم معايير التدقيق الدولية عملية فحص البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، وذلك من أجل توفير سمة الموثوقية في تلك البيانات، وتخدم هذه المعايير المهنيين والأطراف ذات الصلة بالحاكمة المؤسسية من عدة وجوه أهمها ما يلي:

1- تعد معايير التدقيق نموذجاً يقتدي به المدقق عند أداء واجباته المهنية وممارساته العملية .

2- تحدد المواصفات والمتطلبات الشخصية المفروض توافرها فيمن يقوم بعملية التدقيق.

3- تزيد الثقة في التدقيق وتقضي على أي منفذ يتسرب منه الشك في الاعتماد عليها كمهنة معترف بها.

4- تساعد المعايير في جعل مهنة التدقيق ذات كيان مستقل التي من دونه تصبح مزاوله المهنة وظيفه آلية.

5- تحدد معايير المواصفات الفنية لإعداد تقرير التدقيق وبيان طبيعة ومحتويات هذا التقرير.

6- تعطي المعايير للهيئات التشريعية والمحاكم تصوراً واضحاً عن درجة الأداء المهني المتوقع من المدقق وتساعد هذه الجهات على تفهم المحتوى الفني لتقريره.

7- تعد المعايير بمثابة المقاييس التي توضح مدى التزام المدقق بمبادئ التدقيق والأهداف العامة لها.

8- توفر معايير التدقيق لمستخدمي القوائم والتقارير المالية الثقة في رأي المدقق، حيث إن هذه المعايير تتسم بالموضعية، والقبول العام، وتوضح لهم الكيفية التي تم بها

الفحص الذي قام به المدقق، والمسؤولية التي يتحملها، ودرجة الاعتماد على ما ورد في القوائم المالية من بيانات ومعلومات .

9- تخفف دولية هذه المعايير من احتمالات حدوث المشاكل المتوقعة عند إعداد القوائم المالية الموحدة للشركات الدولية متعددة الجنسيات.

10- اشتمال معايير التدقيق الدولية على مجموعة من معايير التقرير غير خاضعة إلى أي مؤثرات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية لبلد بمفرده سوف يجعل تقرير مراجع الحسابات يصدر في شكل ومحتوى متفق عليه ومقبول في دول العالم المختلفة.

11- إعداد القوائم المالية استناداً على معايير المحاسبة الدولية والغالب المالي واعتماد المدقق عند مراجعتها على معايير التدقيق الدولية سوف يجعل من السهل إجراء المقارنات بين القوائم المالية في أكثر من دولة والحصول على نتائج دقيقة وفعالة ما دامت المعايير المستخدمة موحدة في هذه الدول.

12- وجود معايير التدقيق الدولية سوف يوفر على الدول النامية الجهد والتكلفة لإنشاء معاييرها المحلية خصوصاً في ضوء نقص مواردها الاقتصادية من جهة وضعف منظماتها المهنية من جهة أخرى وما على المنظمات المهنية في الدول النامية سوى الالتزام بالمعايير الدولية وتطبيقها -بشكل كامل أو جزئي - وبالتالي فإن ذلك سيؤدي إلى عالمية مهنة التدقيق.

13- تفيد معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي جنباً إلى جنب مع معايير التدقيق الدولية المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية، الذين يعتمدون عند اتخاذ قراراتهم على الاعتبارات الدولية أكثر من اعتمادهم على ظروف البيئة المحلية.

14- توفر معايير التدقيق الدولية القواعد اللازمة للمحافظة على استقلالية مدقق الحسابات الخارجي الذي يقوم بفحص البيانات المالية الصادرة عن الشركات.

نستنتج مما سبق أن إصدار معايير التدقيق الدولية يمثل خطوة متقدمة نحو تدويل مهنة التدقيق , الأمر الذي يتطلب من المنظمات المهنية والباحثين في حقل مهنة التدقيق السعي نحو توفير نوع من التوافق والمواءمة بين معايير التدقيق الدولية والمعايير المحلية للدول، التي توجد فيها معايير , وأن تسعى الدول الأخرى التي لم تتمكن من صياغة معايير خاصة بها بعد إلى الالتزام بمعايير التدقيق الدولية كمرحلة انتقالية، لحين صياغة معايير خاصة بها على أن تتماشى وظروفها البيئية في حدود الإطار العام للمعايير المحاسبية، الأمر الذي سيؤدي إلى مصداقية المعلومات المالية على المستوى الدولي.

يتضح مما سبق أن معايير التدقيق الدولية هي التي تحكم بالشكل الكامل والمناسب شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية التي تساعد جميع الأطراف في الشركة على حماية حقوقهم واستثماراتهم ويكفل استمرارية الشركة، كما توفر معايير التدقيق العوامل التالية التي هي على صلة وثيقة بالحاكمة المؤسسية:

1. توفر القواعد الضوابط للمحافظة على حقوق مساهمي الشركة .
2. توفر سمة المصدقية للبيانات المالية المنشورة.
3. توفر الضوابط اللازمة للحد من ممارسات إدارة الشركة للغش والتحريف.
4. تحدد مسؤولية المدقق الخارجي عن استمرارية الشركة.
5. توفر الإجراءات والاختبارات اللازمة لتقييم المخاطر المحيطة بالشركة.
6. توفر الضوابط اللازمة للحفاظ على استقلالية المدقق الخارجي.

2- 12 الدراسات السابقة:

2-12-1 العربية

دراسة (مطر، 2003) بعنوان : دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكم المؤسسي .

هدفت هذه الدراسة في إبراز دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكم المؤسسي ، و قامت هذه الدراسة على قسمين: خصص القسم الأول منها للتعريف بالتحكم المؤسسي والركائز أو المقومات التي يبني عليها. بينما خصص القسم الثاني لشرح دور وأهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تدعيم وتعزيز التحكم المؤسسي.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن غياب التحكم المؤسسي في عالم الأعمال يؤدي إلى بروز وتعاضم ظاهرة تضارب المصالح بين مجالس إدارة الشركات من جانب والمدراء

التنفيذيين العاملين فيها من جانب آخر، وكذلك بين الشركة جميعها كوحدة من جهة والأطراف الأخرى ذات العلاقة من مساهمين ومستثمرين ومقرضين وغيرهم من جهة أخرى. من هنا فإن تعزيز وتفعيل التحكم المؤسسي يبقى الآلية المناسبة التي لا غنى عنها لتقليص هذه الظاهرة إلى حدها الأدنى.

هذا ويقوم نظام التحكم المؤسسي على مجموعة من المقومات الأساسية يأتي على رأسها وجود نظام فعال للتقارير يتسم بالشفافية والإفصاح عن معلومات مناسبة تمكنهم من اتخاذ القرارات.

ولكي يؤدي الإفصاح عن المعلومات دوره المشار إليه آنفاً لا بد من مراعاة مجموعة من العناصر الأساسية من أهمها ما يلي:

1- مراعاة مبدأ الجدوى الاقتصادية في تحديد مستوى الإفصاح المطلوب توفيره في القوائم المالية المنشورة. يقوم هذا المبدأ على أساس أن المعلومات المحاسبية كغيرها من السلع لها كلفة اقتصادية يجب أن يتم إعدادها وعرضها في إطار تحليل الكلفة/العائد الذي يقضي بأن لا تتجاوز كلفة المعلومة المنفعة المحققة منها وكذلك في نطاق ما يعرف بمفهوم القوائم المحاسبية متعددة الأغراض.

2- وهكذا في سياق ما تقدم، فقد أصبح مفهوم الإفصاح المثالي أو الكامل شيئاً من الماضي ليحل في عصرنا الحاضر مفهوم الإفصاح الواقعي أو المناسب.

3- يتحدد مستوى الإفصاح المناسب عادة في ظل مجموعة من العوامل أو المتغيرات لعل أهمها متغيران هما: الشخص الذي سيستخدم المعلومات ثم بعد ذلك الغرض الذي ستستخدم فيه.

ومن العناصر الأخرى التي يتوجب مراعاتها بالنسبة للإفصاح كل من توقيت الإفصاح عن المعلومات ثم المكان المناسب للإفصاح عنها. ذلك لأن معلومة توفر لمستخدمها في غير موعدها المناسب أو تعرض له في مكان يصعب الوصول إليه هي بكل تأكيد لا فائدة منها.

دراسة (البشير, 2003) بعنوان:التحكم المؤسسي و مدقق الحسابات.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور الحاكمية المؤسسية في استمرارية المنشأة والحفاظ على حقوق كافة الأطراف المتعاملة مع المنشأة من أفراد ومؤسسات على السواء فنجاح أي مؤسسة أو منشأة فيه مصلحة أكيدة لبقية أفراد المجتمع ومدخل هام لتحقيق أهداف الفئات المتعاملة مع هذه المنشأة وبالتالي المجتمع بأسره.

ومن ناحية أخرى هدفت الدراسة إلى علاقة مدقق الحسابات بنظام الحاكمية المؤسسية حيث تتحكم به اعتبارات ومحددات كثيرة تساعده في تحقيق تحكم مؤسسي للمنشأة التي يدقق حساباتها بحيث يمكن تحديدها بمحددتين الأول تشريعي والآخر مهني:

1- محدد تشريعي يتمثل في التشريعات المختلفة والقوانين ذات العلاقة بالشركات، أو المدقق أو عمل المنشآت مهما كان نوع المنشأة(شركات،مؤسسات فردية) أو طبيعة عملها (صناعية، تجارية خدمية). وأهم القوانين التي لها تأثير على عمل المدقق والمنشآت هي قانون الشركات، البنوك، التأمين، الأوراق المالية وقانون تشجيع الاستثمار.

2- محدد مهني تمثل في معايير التدقيق الدولية التي اعتمدها جمعية مدققي الحسابات حيث تناولت هذه المعايير مسؤولية مدقق الحسابات في كافة النواحي وخاصة في استمرارية المنشأة.

وقد توصل الباحث ضمن هذا السياق لمجموعة من التوصيات تتلخص بما يلي:

- التأكيد على ضرورة تفعيل مواد القانون الخاصة بضرورة وجود أنظمة مالية وإدارية وشؤون موظفين ونظام سير العمل وهيكل إداري واضح، تجعل من الإطار التشريعي لخلق بيئة ورقابة داخلية تعد قاعدة هامة لتطبيق مبادئ الحاكمة المؤسسية.
- عقد دورات باستمرار لكافة المستويات الإدارية لتعريفهم بالمنشأة وأنظمتها والقوانين التي تحكمها وصلاحيات الوحدات والإدارات المختلفة ومسؤولياتهم في الوقت نفسه سيجعل من الانتماء للمؤسسة من قبل العاملين القاعدة الثانية الهامة في بناء منظومة التحكم المؤسسي.
- العدالة في تطبيق الأنظمة والتعليمات والإجراءات بحق العاملين من جهة، و الأطراف الأخرى ذات المصلحة المشتركة مع المنشأة من جهة أخرى سيعزز روح التعاون والقدرة على بناء استراتيجية مستقبل المنشأة وهذا سيدعم من سيادة التحكم المؤسسي بشكل سليم.
- التأكيد على قيام مدققي الحسابات الخارجيين بدورهم حسب معايير التدقيق الدولية، ومراعاة القوانين والأنظمة والتعليمات الخاصة بعمل المدققين سيساهم في تدعيم العمل المؤسسي، وبالتالي تعزيز دور التحكم المؤسسي في الحفاظ على حقوق المساهمين والعاملين والموردين والممولين وخزينة الدولة وكافة الأطراف ذات المصلحة المشتركة في استمرارية المنشأة.
- إن عدالة أتعاب المدققين وتوازنها مع مسؤولياتهم سيساعد في التأكد من سلامة التحكم المؤسسي الذي يساهم في تأهيل المدقق ومتابعته للتطورات المهنية على صعيد التحكم المؤسسي من ناحية ولتتلاءم هذه الأتعاب مع المسؤوليات الجسام التي رتبها القوانين المختلفة عليه في حالة تقصيره أو إهماله من ناحية أخرى.

- تشجيع الكتابة والبحث والدراسة والتدريس للتحكم المؤسسي باعتباره أساس استمرارية المنشأة، وأداة لحفظ حقوق أطرافها المختلفين.

دراسة (الهيني , 2005) بعنوان:تطوير نظام للحاكمة المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني .

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير نظام للحاكمة المؤسسية يوصى بتطبيقه في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني ، واختبار مدى إدراك مدقق الحسابات في الأردن لمفهوم الحاكمة المؤسسية ، ومدى اهتمام مدقق الحسابات بمراجعة كفاءة نظام الحاكمة المؤسسية المطبق بالشركات المساهمة العامة . ولتحقيق ذلك تم تصميم استبانة وزعت على عينة الدراسة المدققون الممارسون للمهنة ، بالإضافة إلى المقابلات الشخصية مع مجموعة من المدققين .

ونتيجة لتحليل مفردات الاستبانة ، تم التوصل إلى النتائج التالية :

- 1- يوجد إدراك جيد من قبل مدقق الحسابات في الأردن لمفهوم الحاكمة المؤسسية.
- 2- يوجد اهتمام من قبل مدقق الحسابات في الأردن لدراسة و تقييم كفاءة نظام الحاكمة المؤسسية للشركة موضع التدقيق .
- 3- تؤثر كفاءة نظام الحاكمة المؤسسية في الشركات المساهمة العامة إيجابياً على استقلالية مدقق الحسابات .
- 4- أن أهداف نظام الحاكمة المؤسسية المتمثلة في حماية حقوق أصحاب المصالح، وتحسين الأداء المالي، وتوفير المعلومات بدقة، وإيجاد هيكل تنظيمي واضح للشركة، والمحافظة على

السمعة الاقتصادية للشركة، وسلامة قنوات الاتصال بين الأقسام والإدارات، تؤثر إيجابياً على استقلالية مدقق الحسابات .

5- أن مقومات نظام الحاكمية المؤسسية المتمثلة في وجود قوانين وتشريعات تدعم نظام الحاكمية المؤسسية ووجود وثيقة الحاكمية المؤسسية التي تحدد صلاحيات ومسؤوليات كل عضو في الشركة، ووجود أنظمة فعالة كنظام التقارير المالية، تؤثر إيجابياً على استقلالية مدقق الحسابات .

6- أن مبادئ نظام الحاكمية المؤسسية المتعلقة بمجلس الإدارة والمتمثلة في استقلال أعضائه الظاهري والحقيقي، وفي تركيزهم على أمانة ووضوح التقارير المالية، وقيامهم بمراجعة الخطط السنوية التشغيلية والموازنات، واختيارهم للمدير التنفيذي والإدارة العليا والتخطيط لأعمالهم، واستخدام مدقق حسابات خارجي، تؤثر إيجابياً على استقلالية مدقق الحسابات .

7- أن تقسيم مجلس الإدارة إلى لجان مثل لجنة التدقيق الداخلي، ولجنة الحاكمية المؤسسية، ولجنة المكافآت، تؤثر إيجابياً على استقلالية مدقق الحسابات .

8- إن مبادئ نظام الحاكمية المؤسسية المتعلقة بالإدارة التنفيذية مثل مراعاة الآداب والسلوك المهني، وإيجاد نظام كفؤ للرقابة الداخلية، وتحديد وإدارة مخاطر الشركة، وتطوير الخطط الاستراتيجية، والإشراف على عمليات الشركة التشغيلية، وإعداد التقارير المالية بأمان، تؤثر إيجابياً على استقلالية مدقق الحسابات .

9- تؤثر مبادئ نظام الحاكمية المؤسسية المتعلقة بعلاقة الشركة مع أصحاب المصالح المساهمين، والموظفين، والمجتمع المحلي، إيجابياً على استقلالية مدقق الحسابات .

دراسة (الخطيب ، والقشي ، 2006) بعنوان : الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية

تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية

هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على، وتحليل أسباب انهيار إحدى شركات

الطاقة الضخمة (شركة أنرون Enron) التي أدى انهيارها إلى انهيار أكبر شركة

تدقيق في العالم (شركة آرثر أندرسون Arthur Andersen) لثبوت تورطها في

التلاعبات المالية التي تمت في شركة أنرون، ومن ثم الاطلاع على التغيرات التي

حدثت مؤخراً على الحاكمية المؤسسية Corporate Governance بسبب تلك الانهيارات،

ومعرفة آراء البيئة المحيطة بها في الولايات المتحدة الأمريكية في إمكانية تطبيق

تلك التغيرات على أرض الواقع.

وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

• لم تكن المشكلة الرئيسية في انهيار الشركتين _ موضوع البحث _ تتعلق

بوجود قصور بمعايير المحاسبة، أو معايير التدقيق، بل انحصرت في تدني

أخلاقيات المهنيين.

• لقد كانت شركة التدقيق Arthur Andersen تقوم بعدة أعمال مزدوجة لشركة

Enron الأمر الذي جعل عملية الانهيار سريعة، وهذه مخالفة صريحة.

• لقد كان هناك تقصير ملحوظ من قبل السوق المالي كجهاز للرقابة على

الشركات المدرجة.

- وجود صعوبة كبيرة من قبل المدققين والشركات المدرجة في السوق المالي لتطبيق الحاكمية المؤسسية بمفهومها الحديث.
- المشكلة لا تكمن في القوانين التي تحكم الحاكمية المؤسسية بشكل عام ولكنها تكمن بأخلاقيات الأشخاص مطبقي تلك القوانين.

دراسة (أبو زر، 2006) بعنوان: استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني.

هدفت الدراسة إلى اقتراح استراتيجية لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية بناءً على تحليل وتقييم المتطلبات القانونية والمهنية والأخلاقية في القطاع المصرفي الأردني في ظل مبادئ الحاكمية المؤسسية ومن خلال الإبلاغ المحاسبي من خلال دراسة مشكلة البحث المتمثلة بإعادة الثقة في البيانات المالية نتيجة الفساح المالية للشركات الدولية العملاقة، كنتيجة لعدم التزامها بقوانين الشركات وهيئة الأوراق المالية، إضافة إلى عدم التمسك بمعايير رفيعة المستوى من السلوك الأخلاقي والمهني.

كما أظهرت الدراسة نتائج منها:

- أن بيئة الأعمال العالمية والمحلية تشهد سباقاً محموماً نحو تبني مفهوم الحوكمة المؤسسية لجزء من برامج الإصلاحات الاقتصادية في كل دولة، لأغراض تحسين الأداء الاقتصادي على المستوى الكلي.
 - توجه معظم الشركات في الدول المتقدمة نحو تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية وبطريقة أسرع من المؤسسات الوطنية بالدول النامية، التي تتصف هياكلها المالية والإدارية بتدنٍ ملحوظ في درجة الإفصاح والشفافية، بفعل القصور في تطبيق الحوكمة المؤسسية.
 - يعود تعظيم منفعة الحوكمة المؤسسية للمستوى الجزئي إلى إفصاح الشركات عن مجموعة المحددات المحاسبية وغير المحاسبية بتقاريرها المختلفة، كمدخل للإعلان عن مدى عدالة ممارسة السلطة بين الأطراف المتعارضة من أصحاب المصالح، فضلاً عن مقابلة احتياجات المستخدمين الخارجيين للمعلومات، باعتبار أن البيانات المالية تعد ذات نفع وغرض عام.
 - إن هناك دوراً مهماً لمجلس الإدارة في رقابة أداء الإدارة نيابة عن المساهمين، وتقييم مدى التزامها بالمعايير المؤسسية، كما تم التركيز على دور المديرين، وخصوصاً المدير التنفيذي العام الذي يقع على عاتقه الالتزام بإنجاح الشركة، من خلال المحافظة على معايير عالية من المسؤولية والأخلاق.
- أوصت الباحثة مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية بضرورة التنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة، ومراقبة الشركات، والبنك المركزي الأردني، وجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، والمجمع العربي للمحاسبين، والخبراء من أجل إصدار دليل للحوكمة المؤسسية لجميع الشركات المساهمة العامة والخاصة الأردنية.

كما أوصت الباحثة البنك المركزي الأردني بضرورة تعديل إرشادات الحاكمية الصادر عام 2004 بناءً على مبادئ الحاكمية المؤسسية الصادرة عن (OECD) عام 1999 لتعديلها بناءً على مبادئ الحاكمية المؤسسية الصادرة عن (OECD) عام 2004.

دراسة (مطر ، ونور ، 2007) بعنوان : مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية ، دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى التزام الشركات المساهمة العامة بالمبادئ الأساسية للحاكمية المؤسسية، و تم اختيار الشركات المساهمة العامة في القطاعين المصرفي و الصناعي كعينة للدراسة، من خلال استخدام أسلوب المنهج الوصفي التحليلي من الأدب النظري والدراسات السابقة أولاً وثانياً الدراسة الميدانية من خلال المقابلات الشخصية مع بعض المسؤولين إضافة إلى تصميم استمارة استبانته تضمنت الجوانب الرئيسية لمحاور البحث.

وقد كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج تتلخص في أن مستوى التزام الشركات المساهمة العامة العاملة في القطاعين يتراوح بين قوي وضعيف جداً، ولكن بمستوى عام مقبول أو متوسط وهذا مع ملاحظة أن مستوى الالتزام يميل لصالح القطاع المصرفي على حساب القطاع الصناعي . أما عن جوانب الخلل في تطبيق النظام فيرسخ بشكل رئيسي في مجالين هما : عدم التزام مجالس الإدارة كما يجب بقواعد السلوك المهني ، وبعدم إشراك القاعدة العامة للمساهمين في اتخاذ القرارات الاستراتيجية للشركة وحرمانهم من الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة، وكذلك عدم التزام الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية للبيئة

التي تعمل فيها. وبلجوء البعض من إدارات تلك الشركات لاستعمال وسائل غير مشروعة كالرشاوى والمحسوبية للحصول على العقود.

في ضوء ما تقدم قدم الباحثان مجموعة من التوصيات لعل أهمها أن تبادر جهات الرقابة والإشراف على تلك الشركات بإصدار دليل يوضح المبادئ الأساسية لنظام الحاكمية المؤسسية وإرشادات بتطبيقه في الواقع العملي ومن ثم تشجيع الشركات على الالتزام به . هذا بالإضافة إلى تشجيعها على تشكيل لجان للحاكمية المؤسسية من أعضاء مستقلين على غرار لجان التدقيق المتواجدة فيها حالياً.

دراسة (الرحيلي ، 2007) بعنوان : لجان المراجعة كأحد دعائم الحاكمية المؤسسية

هدفت الدراسة إلى توضيح الاهتمام بموضوع الحاكمية المؤسسية في السنوات الأخيرة خاصة بعد انهيار بعض الشركات العالمية الكبرى في مناطق مختلفة من أبرزها إنرون و ورلدكوم في الولايات المتحدة الأمريكية ، وما ترتب على ذلك من حدوث أزمة ثقة عالمية في القوائم المالية للشركات بسبب ضعف الشفافية والإفصاح المحاسبي ، مع انتشار أسلوب المحاسبة الإبداعية "Creative Accounting" . قد سارعت كثير من الدول والمنظمات العالمية إلى تبني مفهوم الحاكمية المؤسسية في محاولة منها لإصلاح وضع الشركات وتعزيز الإفصاح والشفافية ومنع وقوع مزيد من الأزمات المالية مستقبلاً.

كما ألفت الدراسة الضوء على مفهوم الحاكمية المؤسسية من الناحية النظرية والتطبيقية والتعرف على أسباب ودوافع انتشار هذا المفهوم في السنوات الأخيرة في الدول المتقدمة مع بحث دور لجان المراجعة كأحد أبرز دعائم هذا المفهوم الجديد بالتركيز على حالة المملكة العربية السعودية .

كما بينت الدراسة أن الحاكمية المؤسسية عبارة عن نظام يتم من خلاله إدارة ومراقبة المنظمات ويهدف إلى حماية حقوق حاملي الأسهم والمساواة بينهم ، وتحقيق العدالة وإشراكهم في اتخاذ القرارات وتوفير المعلومات بشفافية ووضوح لهم جميعاً وتحديد مسؤولية أعضاء الإدارة وواجباتهم وحقوقهم . من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه بالرغم من حداثة مفهوم الحاكمية المؤسسية في البيئة السعودية إلا أن هناك محاولات جادة للتعريف بهذا المفهوم وآليات تطبيقه على أرض الواقع .

كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن لجان المراجعة في الشركات المساهمة تلعب دوراً مهماً في تطبيق هذا المفهوم في البيئة السعودية كونها تعمل كحلقة وصل بين الأجهزة الرقابية في الشركة ومجلس الإدارة

دراسة (الشحاتات ، 2008) بعنوان أثر الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحكومة على قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحاكمية المؤسسية على قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان لكل مبدأ من مبادئ الحاكمية المؤسسية المطبقة في الشركات المساهمة العامة الأردنية ، وحاولت الدراسة التعرف على الفروق في تقدير أهمية بنود الحاكمية للشركات المساهمة العامة الأردنية ، بين مجموعات المستثمرين.

تناولت الدراسة مفهوم الحاكمية المؤسسية وتطوره وأثره على قرارات المستثمر المؤسسي ، كما ناقشت الدراسة دور الجهات الرسمية المعنية بموضوع الحاكمية المؤسسية

في الأردن ، كما ناقشت التشريعات الأردنية التي عالجت موضوع الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية .

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

1- يولي المستثمرون المؤسسون في الأردن أهمية لجميع مبادئ الحاكمية المطبقة في الشركات عند التقييم أوضاع الشركات المساهمة العامة الأردنية قبل اتخاذ قرار الاستثمار بأسهمها .

2- يهتم المستثمر المؤسسي في الأردن بمستوى الشفافية الذي تحققه الشركات المساهمة العامة الأردنية.

3- يهتم المستثمر المؤسسي في الأردن بالتزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإيجاد آليات تؤكد على المساواة في معاملة المساهمين .

4- يهتم المستثمر المؤسسي في الأردن بقيام مجلس الإدارة بدوره الرقابي على الإدارة التنفيذية بفاعلية .

5- يهتم المستثمر المؤسسي في الأردن بوجود آليات في الشركات المساهمة العامة من أجل المحافظة على حقوق المساهمين.

6- هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول أهمية تبني الشركات المساهمة العامة لمبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة.

دراسة (قباجة ، 2008) بعنوان أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء

المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية . وتم اختيار عينة الدراسة عشوائية طبقية من عشرين شركة ، أي ما نسبته 71.4% من مجتمع الدراسة البالغ 28 شركة مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية للعام 2005م، واستمرت في التداول حتى نهاية العام 2006م. تم استخدام الانحدار البسيط المتعدد لتحديد أثر التغير في المتغير المستقل ممثلاً في جودة الحاكمية المؤسسية على المتغير التابع (الأداء المالي) مقياساً بالعائد على حق الملكية والعائد على الاستثمار وسعر السهم إلى ربحيته، والقيمة السوقية إلى الدفترية وتباين سعر السهم اليومي و (Tobin's q) .

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة من أبرزها وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين فاعلية الحاكمية المؤسسية من جهة و العائد على حق الملكية، وبين الملكية والعائد على الاستثمار وسعر السهم إلى ربحيته ، والقيمة السوقية إلى الدفترية و Tobin's q من جهة أخرى .

وأن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين فاعلية الحاكمية المؤسسية وتباين سعر السهم اليومي ، لهذا فإن هذه الدراسة تضيف إلى ما هو قائم دليلاً علمياً على أن لفاعلية الحاكمية المؤسسية أثراً لا يستهان به على الأداء المالي للشركات .

وأوصت الدراسة بإمكانية اعتماد المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية على مستوى فاعلية الحاكمية المؤسسية لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية نظراً للعلاقة الوثيقة بين الحاكمية المؤسسية والأداء المالي .

كما أوصت الدراسة بضرورة اعتماد مؤشر للحاكمية المؤسسية في فلسطين ليتم بشكل مستمر تقييم مستوى فاعلية الحاكمية المؤسسية ومستوى الأداء

(علي، 2008) بعنوان: أثر رأس المال الفكري والتدقيق الداخلي على الحاكمية المؤسسية

هدفت الدراسة إلى بيان أثر رأس المال الفكري والتدقيق الداخلي على الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية الأردنية، موضحة سبل النهوض بمهنة التدقيق الداخلي من خلال استخدام رأس المال الفكري وصولاً إلى الهدف المنشود من هذه الوظيفة، وتأثيرها وفعاليتها مع رأس المال الفكري على رؤى ونشاطات وأهداف الحاكمية المؤسسية في الشركات المذكورة.

وبينت الدراسة إلى أن أهمية رأس المال الفكري تأتي من كونه أكثر الموجودات قيمة في القرن الواحد والعشرين في ظل ما يسمى بـ (اقتصاد المعرفة)؛ لأنه يمثل قوة علمية فعالة وقادرة على إدخال تعديلات جوهرية على مسار الشركات ونشاطاتها المختلفة، مما يساهم في الرفع من كفاءة الحاكمية المؤسسية فيها. كما أنه يساعد في تقييم المخاطر وعلى توليد القيمة الحقيقية للشركة، علماً بأنه مرتبط بموجودات غير ملموسة تتمثل بشكل أساسي بعنصر المعرفة التي هي فكرية (غير ملموسة) وليست مادية، ولذلك يصعب قياسها أساساً.

وقد أضفت الدراسة إلى أن التدقيق الداخلي تطور مفهومه بظهور مفهوم الحاكمية المؤسسية، وأضافت إلى خدماته المتمثلة بخدمة تقييم أدوات الرقابة خدمات جديدة مثل خدمات تقييم المخاطر وتقديم الاستشارات والخدمات الخاصة بالحاكمة المؤسسية.

كما أوضحت الدراسة أن هناك معرفة وتفهم لمفهوم رأس المال الفكري ولمهنة التدقيق الداخلي وأهميتها بالنسبة للحاكمة المؤسسية وتفهم لأهمية الحاكمية المؤسسية للشركة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة فهم وإدراك أهمية رأس المال الفكري ومهنة التدقيق الداخلي من قبل إدارة الشركات وقد قدمت الدراسة اقتراحاً لمشروع قواعد الحاكمية المؤسسية يبين

السلوك الجيد في إدارة الشركات وفقاً للمعايير والأساليب العلمية الحديثة التي توازن بين مصالح الأطراف المختلفة الداخلية والخارجية

2-12-2 الأجنبية

1- دراسة (2003, klapper and love) بعنوان: "Corporate Governance,

Investor Protection, and performance in Emerging Markets".

أعدت الدراسة من قبل البنك الدولي هادفة لاستكشاف الاختلاف بين آليات الحاكمية المؤسسية على مستوى الشركات ، وعلاقتها بالبيئة القانونية على مستوى القطر، والعلاقة بين الحاكمية المؤسسية والأداء المالي مقياساً بـ Tobin's q ، القيمة السوقية للشركة .

وباستخدام البيانات المالية من التقارير المعدة من قبل Credit Lyonnais Asia (CISA) Securities تم إنشاء تدرج للحاكمة المؤسسية لـ 495 شركة من 25 سوقاً من الأسواق

الناشئة في 18 قطاعاً من القطاعات الاقتصادية حيث وجدت الدراسة :

- إن شركات الدولة ذات الأنظمة القانونية الضعيفة لديها تدرج منخفض في مستوى الحاكمية مقاسه بـ (الانضباط الإداري ، والشفافية ، والاستقلالية ، والمساءلة ، والمسؤولية والنزهة ، والوعي المجتمعي)
- ارتبط مستوى الحاكمية المؤسسية للشركة ارتباطاً موجباً باتساق المعلومات ، حجم المشروع ، ونمو المبيعات ، وحجم الأصول غير الملموسة.
- الحاكمية المؤسسية ترتبط ارتباطاً موجباً مع القيمة السوقية ، والأداء التشغيلي .

2- دراسة (Guenster & Bauer, 2003) بعنوان: "Good Corporate Governance pay off well – governed companies perform better on the stock market".

هدفت الدراسة لاختبار أثر الحاكمية المؤسسية على عائد السهم وقيمه في دول الاتحاد النقدي الأوربي . ولتحديد مستوى الحاكمية المؤسسية في الشركات تم استخدام نظام التدرج (Corporate Governance Rating) على أساس ما تحصل عليه الشركة من علامة من المجموع العام البالغ 300 علامة ممنوحة لـ 300 مؤشر من مؤشرات ممارسة الحاكمية المؤسسية وقد كانت النتائج على النحو الآتي :

- أظهرت نتيجة البحث التجريبي علاقة موجبة بين مستوى جودة الحاكمية المؤسسية والتطور في أداء المالية باستخدام مؤشرات الربحية ، وقيمة الشركة ، وأسعار الأسهم.
- أظهرت الدراسات أن التحسن في التدرج في ممارسة الحاكمية المؤسسية (Rating) بمقدار 1 % أدى إلى زيادة القيمة السوقية لأصول الشركات بواقع 14 % .

3 – دراسة (Drobetz et al ، 2003)، بعنوان: "Corporate Governance & Expected stock Return: The Case of Germany".

هدفت الدراسة لاستكشاف العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والأداء المالي لعينة شملت 253 شركة ألمانية ، حيث تم قياس جودة الحاكمية بالاعتماد على 30 مؤشراً من مبادئ الحاكمية المؤسسية ، وتمثل التساؤل الجوهرى فيما إذا كان اختلاف مستوى جودة الحاكمية المؤسسية يفسر اختلاف مستويات الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي مقياساً بـ (Tobin's q, m/b)

استخدمت الدراسة استبانة مكونة من 30 مبدأ من مبادئ الممارسة السليمة للحاكمة المؤسسية وخلصت إلى أن:

- هنالك علاقة موجبة بين مستوى جودة الحاكمية المؤسسية وقيمة المشروع.
- الشركات ذات الحاكمية الأفضل لديها نمو مبيعات أعلى .
- الشركات ذات الحاكمية المؤسسية الأفضل ارتبطت بوضع أفضل من حيث استعداد المستثمرين لدفع أسعار أعلى لأسهم هذه الشركات.

4 - دراسة (Gompers et al , 2003)، بعنوان: "corporate governance and Equity Prices."

هدفت لاختبار العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والأداء المالي لعينة شملت 1500 شركة من الشركات الأمريكية المدرجة للفترة من 1990-1996 باستخدام 24 مبدأ من مبادئ الحاكمية المؤسسية لإيجاد مؤشر للحاكمة (Governance Index) ، وقد شملت المبادئ:(حقوق المساهمين مثل حق التعويض، والوصول للمعلومات ، والحق في التوزيعات ، والحماية من المساهمين الكبار ، وحضور الاجتماعات) ، أما الأداء المالي فقد تم قياسه بحجم العائد،والأداء التشغيلي، وقيمة المشروع وقد خلصت الدراسة إلى أن:

- هنالك ارتباط قوي بين عائد السهم ومستوى جودة الحاكمية المؤسسية.
- يزداد مستوى Tobin'q للشركات ذات الحاكمية المؤسسية الأفضل بمقدار 56 نقطة عن الشركات الأقل جودة.
- كل زيادة بمقدار نقطة واحدة من الحفاظ على حقوق المساهمين تزداد قيمة الشركات بمقدار 11.4 نقطة.

- تتخفف تكلفة رأس المال للشركات بزيادة جودة الحاكمة المؤسسية للشركة.

5 - دراسة (Jinarat,2003) ، بعنوان : "The Impact of Good Governance on Organization Performance After the Asian Crisis in Thailand"

هدفت الدراسة لاختبار العلاقة بين الملكية ودرجة التركيز فيها، والأداء المالي للشركات اليابانية المدرجة في السوق المالي، وشملت كافة القطاعات الاقتصادية وقد تم قياس الأداء المالي بكل من العائد على الاستثمار والانحراف المعياري لعوائد الشركات وقد خلصت الدراسة إلى أن الإسهامات الكبيرة للبنوك لم تساعد في تحسين الأداء على الرغم من العلاقات المميزة مع البنوك. وقد عزت الدراسة ذلك إلى عدم الاهتمام بأقلية المساهمين في الشركات اليابانية، وسيطرة البنوك على إدارة الشركات وضعف الحاكمة المؤسسية.

6 - (Black et al , 2003) ، بعنوان : "Does Corporate Governance Affect Firm Value?"

شملت هذه الدراسة الشركات الكورية الجنوبية المدرجة في السوق المالي بهدف إيجاد مؤشر للحاكمة المؤسسية (Corporate Governance Index) للعام 2001 وقد تكون المؤشر من 6 مؤشرات فرعية تشكل في مجموعها مقياساً للحاكمة المؤسسية ، وهي حقوق المساهمين ، ومجلس الإدارة ، والمديرين الخارجيين ، ولجنة التدقيق والرقابة ، والإفصاح ، والتركيز ، والملكية.

- الغاية اختيار أثر التباين في ممارسة الحاكمية المؤسسية في الشركات الكورية المدرجة في سوق كوريا للأوراق المالية ، على الأداء المالي للشركات ممثلاً في القيمة السوقية إلى الدفترية و Tobin's Q باستخدام تحليل الانحدار و كانت النتائج على النحو التالي :
- هنالك علاقة موجبة قوية بين مستوى الحاكمية المؤسسية في الشركة والقيمة السوقية للشركة.
 - الزيادة بمقدار 10 نقاط في مؤشر الحاكمية قاد لزيادة قدرها 5 % في قيمة Tobin's Q و 14 % في قيمة السوقية لسهم الشركة.
 - الانتقال من المستوى الأسوأ إلى المستوى الأفضل في ممارسة الحاكمية المؤسسية للشركات لزيادة قدرها 38 % في Tobin's Q و 15 % في القيمة السوقية إلى الدفترية للشركة.

7 - دراسة (Nishat & Mir ,2004) ، بعنوان: "Corporate Governance Structure and Firm Performance in Pakistan an Empirical Study".

في محاولة لاختبار العلاقة بين الحاكمية المؤسسية المرتبطة بكل من (الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح ومجلس الإدارة) والأداء المالي للشركات الباكستانية مقياس ،

Tobin's Q باستخدام تحليل الانحدار لعينة من 248 شركة مدرجة في سوق كراتشي

لأوراق المالية خلال العام 2003 ، خلصت الدراسة إلى أن:

- هنالك علاقة ذات دلالة بين هيكل الملكية للشركات وأدائها المالي فكلما قلت درجة التركيز في الشركات زاد مستوى الأداء المالي لها.
- يرتبط أداء الشركات المالي في حال جمع المديرين التنفيذيين بين وظيفة الإدارة وعضوية مجلس الإدارة.
- تنخفض جودة الأداء المالي بارتفاع نسب الرفع المالي للشركات . وعلل الباحثان ذلك بانخفاض رقابة وإدارة الجهات الدائنة لديونها الممنوحة للشركات ، مما يدفع المديرين للاستغلال السيء لهذه الأموال في ظل انخفاض مستوى جودة الحاكمية المؤسسية في مجال الرقابة والتدقيق الداخلي.

8 - دراسة (Asian Development Bank Institute,2004) ، بعنوان :

"Corporate Governance in Asia: Recent Evidence from Indonesia, Republic of Korean, Malaysia, and Thailand "

وقد انطلقت الدراسة من افتراض اتسع انتشاره استند إلى أن ضعف الحاكمية المؤسسية أحد العناصر الأساسية المسؤولة عن الأزمة المالية الآسيوية في العام 1997 ، ولاختبار هذا الافتراض وأثر ممارسة الشركات العائلية لمظاهر الحاكمية المؤسسية خاصة معاملة أصحاب الأقلية على الأداء المالي للمشروعات خلال الأزمة ، تم دراسة عينة شملت 307 شركة في كل من أندونيسيا وجمهورية كوريا وماليزيا وتايلندا مدرجة في الأسواق

المالية لهذه الدول ، عبر استبانة شارك فيها 596 مديراً منهم 286 مديراً تنفيذياً و 310 مديرين مستقلين وخلصت الدراسة إلى أن :

- هنالك علاقة ذات دلالة بين الممارسة الجيدة للحاكمية المؤسسية وقيمة المشروع ، فالانتقال من فئة الشركات المتوسطة من حيث جودة الحاكمية إلى شركة أعلى رتبه بزيادة قدرها 13 - 15 % في القيمة السوقية لهذه الشركات .
- ينخفض مستوى جودة الحاكمية بمقدار 30 % في حالة إدارة المشروع بشكل فردي نتيجة لعدم مراعاة مصالح أقلية المساهمين.
- ظهرت مسألة ضعف الحاكمية المؤسسية بشكل واضح في الأقطار التي تمتاز أنظمتها بالضعف في حماية المستثمرين مما شكل صعوبة في إدخال المساهمين للمعلومات وتقييم المديرين.
- يلعب أصحاب المصالح دوراً بسيطاً في التأثير على الشركات لإلزامها بممارسة الحاكمية المؤسسية الجيدة.

9-دراسة (park, 2004) ، بعنوان "Assessing The Impact of Corporate

Governance on Productivity and Growth in Korea"

لغاية تحليل أثر ممارسة الحاكمية المؤسسية على الإنتاجية والنمو (كمقياس للأداء) في كوريا الجنوبية قام الباحث باختيار العلاقة معتمداً على أربعة مبادئ كإطار لقياس الحاكمية المؤسسية (الملكية، والإدارة، والمسؤولية الاجتماعية والبيئة المؤسسية) وعلى كل من (هامش الربح وعائد الأصول والعائد على حق الملكية ونمو المبيعات وهامش صافي الربح)

كمقياس للأداء المالي. وبالاستناد لبيانات الشركات المالية للعام 2000، قدمت الدراسة بعض

النتائج بعد التحليل تمثلت في الآتية:

- أظهرت الشركات التي تقرضها البنوك ارتفاعاً في العائد على الأصول، والعائد على حق الملكية وهامش صافي الربح ونمو المبيعات. وقد عزت الدراسة ذلك إلى ممارسة الحاكمية السليمة لهذه الشركات نظراً لرقابة وتقييم القطاع المصرفي لهذه الشركات قبل وبعد القيام بإقراضها.
- يزداد الأداء المالي في الشركات التي يتوفر لديها سياسة إفصاح.
- يزداد الأداء المالي للشركات التي تتبنى معايير بيئية عنها في الشركات التي لا تتبنى مثل هذه المعايير.

10 - دراسة (Brown and caylor,2004) ، بعنوان : "Corporate Governance

and Firm Performance"

هدفت هذه الدراسة لاختيار العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والأداء المالي للشركات الأمريكية لعينة شملت 2327 شركة مدرجة في الأسواق المالية، وقام الباحث ببناء مقاييس للحاكمية المؤسسية (Gov-score) استناداً لـ 51 مبدأ من مبادئ الحاكمية المؤسسية ممثلة في سبع مجموعات هي : التدقيق ومجلس الإدارة والمحاسبون القانونيون ومستوى التعليم والمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة، والمديرون وتعاون الحكومة أما مقاييس الأداء المالي فقد تمثلت في ثلاث مجموعات هي:

- الأداء مقياس لكل من العائد على حق الملكية وهامش الربح ونمو المبيعات.
- قيمة الشركة ممثلاً في قياس Tobin's Q

- التوزيعات للمساهمين.

وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة بين جودة الحاكمية المؤسسية و مؤشرات الأداء المالي جميعها.

11 - دراسة (Drobetz,2004) ، بعنوان : "The Impact of Corporate Governance on Firm Financial Performance".

انطلاقاً من دراسة Gomper et all,2003 من أن مشكلة الوكالة هي نقطة البداية للبحث في موضوع الحاكمية المؤسسية ، ولما للحاكمية الجيدة من أثر على سعر السهم للشركة وبالتالي على التدفق النقدي الذي يتوقعه المستثمر ، وعلى كلفة رأس المال ، جاءت الدراسة محاولة الكشف عن العلاقة بين مستوى جودة الحاكمية المؤسسية والأداء المالي لعينة من الشركات الألمانية بلغت 253 شركة ، وقد تم قياس مستوى الحاكمية من خلال استبانة من 30 عاملاً من عوامل ممارسة الحاكمية مقسمة إلى خمس مجموعات هي الالتزام بممارسة الحاكمية المؤسسية وحقوق المساهمين والشفافية ومجلس الإدارة والإشراف والتدقيق. ومع تصنيف الشركات من حيث ممارسة الحاكمية المؤسسية السليمة وفقاً للنتائج من صفر - 30 تم استخدام تحليل الانحدار لدراسة العلاقة بين جودة الحاكمية والأداء المالي للمشروعات . وخلصت الدراسة إلى أن:

- إن الشركات ذات الترتيب الأفضل من حيث ممارسة الحاكمية المؤسسية تتمتع بمستوى أعلى من القيمة مقياس ب Tobin's Q .
- إن المستثمر على استعداد لدفع علاوة لسهم الشركة التي تمارس حاكمية مؤسسية أفضل.

12 - دراسة (Inter American Development Bank ,2005)

بعنوان: "Corporate Governance and Value in Brazil and Chile"

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين جودة الحاكمية المؤسسية والأداء المالي للمشروعات. ولقياس الجودة قام الباحثان بإيجاد مؤشر للحاكمية من خلال استبانة من 24 عاملا من عوامل ممارسة الحاكمية (Corporate Governance index) تم الإجابة عنها بنعم أو لا من قبل المبحوثين في الشركات الكبرى في كل من تشيلي والبرازيل وقد خلصت الدراسة إلى أن:

- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى جودة الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة السوقية.
- الانتقال من مستوى الممارسة الأسوأ للحاكمية نحو المستوى الأفضل في العام 2002 أدى إلى زيادة Tobin's Q بمقدار 38 %.
- الزيادة بمقدار نقطة واحدة في مؤشر الحاكمية المؤسسية للشركة أدى إلى زيادة قدرها 8.6 % في سعر السهم في العام 2002.
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحاكمية المؤسسية وحجم التوزيعات في الشركات.
- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الحاكمية المؤسسية والعائد على الأصول للشركة.
- أظهرت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الحاكمية المؤسسية ودرجة (Volatility) للسهم مقياساً بالانحراف المعياري في عائد السهم.

13 – دراسة (Center for Financial Argentina,2005) ، بعنوان: Corporate Governance & Ownership: Measurement & Impact on Corporate Performance & Dividend Policies in Argentina".

هدفت الدراسة إلى إيجاد مقياس كمي لأول مرة في الأرجنتين لفاعلية الحاكمية المؤسسية ل 65 شركة مالية مدرجة في سوق الأرجنتين المالي للفترة 2003-2004 من خلال بناء Governance index ومن ثم اختبار العلاقات بين جودة الحاكمية المؤسسية ، والأداء المالي للشركات ، وقد خلصت الدراسة إلى أن :

- هنالك انخفاض في مستوى ممارسة الحاكمية المؤسسية مقارنة بالممارسة الدولية.
- فيما يتعلق بالنظريات الحديثة حول الربط بين الحاكمية المؤسسية الفاعلة والأداء المالي ، أظهرت الدراسة أن هنالك أثراً قوياً لمستوى ممارسة الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي مقياساً بكل من العائد على الأصول ، و Tobin's Q .
- أظهرت الدراسة علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين توزيعات الإرباح ومستوى ممارسة الحاكمية المؤسسية.

14 – دراسة (Baltic Internatoinal Center for Economic Policy,2005) ، بعنوان: "Corporate Governance ,Ownership Dynamic and Firm Performance in the Center Eastern European Countries: An Empirical Investigation".

قامت الدراسة بجمع البيانات حول ملكية الشركة، والأداء المالي والمنافسة ودرجة الإفصاح ل 300 شركة مدرجة في أسواق المال في وسط وشرق أوروبا للعام 1997.

وقد هدف الجزء الأول من الدراسة إلى اختبار العلاقة بين أداء الشركة وهيكل الملكية أما الجزء الثاني فقد حاول اختبار العلاقة بين أداء الشركة المالي ودرجة الإفصاح ، وقد خلصت الدراسة إلى أن هنالك علاقة سلبية بين الأداء المالي ودرجة التركيز في الملكية للأسهم، وعلاقة موجبة بين الأداء المالي والموقع التنافسي للشركة.

15 - دراسة (Institutional Shareholders Services, 2005) ،

بعنوان: "Better Corporate Result in High Profit and Lower Risk"

بعد اختيار 77 عاملاً من عوامل الحاكمية المؤسسية و16 مقياساً من مقاييس الأداء المالي ضمن أربع مجموعات (المخاطرة والربحية والقيمة السوقية والتقييم) قام فريق المؤسسة بتحليل العلاقة بين كل عامل من عوامل الحاكمية المؤسسة مقابل كل مقياس من مقاييس الأداء مستخدمين بيانات للسنوات المالية 2002-2004 وباستخدام اختبار T- tste لتحديد العلاقة بين مستوى الحاكمية المؤسسية من خلال القوائم المالية والأداء المالي لعينة من 5200 شركة وبعد إجراء العديد من الاختبارات الإحصائية خلصت الدراسة إلى أن:

- الشركة ذات الحاكمية المؤسسية الأكثر ربحية ، وذلك لانخفاض تباين أسعار أسهمها وانخفاض احتمالات إفلاسها .
- الشركات ذات الحاكمية المؤسسية أكثر جودة الأكثر ربحية ، حيث وجد الباحثون علاقة ذات دلالة إحصائية بين ارتفاع مستوى جودة الحاكمية المؤسسية وتحسن الأداء المالي لسبعة من المقاييس ، ولسلسلة زمنية من ثلاث سنوات، وتمثلت المقاييس في العائد على الاستثمار ، والتدفق النقدي إلى المبيعات ، ودرجة المخاطرة .

- وجد فريق البحث علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى ممارسة الحاكمية المؤسسية و 3 من مقاييس التقييم (Valuation Measures) ممثلة في القيمة السوقية إلى الدفترية للسهم ، والقيمة السوقية للسهم إلى التدفق النقدي وسعر السهم إلى ربحيته .

16 - ورقة (International Atlantic Economic Conference,2005) ،

بعنوان : "Corporate Governance and Firm Financial of Companies in Poland".

هدفت الدراسة لاختبار العلاقة بين ممارسة الحاكمية المؤسسية والأداء المالي للشركات المدرجة في سوق وارسو للأوراق المالية ، حيث تم تصنيف الشركات في العينة وفقاً لممارسة الحاكمية المؤسسية للتراوح بين (A-, B+,B-, C+) اعتماداً على تركيبة مجلس الإدارة ، واستقلالية الأعضاء فيه، واجتماعات المساهمين، والتدقيق ، والشفافية، وهيكل الملكية، وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة، أما الأداء فقد تم قياسه من خلال ، العائد على حق الملكية، والعائد على الاستثمار ، و (Tobin's Q) وإدارة الربح التشغيلي (OPM) ، وقد خلصت الدراسة إلى :

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى ممارسة الحاكمية المؤسسية في الشركة والأداء المالي لها .
- أكثر مؤشرات الأداء المالي ارتباطاً بمستوى ممارسة الحاكمية في الشركة تمثل في الربح التشغيلي .
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى ممارسة الحاكمية المؤسسية في الشركة ودرجة الرفع المالي.

17 – دراسة (African Economic research Consortium, 2005) بعنوان:

"corporate governance mechanism and firm financial performance"

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار المدى الذي يمكن لآليات ممارسة الحاكمية المؤسسية السليمة أن تخفض تكلفة الوكالة في الأسواق الناشئة مثل سوق نيجيريا للأوراق المالية وذلك من خلال :

- اختبار أثر تركيبة مجلس الإدارة على الأداء المالي للمشروع .
- اختبار العلاقة بين حجم مجلس الإدارة والأداء المالي للمشروع.
- اختبار أثر تركيز الملكية في الشركات على الأداء المالي للمشروع.
- اختبار فيما إذا كان للفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي أثر في الأداء المالي للمشروع.

ولقياس الأداء المالي تم الاعتماد على كل من العائد على حق الملكية. وكمؤشرات للأداء لعينة شملت 93 شركة مدرجة في سوق نيجيريا للأوراق المالية، وباستخدام تحليل الانحدار خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديرين الخارجيين في مجلس الإدارة والأداء المالي للشركة ، فالمشروع الذي يدار من قبل مديرين خارجيين (غير مساهمين) ذو أداء مالي أفضل من المشروع الذي يدار من قبل مديرين داخليين .

18 – دراسة (Coleman and Biekpe,2006) ، بعنوان : **"The Relationship between Size , Board Composition , CEO Duality and Firm Performance : Experience From Ghana."**

هدفت الدراسة لاختبار أثر ممارسة الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للفترة من 1990 - 2001 للشركات غير المالية المدرجة في سوق غانا للأوراق المالية مستخدمة نموذج الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين المتغير التابع والمستقل وقد خلصت الدراسة إلى:

- إن وجود مجلس إدارة من طبقتين يؤدي إلى تحسين أداء المشروعات .
- الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي عمل على خفض تكلفة الوكالة.
- زيادة جودة الحاكمية المؤسسية (من حيث الظروف الاقتصادية والقانونية، والإجراءات العملية ووجود رقابة داخلية ، وجودة المعلومات وإمكانية الحصول عليها بسهولة) أدت إلى تحسن الأداء المالي للشركات.

19- دراسة (Rebeiz and Salameh, 2006) بعنوان : "relationship Between Governance Structure and Financial performance in Construction"

هدفت الدراسة لقياس أثر ممارسة الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للمشروعات الإنشائية في لبنان لعينة من 100 شركة إنشائية من أحجام مختلفة لاختبار فيما إذا كان التكامل في ممارسة الحاكمية المؤسسية بين جميع الأطراف داخل الشركة يقود إلى أداء مالي أفضل للمشروعات الإنشائية . وقد خلصت الدراسة إلى أن عدم التداخل في الأدوار بين المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة ، تترجم أداءً مالياً أفضل للشركة، في حين لم تظهر الدراسة أثراً واضحاً لمتغيرات الحاكمية المؤسسية الأخرى على الأداء المالي للشركة ، وقد استخدمت الدراسة الانحدار البسيط والمعتمد بين ممارسة الحاكمية المؤسسية والأداء المالي.

20 – Toledo, 2006) ، بعنوان: "Quality of Governance and Firm

Performance: Evidence from Spain"

بدأت الدراسة بعرض فكرة الارتباط بين الحاكمية المؤسسية والنمو الاقتصادي والأثر المحتمل على أداء الشركات، بحيث يمكن التمييز بين مجتمع الشركات ذات الحاكمية المؤسسية الجيدة، ومجتمع الشركات ذات الحاكمية المؤسسية الأقل جودة، من خلال قدرة المشروعات على جذب المستثمرين وخفض كلفة التمويل ، فالشركات ذات الحاكمية المؤسسية الأكثر جودة أكثر قدرة على جذب المستثمرين ، وخفض كلفة التمويل لكل من الدين ، وحق الملكية ذلك لوفرة الائتمان الناجم عن إمكانية دخول أسواق رأس المال.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين جودة الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة السوقية.

2-13 ما يميز هذه الدراسة :

تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات المحلية في أنها تبحث في دور النظم والمعايير الدولية في تطبيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية المدرجة أسهمها في سوق عمان المالي، وقد لاحظ الباحث أن الدراسات السابقة تطرقت إلى دور الحاكمية المؤسسية في الجوانب المالية والإدارية وقيمة المنشأة ، ولم تتطرق أي دراسة إلى دور النظام المحاسبي والنظام الإداري وإلى دور أي من المعايير الدولية أو قوانين إدراج الشركات والقوانين المهنية في تحقيق الحاكمية المؤسسية في الشركات على حد علم الباحث. وقد اتفقت هذه الدراسة مع معظم الدراسات بأن للحاكمية المؤسسية دوراً هاماً في الإقتصادات المحلية والعالمية.

وتميزت الدراسة بأنها أوضحت الدور الذي تقوم به النظم المحاسبية (المالي والإداري) والمعايير المحاسبية (معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي ومعايير التدقيق الدولية) كل منها على حدة وما تساهم به لتحقيق الشروط والمتطلبات التي تمكننا من إيجاد حاكمية مؤسسية جيدة ورشيحة تخدم الشركة والمجتمع وجميع الأطراف المرتبطون بالشركة.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

3 الفصل الثالث: منهجية الدراسة

1-3 المقدمة

2-3 منهجية الدراسة

3-3 مصادر الحصول على البيانات

4-3 مجتمع الدراسة وعينتها

5-3 أداة الدراسة

6-3 تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها

7-3 الأساليب الإحصائية المستخدمة

8-3 تصميم الدراسة

منهجية الدراسة :

3-1 المقدمة

إن الهدف من هذه الدراسة يتمثل في محاولة إبراز دور النظم والمعايير المحاسبية في تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن ، ولتحقيق هذا الهدف تم تطوير أداة لاستطلاع آراء أفراد عينة الدراسة ، وتكونت الأداة من (24) فقرة ، وتم توزيع أداة الدراسة على عينة ممثلة لمجتمع الدراسة وهم أعضاء مجالس إدارة الشركات ، والمدققون الخارجيون ، المساهمون ، والمستثمرون أو المقرضون ، ومن ثم إجراءات تصحيح الأداة وإدخال البيانات إلى الحاسوب وتم إجراء التحليل الإحصائي المناسب لاختبار فرضيات الدراسة.

وسيتناول الباحث في هذا الفصل المنهجية المطبقة في إجراء الدراسة حيث يبين: تصميم الدراسة، مصادر الحصول على المعلومات، مجتمع الدراسة وعينتها، متغيرات الدراسة ونموذجها، مراحل تطوير المقياس، الأساليب الإحصائية المستخدمة في إيجاد العلاقة بين محاور الدراسة، محددات الدراسة.

2-3 منهجية الدراسة:

اتبع الباحث في الدراسة المنهج الوصفي في عرض البيانات ، والمنهج التحليلي في تحليل نتائجه الذي يهدف إلى إبراز دور النظم والمعايير المحاسبية في تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية المساهمة العامة وذلك باستخدام الأسلوب الوصفي .

3-3 مصادر الحصول على البيانات

تم الاعتماد في الحصول على المعلومات اللازمة المتعلقة بالدراسة بأساليب مختلفة، حيث:

1. تم تحديد الإطار النظري للدراسة بالاعتماد على المراجع والدوريات والتقارير والدراسات الجامعية ذات الصلة بالموضوع.
2. الاستبانة، وهي أداة القياس الرئيسية والمعول عليها في هذه الدراسة لجمع البيانات، وقد صممت لتغطي خمسة محاور ووجهت إلى أفراد عينة الدراسة .

4-3 مجتمع الدراسة وعينتها :

تتألف الدراسة من جزأين ، جزء نظري غطى الباحث فيه المناهج والمبادئ والمعوقات أو الركائز التي يقوم عليها نظام الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة، وجزء ميداني يتمثل في دراسة ميدانية على جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان ،حاول الباحث من خلالها استكشاف طبيعة الدور الذي

تقوم به النظم والمعايير المحاسبية في تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية في تلك الشركات .

شملت عينة الدراسة أربعة أطراف ممن هم على صلة بالحاكمة المؤسسية وهم :

1. أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية.
2. المساهمون في تلك الشركات.
3. أصحاب المصالح ممثلين لفئتين منهم: المستثمرين والمقرضين.
4. المدققون الخارجيون.

وقد بلغ عدد أفراد عينة الدراسة (200) فرد ، تم توزيع (200) استبانة عليهم ، حيث تم استرداد (178) لكن الباحث اضطر إلى استبعاد (8) منها بسبب عدم تحديد طبيعة عمل المستجيب فيها . والجدول التالي رقم (1) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الفئات المشمولة بالدراسة.

جدول (1)

توزيع عينة الدراسة وفقاً للفئات المشمولة بالدراسة

| النسبة المئوية % | الاستبيانات المستردة | الاستبيانات الموزعة | الفئة |
|------------------------|----------------------|---------------------|------------------------------------|
| 29.8 | 53 | 55 | 1 أعضاء مجلس الإدارة |
| 19.7 | 35 | 50 | 2 المساهمون (تمثلهم مكاتب الوساطة) |
| 25.3 | 45 | 50 | 3 أصحاب المصالح |
| 20.8 | 37 | 45 | 4 المدققون الخارجيون |

| | | | |
|-----|------------------|-----|------------|
| 4.5 | 8 (تم استثناءها) | 0 | 5 غير محدد |
| 100 | 178 | 200 | المجموع |

3-5 أداة الدراسة (الاستبانة)

تم جمع المعلومات اللازمة للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ، فقد تمثلت في استبانة تضمنت أربعة أجزاء تغطي المتغيرات الرئيسية أي الركائز الأساسية الأربع التي يقوم عليها نظام الحاكمية المؤسسية في الشركة المساهمة العامة .

المحور الأول؛ ويتمثل في دور النظام المحاسبي المالي في توفير شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية ، وقد شمل السؤال المرتبط بهذا المحور خمس فقرات من (1-5) .

المحور الثاني ؛ ويتمثل في دور النظام المحاسبي الإداري والتكاليفي في الشركة المساهمة العامة ، وقد شمل السؤال المرتبط بهذا المحور خمس فقرات من (6-10) .

المحور الثالث؛ ويتمثل في دور معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي التي تحكم إعداد البيانات المالية للشركة المساهمة العامة، وقد شمل السؤال المرتبط بهذا المحور ست فقرات من (11-16) .

المحور الرابع؛ ويتمثل في دور معايير التدقيق الدولية التي تحكم فحص وتدقيق البيانات المالية للشركات المساهمة العامة، وقد شمل السؤال المرتبط بهذا المحور ست فقرات من (17-22) .

وقد طلب من أفراد عينة الدراسة الإجابة على الأسئلة المطروحة في الاستبانة ، وفقاً لمقياس (ليكرت) خماسي الدرجات ؛ وهي كما يلي حسب أوزانها النسبية في تحديد الأهمية

النسبية لدور كل متغير من المتغيرات الرئيسية في توفير شروط ومتطلبات الحاكمة

المؤسسية

| | | |
|---|-------------|---------------|
| 5 | وزنه النسبي | هام جدا |
| 4 | وزنه النسبي | هام |
| 3 | وزنه النسبي | متوسط الأهمية |
| 2 | وزنه النسبي | غير هام |
| 1 | وزنه النسبي | عديم الأهمية |

3-6 تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على أسئلتها وصولاً لاختبار الفرضيات المبنية على تلك الأسئلة، قسم الباحث هذا الفصل إلى جزأين رئيسيين . الجزء الأول؛ خصص لتحليل البيانات المستخلصة من أداة الدراسة بقصد استخلاص النتائج. في حين خصص الجزء الثاني؛ لاختبار الفرضيات.

أولاً: تحليل بيانات الدراسة

يشمل هذا الجزء على ما يلي :

أ- اختبار مصداقية أداة الدراسة واستكشاف مدى ملاءمة إستجابات فقراتها لشروط التوزيع الطبيعي.

ب- تحليل المعلومات الخاصة بالعوامل الديموغرافية لعينة الدراسة .

ج- تقييم الوزن النسبي (الأهمية النسبية) لدور كل متغير من المتغيرات الرئيسية الأربعة في توفير شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

أ- اختبار مصداقية أداة الدراسة واستكشاف مدى ملائمة فقراتها لشروط التوزيع الطبيعي

تم إخضاع فقرات استبانة الدراسة لاختبار كرونباخ ألفا فكانت قيمة (ألفا) لهذا الاختبار (0.8644) ، ووفقاً لـ (Sekaran,2002) تتمتع أداة الدراسة بمصداقية عالية نسبياً . وبإخضاع تلك الفقرات لاختبار (Kolmogrov – smirnov) كشف الاختبار عن إجابات عينة الدراسة لم توزع توزيعاً طبيعياً.

ب- تحليل المعلومات الخاصة بالعوامل الديموغرافية لعينة الدراسة

جدول رقم (2)

توزيع عينة الدراسة وفقاً للعوامل الديموغرافية

| العوامل الديموغرافية | عدد التكرارات | النسبة المئوية% |
|----------------------|---------------|-----------------|
| 1. المؤهل العلمي | | |
| بكالوريوس | 110 | 61.8 |
| ماجستير | 48 | 27.0 |
| دكتوراه | 7 | 3.9 |
| أخرى | 11 | 6.2 |
| غير محدد | 2 | 1.1 |
| | 178 | 100 |
| 2. التخصص العلمي | | |
| محاسبة | 67 | 37.6 |
| إدارة أعمال | 54 | 30.3 |

| | | |
|------|-----|--------------------|
| 12.4 | 22 | اقتصاد |
| 10.7 | 19 | علوم مالية ومصرفية |
| 8.4 | 15 | أخرى |
| 0.6 | 1 | غير محدد |
| 100 | 178 | |

3. سنوات الخبرة

| | | |
|------|-----|-----------------|
| 28.1 | 50 | أقل من 10 سنوات |
| 49.4 | 88 | 10 - 20 |
| 21.9 | 39 | أكثر من 20 |
| 0.6 | 1 | غير محدد |
| 100 | 178 | |

4. طبيعة العمل

| | | |
|------|-----|----------------|
| 29.7 | 53 | عضو مجلس إدارة |
| 19.7 | 35 | مدقق خارجي |
| 25.2 | 45 | مساهم |
| 21 | 37 | مستثمر |
| 4.4 | 8 | غير محدد |
| | 178 | |

تكشف بيانات الجدول رقم (2) حول تشكيلة عينة الدراسة من زاوية المؤهل العلمي ، ونوع

التخصص ، وعدد سنوات الخبرة وطبيعة العمل ما يلي :

- أن ما يعادل (97%) منهم يحملون شهادة جامعية، (32%) منهم من حملة الماجستير والدكتوراه.
- وأن ما يقارب (95%) منهم من أقسام المحاسبة ، وإدارة الأعمال ، والاقتصاد، والعلوم المالية والمصرفية .

• كما أن الغالبية العظمى منهم ما يقارب (71%) منهم لديهم خبرة مرتفعة نسبياً في مجالات عملهم.

وعليه فإن المؤشرات أعلاه توفر دليلاً أولياً لمصادقية الإجابات التي قدمتها عينة الدراسة بشأن الدور الذي تلعبه النظم والمعايير المحاسبية في توفير شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وذلك على أساس أن تلك النظم والمعايير هي من أفضل الركائز اللازمة لبناء نظم الحاكمية المؤسسية في تلك الشركات .

ج- تقييم الأهمية النسبية لدور كل من المحاور الرئيسية الأربعة في توفير شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية

وقد استخدم الباحث في هذا التقييم الأوساط الحسابية للفقرات المشمولة في السؤال الخاص بكل متغير من المتغيرات الأربعة الرئيسية وذلك بموجب المقياس النسبي التالي للأهمية النسبية .

| | |
|---------------|---------------------|
| هام جداً | من 4.5 - 5 |
| هام | من 3.5 - أقل من 4.5 |
| متوسط الأهمية | من 3 - أقل من 3.5 |
| قليل الأهمية | من 2 - أقل من 3 |
| عديم الأهمية | أقل من 2 |

3-6 الأساليب الإحصائية المستخدمة

للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها و تحليل بياناتها قام الباحث باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة التي تتألف مما يلي :

1. اختبار (كرونباخ الفا)؛ للتحقق من مصداقية أداة الدراسة .
2. اختبار (كولمنوروف - سميرنوف)؛ لاستكشاف ما إذا كانت إجابات العينة على أسئلة الاستبانة تحقق شروط التوزيع الطبيعي .
3. الوسط الحسابي ؛ كمرجعية أو معيار لقياس الوزن النسبي أو الأهمية النسبية لمضمون كل فقرة من الفقرات المشمولة في أسئلة الدراسة .
4. الانحراف المعياري؛ كمؤشر لقياس مدى الاتساق المتوفر بين إجابات عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الاستبانة.
5. حيث إن إجابات عينة الدراسة لا توفر شروط ومتطلبات التوزيع الطبيعي استخدم الباحث نوعين من الأساليب الإحصائية الالاعلمية هي :

1. اختبار nonparmitric Test ؛ لاختبار الفرضيات الرئيسية .
2. اختبار (كروسكال واليس) Kruskal Wallis Test ؛ لاختبار الفرضيات الفرعية.

الفصل الرابع

مناقشة نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

| | |
|-------------------------|-------|
| المقدمة | 1-4 |
| اختيار مقياس الاستبانة | 2-4 |
| عرض بيانات عينة الدراسة | 3-4 |
| اختبار فرضيات الدراسة | 4-4 |
| النتائج | 5-4 |
| التوصيات | 6-4 |
| مراجع الدراسة | 7-4 |
| قائمة الملاحق | 8-4 |
| الاستبانة | 1-8-4 |
| قائمة الجداول والأشكال | 2-8-4 |

1-4 المقدمة :

من أجل تحقيق أهداف الدراسة بإبراز دور النظم والمعايير المحاسبية في تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية المساهمة العامة ، تكونت أداة الاستبانة بصورتها النهائية والموجهة إلى أعضاء مجالس إدارة الشركات، والمدققين الخارجيين، والمساهمين، والمستثمرين من (24) فقرة قسمت إلى أربعة محاور بعدد المجالات التي يرغب الباحث في هذه الدراسة إبراز دورها وتقييم أهمية كل منها وهذه المحاور الأربعة هي :

- النظام المحاسبي المالي.
- النظام المحاسبي الإداري والتكاليفي .
- معايير المحاسبة والإبلاغ الدولية.
- معايير التدقيق الدولية.
-

2-4 اختبار مقياس الاستبانة

لقد تم اختيار مقياس ليكرت (Likert) الخماسي ، والسبب في ذلك أنه يعد من أكثر المقاييس استخداماً لقياس الآراء لسهولة فهمه وتوازن درجاته ، حيث يشير أفراد العينة الخاضعة للاختبار على مدى أهمية كل عبارة من العبارات الواردة والمتكونة منها أداة الدراسة .

3-4 عرض بيانات عينة الدراسة:

للتعرف على دور النظم والمعايير المحاسبية في تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة فقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة أهمية الفقرة ومستوى الأهمية.

1. تقييم الأهمية النسبية للنظام المحاسبي المالي في توفير شروط ومتطلبات الحاكمية

المؤسسية للشركات الصناعية المساهمة العامة من خلال الإجابات التي قدمها أفراد

عينة الدراسة على الفقرات الخمس المشمولة في السؤال الأول من أسئلة الاستبانة

تتوفر المعلومات التالية في الجدول رقم (3)

جدول رقم (3)

الأهمية النسبية لدور النظام المحاسبي المالي في توفير شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية في

الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية

الوسط الانحراف الأهمية

الحسابي المعياري النسبية

الفقرات

| | | | | |
|---|--|------|------|-----|
| 1 | يوفر البيانات المالية للتقارير المالية الخارجية التي تخدم المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة في اتخاذ القرارات. | 4.40 | 0.68 | هام |
| 2 | يوفر النظام المعلومات التي توفر عنصر الشفافية والإفصاح عن الأداء المالي للشركة. | 4.10 | 0.56 | هام |
| 3 | يوفر المستندات والضوابط المالية للمحافظة على أصول الشركة. | 4.08 | 0.63 | هام |
| 4 | يخدم المساهمين (الأكثرية، الأقلية) في تحديد حصة كل فئة منها من أرباح الشركة. | 4.07 | 0.73 | هام |
| 5 | يوفر المجموعة المستندية اللازمة لتوثيق جميع معاملات الشركة مع الغير . | 4.21 | 0.83 | هام |
| | الفقرات جميعها كوحدة واحدة | 4.17 | 0.44 | هام |

بمطالعة بيانات الجدول رقم (3) يتضح ما يأتي :

- يدل الوسط الحسابي للفقرات جميعها كوحدة واحدة وهو (4.17) بأن دور النظام المحاسبي المالي باعتباره وحدة واحدة (هام) كركيزة من ركائز بناء نظام الحاكمية المؤسسية للشركة المساهمة العامة الأردنية .
- كذلك فإن لكل من المزايا التي يوفرها هذا النظام ممثلة بالفقرات الفرعية الخمس دورا هاما في بناء هذا النظام مع مراعاة أن الأفضلية كانت للميزة الأولى (الفقرة الأولى) والممثلة في دور النظام المحاسبي في توفير البيانات المالية المستخدمة في إعداد التقارير الخارجية (القوائم المالية المنشورة) التي تخدم المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة في عملية اتخاذ القرارات .
- إن الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية للأوساط الحسابية التي تراوحت بين (0.83) في الفقرة الخامسة (يوفر المجموعة المستندية اللازمة لتوثيق جميع معاملات الشركة مع الغير و (0.56) في الفقرة الثانية (يوفر النظام المعلومات التي توفر عنصر الشفافية والإفصاح عن الأداء المالي للشركة) دليل على وجود اتفاق عام بين

وجهاً نظر أفراد العينة في تقييم الأهمية النسبية لدور النظام المحاسبي في هذا المجال. و بالنظر إلى الانحراف المعياري للفقرات مجتمعة، الذي يساوي (0.44) يدل على اتساق أفراد العينة في استجاباتهم للفقرات مما يدل على أن أفراد العينة مجتمعين يقيمون دور نظام المحاسبة المالي بأنه دور هام في تحقيق شروط و متطلبات الحاكمية المؤسسية.

2. تقييم الأهمية النسبية لدور النظام المحاسبي الإداري والتكاليفي في توفير شروط و متطلبات الحاكمية المؤسسية للشركات المساهمة العامة من خلال احتساب الأوساط الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات الخمس المشمولة في السؤال الثاني من أسئلة الاستبانة تتوفر المعلومات التالية في الجدول رقم (4)

جدول رقم (4)

الأهمية النسبية لدراسة النظام المحاسبي الإداري والتكاليفي في توفير شروط و متطلبات الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية

| الفقرات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري النسبية | الأهمية النسبية |
|---------|---------------|---------------------------|-----------------|
| 6 | 4.13 | 0.80 | هام |
| 7 | 3.99 | 0.56 | هام |
| 8 | 3.90 | 0.70 | هام |

| | | | | |
|----|--|------|-------|-----|
| 9 | يخدم زبائن الشركة من جهة جعلهم محور اهتمام إدارة الشركة في ضبط الجودة والنوعية عن طريق بعض الأدوات مثل , ABM (الإدارة المبنية على الأنشطة) ، BSC (بطاقة الأداء المتوازن) | 3.88 | 0.73. | هام |
| 10 | يوفر المعلومات المناسبة لتقييم الجدوى الاقتصادية للمشروعات التي تنفذها الشركة. | 4.03 | 0.82 | هام |
| 11 | يوفر المعلومات المناسبة للتسعير العادل للمنتجات. | 4.01 | 0.85 | هام |
| 12 | يعد مصدراً هاماً للمعلومات اللازمة لإعداد التقارير الداخلية . | 4.16 | 0.82 | هام |
| | الفقرات جميعها كوحدة واحدة | 4.01 | 0.499 | هام |

توضح بيانات الجدول رقم (4) ما يلي:

- كانت المتوسطات الحسابية لاستجابة الأفراد على فقرات (6-12) التي تراوحت بين (4.16) في الفقرة الثانية عشر (يعد مصدراً هاماً للمعلومات اللازمة لإعداد التقارير الداخلية) و (3.88) في الفقرة التاسعة (يخدم زبائن الشركة من جهة جعلهم محور اهتمام إدارة الشركة في ضبط الجودة والنوعية عن طريق بعض الأدوات مثل , ABM (الإدارة المبنية على الأنشطة) ، BSC (بطاقة الأداء المتوازن)) تشير إلى أن أفراد العينة قد أجمعوا على أهمية دور النظام المحاسبي الإداري و التكاليفي في تطبيق شروط الحاكمية المؤسسية .
- ان متوسط العينة مجتمعة الذي يساوي (4.01)، يدل على أن استجابة أفراد العينة مجتمعين يشير أن دور نظام المحاسبة الإداري و التكاليفي يعد دوراً هاماً في تطبيق شروط و متطلبات الحاكمية المؤسسية.
- إن الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية للأوساط الحسابية التي تراوحت بين (0.85) في الفقرة الحادية عشر (يوفر المعلومات المناسبة للتسعير العادل للمنتجات)

و (0.56) في الفقرة السابعة (يوفر المعلومات المناسبة لإدارة الشركة في ممارسة مهامها الأساسية في الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات). دليل على وجود اتفاق عام بين وجهات نظر أفراد العينة في تقييم الأهمية النسبية لدور النظام المحاسبي الإداري و التكاليفي في هذا المجال. و بالنظر إلى الانحراف المعياري لل فقرات مجتمعة الذي يساوي (0.499) يدل على اتساق أفراد العينة في استجاباتهم لل فقرات مما يدل على ان افراد العينة مجتمعين يقيمون دور نظام المحاسبة الإداري التكاليفي بأن له دور هام في تحقيق شروط و متطلبات الحاكمية المؤسسية.

3. تقييم الأهمية النسبية لدور معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي في توفير شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية، ثم احتساب الأوساط الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات الست المشمولة في السؤال الثالث من أسئلة الاستبانة تتوفر المعلومات التالية في الجدول رقم (5) .

جدول رقم (5)

الأهمية النسبية لدور معايير المحاسبة والإبلاغ المالي في توفير شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية

| الفقرات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية |
|---|---------------|-------------------|-----------------|
| 13 توفر القواعد التي تحكم قياس نتيجة أعمال الشركة | 4.24 | 0.76 | هام |
| 14 توفر القواعد التي تحكم قياس المركز المالي للشركة ممثلاً بموجودات الشركة وما عليها من التزامات. | 3.96 | 0.68 | هام |
| 15 توفر الفروض والمعايير والسياسات التي تحكم إعداد البيانات المالية المنشورة. | 3.94 | 0.71 | هام |

| | | | | |
|----|--|------|------|-----|
| 16 | توفر القواعد التي تحكم حدود وطبيعة الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية المنشورة. | 4.02 | 0.75 | هام |
| 17 | توفر الشروط اللازمة لتحقيق عنصر القبول العام للبيانات المالية المنشورة. | 3.94 | 0.75 | هام |
| 18 | توفر الشروط اللازمة لجعل البيانات المالية المنشورة قابلة للمقارنة. | 4.07 | 0.79 | هام |
| | الفقرات جميعها كوحدة واحدة | 4.03 | 0.48 | هام |

يتضح من بيانات الجدول رقم (5) ما يلي :

- كانت المتوسطات الحسابية لاستجابة الأفراد على فقرات (13-18) التي تراوحت بين (3.94) في الفقرتين الخامسة عشر و السابعة عشر و بين (4.24) في الفقرة الثالثة عشر، تشير إلى أن أفراد العينة قد اجمعوا على أهمية دور معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي في تطبيق شروط الحاكمية المؤسسية .
- إن المتوسط الحسابي للفقرات مجتمعة الذي يساوي (4.03) يدل على أن استجابة أفراد العينة مجتمعين يشير أن دور معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي يعد دوراً هاماً في تطبيق شروط و متطلبات الحاكمية المؤسسية.
- قيم الانحرافات المعيارية كانت منخفضة نسبياً و تراوحت بين (0.68) في الفقرة الرابعة عشر (توفر القواعد التي تحكم قياس المركز المالي للشركة ممثلاً بموجودات الشركة وما عليها من التزامات) و (0.79) في الفقرة الثامنة عشرة (توفر الشروط اللازمة لجعل البيانات المالية المنشورة قابلة للمقارنة) مما يشير إلى وجود اتفاق بين أفراد العينة على أن لهذا النظام دوراً هاماً في تطبيق شروط و متطلبات الحاكمية المؤسسية.

4. تقييم الأهمية النسبية لدور معايير التدقيق الدولية في توفير شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية، ثم احتساب الأوساط الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات الست المشمولة في السؤال الرابع من أسئلة الاستبانة تتوفر المعلومات التالية في الجدول رقم (6) .

جدول رقم (6)

الأهمية النسبية لدور معايير التدقيق الدولية في توفير شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية

| الفقرات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية |
|---|---------------|-------------------|-----------------|
| 19 توفر القواعد والضوابط للمحافظة على حقوق مساهمي الشركة . | 4.13 | 0.86 | هام |
| 20 توفر سمة المصدقية للبيانات المالية المنشورة. | 3.93 | 0.69 | هام |
| 21 توفر الضوابط اللازمة للحد من ممارسات إدارة الشركة للغش والتحريف. | 3.84 | 0.69 | هام |
| 22 تحدد مسؤولية المدقق الخارجي عن استمرارية الشركة. | 3.93 | 0.76 | هام |
| 23 توفر الإجراءات والاختبارات اللازمة لتقييم المخاطر المحيطة بالشركة. | 3.94 | 0.76 | هام |
| 24 توفر الضوابط اللازمة للحفاظ على استقلالية المدقق الخارجي. | 4.08 | 0.75 | هام |
| الفقرات جميعها كوحدة واحدة | 3.97 | 0.49 | هام |

تشير بيانات الجدول رقم (6) إلى ما يلي:

- كانت المتوسطات الحسابية لاستجابة الأفراد على فقرات (19-24) التي تراوحت بين (3.84) في الفقرة الرابعة والعشرين (توفر الضوابط اللازمة للحد من ممارسات إدارة الشركة للغش والتحريف) و (4.13) في الفقرة التاسعة عشرة (توفر القواعد والضوابط للمحافظة على حقوق مساهمي الشركة) تشير إلى أن أفراد العينة قد اجمعوا على أهمية معايير التدقيق الدولية في تطبيق شروط الحاكمية المؤسسية .
- المتوسط الحسابي لكافة الفقرات مجتمعة الذي يساوي (3.97) يشير إلى أن لنظام معايير التدقيق الدولية دوراً هاماً في تطبيق شروط و متطلبات الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي من وجهة نظر الأطراف المعنية .
- قيم الانحرافات المعيارية كانت منخفضة نسبياً وقد تراوحت بين (0.69) في الفقرتين العشرين (توفر سمة المصدقية للبيانات المالية المنشورة) و الحادية و العشرين (توفر الضوابط اللازمة للحد من ممارسات إدارة الشركة للغش والتحريف) مما يشير إلى وجود اتفاق بين أفراد العينة على أن لهذا النظام دوراً هاماً في تطبيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية.

المقارنة بين الأهمية النسبية لأدوار المتغيرات الأربع في تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمية
المؤسسية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية

جدول رقم (7)

مقارنة بين الأهمية النسبية لأدوار المتغيرات الأربع في تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمية
المؤسسية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية

| الترتيب | الأهمية النسبية | الانحراف المعياري | الوسط الحسابي | المتغيرات |
|---------|-----------------|-------------------|---------------|---|
| 1 | هام | 0.44 | 4.17 | دور النظام المحاسبي المالي في توفير شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية |
| 2 | هام | 0.499 | 4.01 | دور النظام المحاسبي التكاليفي والإداري في توفير شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية |
| 3 | هام | 0.48 | 4.03 | دور معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي في توفير شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية |
| 4 | هام | 0.49 | 3.97 | دور معايير التدقيق الدولية في توفير شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية |

بمطالعة بيانات الجدول رقم (7) يتضح ما يلي:

- مع أن دور كل من المتغيرات الأربع الرئيسية هام في توفير شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية للشركات المساهمة العامة الأردنية إلا أنه يوجد تفاوت نسبي بسيط بين أهمية هذه الأدوار وذلك كما تدل الأوساط الحسابية المرتبطة بكل متغير منها .
- بناء على ما تقدم يتم ترتيب هذه المتغيرات تنازلياً حسب أهميتها النسبية كما يلي:

1. النظام المحاسبي المالي.

2. معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي.

3. النظام المحاسبي التكاليفي والإداري .

4. معايير التدقيق الدولية.

- كذلك من خلال نظرة متفحصة للأوساط الحسابية للفقرات المشمولة في الجداول الخاصة لكل متغير من هذه المتغيرات على حده ، يتضح أن أهم خمس مزايا توفرها النظم والمعايير المحاسبية كأسس لبناء نظم الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية هي كما يلي مرتبة تنازلياً حسب أهميتها النسبية .

- البيانات المالية التي يوفرها النظام المحاسبي المالي لإعداد التقارير المالية الخارجية (القوائم المالية المنشورة) ووسطها الحسابي (4.4) .

- القواعد التي توفرها معايير المحاسبة والإبلاغ المالي لإعداد التقارير المالية الخارجية (القوائم المالية الخارجية) ووسطها الحسابي (4.2)

- المجموعة المستهدفة التي يوفرها النظام المحاسبي المالي لتوثيق جميع معاملات الشركة مع الغير ، ووسطها الحسابي (4.21) .

- المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي الإداري و التكاليفي لإعداد التقارير المالية الداخلية ،
ووسطها الحسابي (4.16) .

- القواعد والضوابط التي توفرها معايير التدقيق الدولية للمحافظة على حقوق مساهمي الشركة ،
ووسطها الحسابي (4.13) .

4-4 اختبار فرضيات الدراسة

من اختبار فرضيات الدراسة الرئيسية والفرعية استخدم الباحث اختبارين إحصائيين لا معلمين
هما :

1. اختبار (nonparmitric test) ؛ لاختبار الفرضيات الرئيسية .

2. اختبار (Kruskal Wallis Test) ؛ لاختبار الفرضيات الفرعية .

وكانت النتائج على النحو المتوضح في الجداول التالية :

1. اختبار الفرضيات الرئيسية

الفرضية العدمية الرئيسية الأولى : لا يوجد للنظام المحاسبي المالي دور في تحقيق

شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية.

جدول (8)

اختبار الفرضية العدمية الرئيسة الأولى

Binomial Test

| | Category | N | Observed Prop. | Test Prop. | Asymp. Sig. (1-tailed) |
|---------|----------|-----|----------------|------------|------------------------|
| Group 1 | <= 3 | 5 | .0 | .6 | .000 ^a |
| Group 2 | > 3 | 173 | 1.0 | | |
| Total | | 178 | 1.0 | | |

a. Alternative hypothesis states that the proportion of cases in the first group < .6.

b. Based on Z Approximation.

من مطالعة نتائج الاختبار اللامعلمي (nonparmitric Test) نجد أن أفراد عينة الدراسة قد اجمعوا على أن للنظام المحاسبي المالي دوراً في تحقيق شروط و متطلبات الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية المساهمة العامة و كان إجماعهم معنوياً عند مستوى دلالة يساوي (0.00) و بناء عليه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة.

الفرضية العدمية الرئيسية الثانية: لا يوجد للنظام المحاسبي الإداري والتكاليفي دور في تحقيق شروط و متطلبات الحاكمية المؤسسية.

جدول (9)

اختبار الفرضية العدمية الرئيسة الثانية

Binomial Test

| | Category | N | Observed Prop. | Test Prop. | Asymp. Sig. (1-tailed) |
|---------|----------|-----|----------------|------------|------------------------|
| Group 1 | <= 3 | 10 | .1 | .6 | .000 ^a |
| Group 2 | > 3 | 168 | .9 | | |
| Total | | 178 | 1.0 | | |

a. Alternative hypothesis states that the proportion of cases in the first group < .6.

b. Based on Z Approximation.

من مطالعة نتائج الاختبار اللامعلمي (Bionomial Test) نجد أن أفراد عينة الدراسة قد اجمعوا على ان للنظام المحاسبي الاداري والتكاليفي دوراً في تحقيق شروط و متطلبات الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية المساهمة العامة و كان إجماعهم معنوياً عند

مستوى دلالة يساوي (0.00) و بناء عليه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة.

الفرضية العدمية الرئيسية الثالثة: لا يوجد لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية دور في تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية .

جدول (10)

اختبار الفرضية العدمية الرئيسية الثالثة

Binomial Test

| | Category | N | Observed Prop. | Test Prop. | Asymp. Sig. (1-tailed) |
|------------------------|----------|------|----------------|------------|------------------------|
| معايير المحاسبة و | Group 1 | <= 3 | 8 | .0 | .6 |
| الإبلاغ المالي الدولية | Group 2 | > 3 | 170 | 1.0 | .000 ^a |
| | Total | 178 | 1.0 | | |

a. Alternative hypothesis states that the proportion of cases in the first group < .6.

b. Based on Z Approximation.

من مطالعة نتائج الاختبار اللامعلمي (Binomial Test) نجد أن أفراد عينة الدراسة قد اجمعوا على ان لمعايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي دوراً في تحقيق شروط و متطلبات الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية المساهمة العامة و كان إجماعهم معنوياً عند مستوى دلالة يساوي (0.00) و بناء عليه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة.

الفرضية العدمية الرئيسية الرابعة: لا يوجد لمعايير التدقيق الدولية دور في تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية.

جدول (11)

اختبار الفرضية العدمية الرئيسية الرابعة

Binomial Test

| | Category | N | Observed Prop. | Test Prop. | Asymp. Sig. (1-tailed) |
|------------------------|--------------|-----|----------------|------------|------------------------|
| معايير التدقيق الدولية | Group 1 <= 3 | 11 | .1 | .6 | .000 ^a |
| | Group 2 > 3 | 167 | .9 | | |
| | Total | 178 | 1.0 | | |

a. Alternative hypothesis states that the proportion of cases in the first group < .6.

b. Based on Z Approximation.

من مطالعة نتائج الاختبار اللامعلمي (nonparmitric Test) نجد أن أفراد عينة الدراسة قد أجمعوا على أن لمعايير التدقيق الدولية دوراً في تحقيق شروط و متطلبات الحاكمة المؤسسية في الشركات الصناعية المساهمة العامة و كان اجماعهم معنوياً عند مستوى دلالة يساوي 0.00 و بناء عليه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة.

اختبار الفرضيات الرئيسية العدمية الأربع مجتمعة

جدول رقم (12)

اختبار الفرضيات الرئيسية العدمية الأربع مجتمعة

Binomial Test

| | Category | N | Observed Prop. | Test Prop. | Asymp. Sig. (1-tailed) |
|------------------------------------|--------------|-----|----------------|------------|------------------------|
| النظم و المعايير المحاسبية المتبعة | Group 1 <= 3 | 2 | .0 | .6 | .000 ^a |
| في الشركات المساهمة العامة | Group 2 > 3 | 176 | 1.0 | | |
| | Total | 178 | 1.0 | | |

a. Alternative hypothesis states that the proportion of cases in the first group < .6.

b. Based on Z Approximation.

من مطالعة نتائج الاختبار اللامعلمي (Binomial Test) نجد ان أفراد عينة الدراسة قد أجمعوا على أن للنظم و المعايير الدولية المتبعة دوراً في تحقيق شروط و متطلبات الحاكمة

المؤسسية في الشركات الصناعية المساهمة العامة و كان إجماعهم معنوياً عند مستوى دلالة يساوي (0.00) وبناء عليه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة.

جدول رقم (13)

الفرضيات الأربع مجتمعة

| نتيجة الاختبار | Sig | الفرضية |
|----------------|-------|--|
| رفض العدمية | 0.000 | 1. دور النظام المحاسبي المالي |
| رفض العدمية | 0.000 | 2. دور النظام المحاسبي الإداري والتكاليفي |
| رفض العدمية | 0.000 | 3. دور معايير المحاسبة الدولية والابلاغ المالي |
| رفض العدمية | 0.000 | 4. دور معايير التدقيق الدولية |

اختبار الفرضيات الفرعية الأربع

نصت هذه الفرضيات على ما يلي :

h₀₁ : الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية تعود إلى

(عامل المؤهل) العلمي بين أداء الفئات المشمولة في عينة الدراسة بشأن الأهمية النسبية

لأدوار المتغيرات الرئيسية الأربع في تحقيق متطلبات وشروط الحاكمية المؤسسية للشركات

المساهمة العامة الأردنية .

الجدول (14)

اختبار الفرضية الفرعية الأولى

Test Statistics a,b

| | النظم و المعايير المحاسبية المتبعة في الشركات المساهمة العامة |
|-------------|--|
| Chi-Square | 3.178 |
| df | 3 |
| Asymp. Sig. | .365 |

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: المؤهل العلمي

h₀₂ : الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية تعود إلى (عامل التخصص) بين أداء الفئات المشمولة في عينة الدراسة بشأن الأهمية النسبية لادوار المتغيرات الرئيسية الأربع في تحقيق متطلبات وشروط الحاكمية المؤسسية للشركات المساهمة العامة الأردنية .

الجدول(15)

اختبار الفرضية الفرعية الثانية

Test Statistics^{a,b}

| | النظم و المعايير المحاسبية المتبعة في الشركات المساهمة العامة |
|-------------|---|
| Chi-Square | 13.380 |
| df | 4 |
| Asymp. Sig. | .010 |

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: التخصص العلمي

h₀₃ : الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية تعود إلى (عامل الخبرة) بين أداء الفئات المشمولة في عينة الدراسة بشأن الأهمية النسبية لادوار المتغيرات الرئيسية الأربع في تحقيق متطلبات وشروط الحاكمية المؤسسية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

الجدول(16)

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

Test Statistics^{a,b}

| | النظم و المعايير المحاسبية المتبعة في الشركات المساهمة العامة |
|-------------|---|
| Chi-Square | 4.835 |
| df | 2 |
| Asymp. Sig. | .089 |

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: سنوات الخبرة العملية:

h₀₄ : الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رأي المشاركين في دور الأبعاد الأربع في تحقيق متطلبات و شروط الحاكمية المؤسسية تبعا (لطبيعة العمل) عند مستوى دلالة أقل أو يساوي 0.05

الجدول(17)

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

Test Statistics^{a,b}

| | النظم و المعايير المحاسبية المتبعة في الشركات المساهمة العامة |
|-------------|---|
| Chi-Square | 12.089 |
| df | 3 |
| Asymp. Sig. | .007 |

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: طبيعة العمل

لهذا استخدم الباحث في اختبار الفرضيات الفرعية الثلاث المشار إليها سابقاً اختبار Kruskal – Wallis – Test وعند مستوى دلالة أقل أو يساوي (0.05) فكانت

النتائج الموضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (18)

نتائج اختبار الفرضيات الفرعية الأربع بموجب اختبار Kruskal – Wallis

| العامل | Chi-square | درجات الحرية | Sig | نتيجة الاختبار |
|------------------|------------|--------------|-------|----------------|
| 1. المؤهل العلمي | 3.178 | 3 | 0.365 | قبول |
| 2. التخصص العلمي | 13.380 | 4 | 0.010 | رفض |
| 3. سنوات الخبرة | 4.835 | 2 | 0.089 | قبول |
| طبيعة العمل | 12.089 | 3 | 0.007 | رفض |

وفقاً لقاعدة القرار الخاصة بهذا الاختبار التي تنص وفقاً لـ (التميمي ، وطعمه ، 2008، ص

304) على "رفض فرضية العدم (H_0) عندما تكون متجه (Chi-square) المحسوبة أكبر

من أو تساوي قيمة (Chi-square) الجدولية . أو إذا كانت قيمة الدلالة (Sig) المحسوبة

أقل من أو تساوي قيمة الدلالة المرجعية ممثلة بمستوى معنوية الاختبار". يمكن استنتاج ما

يلي:

1. يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى h_{01} وهذا يعني أنه لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة تعزى إلى المؤهل العلمي حول الأهمية النسبية لدور النظم والمعايير المحاسبية في توفير شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية .

2. يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية h_{02} وهذا يعني انه يوجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة تعزى إلى عامل التخصص وذلك حول الأهمية النسبية لدور النظم والمعايير المحاسبية في توفير شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية للشركات المساهمة العامة الأردنية .

وتعليل الباحث نتيجة الاختبار في جدول رقم (18) في وجود الاختلاف من وجهات نظر عينة الدراسة، في أن الفئات المشمولة في عينة الدراسة من تخصصات مختلفة ربما يتفاوت إدراكها لمفهوم الحاكمية المؤسسية وبشكل انعكس على وجهات نظرها تجاه الأهمية النسبية لدور النظم والمعايير المحاسبية في توفير الشروط والمتطلبات اللازمة لتلك الحاكمية .

3. يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة h_{03} وهذا يعني أنه لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة تعزى إلى عامل الخبرة، وذلك حول الأهمية النسبية لدور النظم والمعايير المحاسبية في توفير شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية للشركات المساهمة العامة الأردنية .

4. يتم رفض الفرضية الفرعية الرابعة h_{04} وهذا يعني انه يوجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة تعزى إلى عامل طبيعة العمل وذلك حول الأهمية النسبية

لدور النظم والمعايير المحاسبية في توفير شروط ومتطلبات الحاكمة المؤسسية للشركات
المساهمة العامة الأردنية .

4-5 النتائج:

خلصت نتائج الاختبارات المستخدمة في تقييم دور النظم و المعايير المحاسبية المتبعة في
الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي إلى ما يلي:

5. أن هناك دوراً ذا أهمية لتلك النظم و المعايير المحاسبية في تطبيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية من وجهة نظر أصحاب المصالح المعنيين في الشركات.
6. أن للنظام المحاسبي المالي المتبع في تلك الشركات دوراً هاماً لأنه يوفر بيانات مالية للتقارير المالية الخارجية التي تخدم المساهمين و الأطراف الأخرى ذات العلاقة في اتخاذ القرار. ويوجد له أثر ذو دلالة إحصائية في تحقيق دور و متطلبات الحاكمية المؤسسية
7. أن للنظام المحاسبي الإداري والتكاليفي دوراً هاماً ذا دلالة إحصائية في تطبيق شروط و متطلبات الحاكمية المؤسسية
8. أن لمعايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي ومعايير التدقيق الدولية دوراً هاماً ذا دلالة إحصائية في تطبيق شروط و متطلبات الحاكمية المؤسسية.
9. توجد علاقة قوية بين النظم والمعايير المحاسبية ومتطلبات الحاكمية المؤسسية من خلال العمل الذي تقوم به النظم والمعايير المحاسبية في الأعمال المحيطة بالشركة.
10. أن تطور الإفصاح المحاسبي يعتمد على تطور معايير المحاسبة والتدقيق الدولية .
11. أن التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة في ضوء متطلبات الحاكمية المؤسسية لم تتضمن أي إشارة صريحة إلى موضوع الحاكمية المؤسسية.
12. لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية تعود إلى (عامل المؤهل) العلمي بين أداء الفئات المشمولة في عينة الدراسة بشأن الأهمية النسبية لأدوار المتغيرات الرئيسية الأربع في تحقيق متطلبات وشروط الحاكمية المؤسسية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

13. لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية تعود إلى (عامل المؤهل) العلمي بين أداء الفئات المشمولة في عينة الدراسة بشأن الأهمية النسبية لادوار المتغيرات الرئيسية الأربع في تحقيق متطلبات وشروط الحاكمية المؤسسية للشركات المساهمة العامة الأردنية .

14. لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية تعود إلى (عامل الخبرة) بين أداء الفئات المشمولة في عينة الدراسة بشأن الأهمية النسبية لادوار المتغيرات الرئيسية الأربع في تحقيق متطلبات وشروط الحاكمية المؤسسية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

15. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رأي المشاركين في دور الأبعاد الأربعة في تحقيق متطلبات و شروط الحاكمية المؤسسية تبعاً (لطبيعة العمل) عند مستوى دلالة أقل أو يساوي (0.05) .

6-4 التوصيات

1. يوصي الباحث تطوير؛ وتحديث الأنظمة المحاسبية المالية في الشركات المساهمة العامة نظراً لأهميتها القصوى في تدعيم نظم الحاكمة المؤسسية فيها.
2. يوصي الباحث؛ تطوير وتحديث الأنظمة المحاسبية الإدارية والتكاليفية في الشركات المساهمة العامة نظراً لأهميتها القصوى في تدعيم نظم الحاكمة المؤسسية فيها.
3. يوصي الباحث بوضع معيار خاص بالحاكمة المؤسسية في كل من معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية يوضح أسس تطبيق واختيار نظم الحاكمة المؤسسية في الشركات المساهمة العامة.
4. أن تقوم دائرة مراقبة الشركات في وزارة التجارة والصناعة ، وكذلك هيئة الأوراق المالية بتحديث وتطوير إصداراتها من أدلة للحاكمة المؤسسية على غرار الدليل الذي أصدره وطوره البنك المركزي الأردني الخاص بالبنوك.
5. يوصي الباحث بعمل دراسة تبين مدى تأثير تلك النظم و المعايير في تطبيق الحاكمة المؤسسية من خلال قياس درجة تطبيق الحاكمة المؤسسية في تلك الشركات و تحليل أثر الأنظمة المحاسبية المتبعة في تلك الشركات على درجة تطبيق الحاكمة المؤسسية،
6. يوصي الباحث بعمل دراسات تبين أثر تطبيق النظم و المعايير المحاسبية الدولية على القطاعات نفسها في دول الأخرى إن أمكن ذلك، لمقارنة أثر النظم والمعايير المحاسبية الدولية على تطبيق الحاكمة المؤسسية فيما بين الشركات المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي وتلك الشركات في البلدان الأخرى.

7. يوصي الباحث بإجراء دراسة على القطاعات الأخرى في المملكة الأردنية ومعرفة

الدور الذي تقوم به النظم والمعايير المحاسبية الدولية في تحقيق شروط ومتطلبات

الهاكمية المؤسسية

7-4 قائمة المراجع :

1-7-4 المراجع العربية:

- أبو الحسن، علي أحمد، (1997)، المحاسبة الإدارية المتقدمة: اتخاذ القرارات، تقارير الأداء وتقييم الأداء، الإسكندرية، الدار الجامعية.
- أبو زر، عفاف، (2006)، استراتيجية مقترحة لتحسين فعالية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني، أطروحة غير منشورة قدمت للحصول على درجة الدكتوراه في المحاسبة من جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، عمان ، الأردن.
- إتحاد المصارف العربية، (2003) ،الحكم المؤسسي في القطاع المصرفي العربية ومتطلبات تطوير ممارستهوفق المعايير الدولية، بيروت ، لبنان.
- الاتحاد الدولي للمحاسبين، (2007) "إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكد وقواعد أخلاقيات المهنة".
- البشير، محمد، (2003)، التحكم المؤسسي ومدقق الحسابات، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبين الأردنيين ، عمان ، الأردن.
- الجزيري ، خيرى علي ، (1997)، التحكم في المنشأة من منظور نظرية الوكالة المالية، توصيف المشكلة في المنشأة المصرية ومناقشة التراث العلمي : مجلة أفاق جديدة ، جامعة المنوفية ، المجلد الخامس، العدد الرابع، ص(23-41).
- الخضري، محسن ، (2005)، حوكمة الشركات ، مجموعة النيل العربية - مصر.

- الخطيب، حازم، والقشي، ظاهر، (2006)، الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية، مجلة أربد للبحوث العلمية، المجلد العاشر العدد 23، ص(36-54).
- الرحيلي، عوض، (2007)، لجان المراجعة كأحد دعائم الحاكمية المؤسسية، دراسة تحليلية على الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، العدد الخامس عشر، ص(42-59)
- السقاف، خلود، (2005)، أهمية الحاكمية المؤسسية في قطاع التأمين، الحاكمية المؤسسية في الأردن، نتائج أعمال منتدى 22 شباط، المنبر الأردني للتنمية الاقتصادية.
- الشحاتات، محمد، (2008)، أثر استخدام الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحاكمية المؤسسية على قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان، عمان، الأردن، رسالة غير منشورة قدمت للحصول على درجة الماجستير من الجامعة الأردنية، عمان، الأردن
- الشمري، عيد حامد، (1994)، معايير التدقيق الدولية ومدى استخدامها في تنظيم الممارسة المهنية في السعودية، معهد الإدارة، الرياض، العدد الرابع.
- المطيري، عبيد بن سعد، (2003)، تطبيق الإجراءات الحاكمية للشركات في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، العدد 10، ص(19-37)
- الهنيني، إيمان (2005)، تطوير نظام للحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني، أطروحة غير منشورة قدمت

للحصول على درجة الدكتوراه في المحاسبة ، من جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، عمان ، الأردن.

- تعليمات البنك المركزي الأردني (2004)، منشور في الموقع الإلكتروني <http://www.cbj.gov.jo/arabic/>
- توماس, امرسون, (1991)، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات, ترجمة دار المريخ للنشر - السعودية.
- جمعه، أحمد حلمي، (2000)، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار الصفاء، عمان.
- حجازي، محمد عباس، (2003)، المحاسبة الإدارية، القاهرة، مكتبة عين شمس.
- حماد ، طارق عبدا لعال ، (2005) ، حوكمة الشركات (المفاهيم - المبادئ - التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف ، الدار الجامعية ، مصر.
- خوري، نعيم، 2006، الشفافية والحاكمة في الشركات ، مجلة المدقق، الصادرة عن جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين ، العدد 67 ، ص(15-19)
- دهمش ، نعيم، وأبو زر عفاف،(2003) ، الحاكمة المؤسسية وعلاقتها بالتدقيق ومهنة المحاسبة، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين المنعقد في عمان للفترة من 24 - 25 أيلول 2003.
- سليمان ، محمد ، (2008) ، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية ، مصر.
- سليمان ، محمد ، (2006) ، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية ، مصر.
- عبدالله، خالد أمين،(1999)، علم تدقيق الحسابات. عمان: المكتبة الوطنية.

- عصفور ، بسام ، (2005)، **المستجدات في الحاكمة المؤسسية ، الحاكمة المؤسسية في الأردن ، نتائج أعمال منتدى 22 شباط ، المنبر الأردني للتنمية الاقتصادية .**
- عقل ، مفلح ، (2005)، **التحكم المؤسسي في البنوك الأردنية ، الحاكمة المؤسسية في الأردن ، نتائج أعمال منتدى 22 شباط ، المنبر الأردني للتنمية الاقتصادية .**
- علي، أسامة (2008) **أثر رأس المال الفكري والتدقيق الداخلي على الحاكمة المؤسسية في الشركات الصناعية في الأردن ، أطروحة غير منشورة قدمت للحصول على درجة الدكتوراه في المحاسبة، من جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، عمان، الأردن.**
- قباجة، عدنان (2008) **أثر فاعلية الحاكمة المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، أطروحة غير منشورة قدمت للحصول على درجة الدكتوراه في المحاسبة، من جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، عمان، الأردن.**
- مجلس معايير المحاسبة الدولية، (2003)، **معايير المحاسبة الدولية ، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.**
- مجلس معايير المحاسبة، (2003)، **إصدار المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكد وقواعد سلوكيات المهنة ، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.**
- مركز المشروعات الدولية الخاصة ، (2004)، **دليل تأسيس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والمتحولة .**

- مطر ، محمد (2003) ، دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكم المؤسسي، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين ، عمان ، الأردن.
- مطر، محمد ، (2004)، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن.
- مطر ، محمد ، نور ،عبدا لناصر(2007) ، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية ، دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي، المجلد 3، العدد 1، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، كانون ثاني 2007،ص(46-69).
- هاشم، أحمد محمد، 1988، المحاسبة الإدارية، بغداد، جامعة الموصل.

ثانياً: المراجع الأجنبية :

- African Economic Research Consortium,(2005), **Corporate Governance Mechanism and Firm Financial Performance in Nigeria**, Nairobi, A E R .
- AICPA,9 August (2003),**How the Sarbanes –Qxley Act of 2002**, Impacts the Accounting Profession.
- Asian Development Bank Institute (2004). **Corporate Governance in Asia : Recent Evidence From Indonesia, Korea, Malaysia, and Thailand :** ADBA .
- Baltic International Centre for Economic Policy Studies (2005) **Corporate Governance , Ownership Dynamics and Firm**

Performance in the Central and Eastern European Countries.

BICEPS .

- Black, B. Jang, H. and kim, W.(2003), Does Corporate Governance Affect Firm Value? **Working Paper 327 . Stanford Law School.**
- Brown, D . and Caylor, L . (2004) **Corporate Governance and Firm Performance , "presented at 15th Conference of Financial Economic and Accounting , University of Missouri "** on line Available .
<http://www.Selene.Vab.es/dep-economic-economic-empresq./Journdas>
- Bushman , R . M and A . J . Smith , (2001), Financial Accounting Information and Corporate Governance , **The Journal of Accounting and Economics** vol 13. pp105-165.
- Center for Financial Stability (2005) .**Corporate Governance and Ownership: Measurement and Impact on Corporate Performance and Dividends Policies an Argentina:** CFS.
- Clark, T. (2004). *Thevries of Corporate Governance; The philosophical Foundations of Corporate Governance*,London and New York Routledge, ISBN 041532305x
- Clerp, E.,(1997),**Corporate Low Economic Reform Program Directions Duties and Corporate Governance Facilitating Investors , Proposal for Reform, Paper No.3 , Australian Government Publishing Service,PP.1-65 .**
- Cohen et al., 2004, " **Corporate Governance Mosaic & Reporting Quality** ", The Journal of Accounting Literature, on line Available WWW.Findarticles.Com
- Coleman, and Biekpe, N , (2006).**The Relationship Between Board Size Composition , CEO Duality and Firm Performance . Journal of corporate governance .vol 29,pp 909-623.**
- Drobetz, W.(2004).**The Impact of Corporate Governance on Firm Performance .Quarterly Journal of Economics. 118,107-155.**

- Elanagger , H.I (2006) **Third Regional International Conference International institute of advertisement science** ,Monterrey, Mexico(16-20)July.
- Gallagher .t, (2002)," **The Ethical Case for Chief Governance officers after Enron"** , Corporate Governance Advisor ,Vol 26.10,july – August
- Gompers, P., Ishii, J. and Metrick, A. (2003). **Corporate Governance and Equity Prices** . Quarterly journal of Economic, Vol 118,107-155.
- Goodwin, j. & Seow J.L. 2002, "**The influence of Corporate Governance Mechanisms on the Quality of Financial Reporting & Auditing** : Perception of Auditors & Directors in Singapore," Accounting & Finance, From Pro Quest databaseK, on line Available.
- Greet,H., (2004),**Business Goals and Corporate Governance**, Asia Pacific Business Review,Vol 10,no 3-4, Spring-Summer :www.Ingentaconnect.com.
- Guerster , N. and Bauer, R.(2003), **Good Corporate Governance Pays off !**.Journal of Financial Quantitative Analysis.vol38,pp1-27.
- I I A,(2004), International Standards for the Fessinal Practice of Internal Auditors, the Institute of Internal Auditors, Florida.
- Institutional Shareholders Services (2005). **Better Corporate Result in High Profit and Lower Risk ,An Overview of the ISS CGQ methodology changes** .New York.ISS.
- Inter American Development Bank (2005) . **Corporate Governance and value in Brazil and Chile** , Washington: IADB.
- International Atlantic Economic conference. (2005) . **Corporate Governance and Firm Financial Performance of Companies in Poland**. Warsaw : IAEC.
- Jensen, M.C. and W. Meckling, W. (1976). **Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency costs and Ownership structure**. **Journal of Financial Economics. 3,305-360.**

- Jinarat, V. (2003) .**The Impact of Good Governance on Organization performance After The Asian Crisis in Thailand.** Asia pacific Business Review. Vol 10,21-42.
- Kalpper, L.F, and Love , I, (2003). **Corporative Governance, Investor Protection and Performance in Emerging Markets.** Journal of Corporative Finance.vol 195,1-26.
- Margret , Julie , July (2001) , " **A History of Corporate Governance "** , An Australian Perspective ,vol 86, pp : 1-33 .
- Monks, R.& Nell , M., (2001) " **Corporate Governance"**, Blackwell Business, Massachusetts , USA ,pp:92-101.
- Nishat , M . and Shaheen , R . (2005) . **Corporate Governance and Firm Performance** . An Exploratory Analysis . The Bangladesh Development Studies vol. 28 , 55-64 .
- O E C D, (2000) , **O E C D's Definition CONSISTENT With the one Presentecl by Cadbury**, p 15.
- Park, s . (2004) **Assessing the Impact of Corporate Governance on Productivity and Growth in Korea** . Tokyo: Asian Productivity and Organization .
- Rebeiz , S . and Salameh , Z . (2006) . **Relationship Between Governance Structure and Financial Performance In Construction** Journal Management in Engineering .vol 22, 20-26 .
- Shliefer , A. and Vishny ,R. (1997) .**A survey of Corporate Governance** .Jornal of finance vol 52,737-783.
- Solan ,R.G,2001, " **Financial Accounting and corporate Governance** ",University of Michigan , Working paper.
- Stigin, C., (2006),**Corporate Governance and Development The Indivisible Balance Sheet of Morgan and Banks(1997)**, July:www.intelegen.com .

do , E . (2006) . **Quality of governance And Firm Performance: Evidence From Spain . "** Aurum 2006 conference , Oslo (16) may 2006."

- Toledo, E.(2006), **Quality of Governance Ana Firm Performance Evidence Form Spain**, Aurum 2006 Conference, Oslo (16) may.

- Turnbull, S. 1997 . **Corporate Governance: Concerns & Theories**, Internatioal Review,vol 5 (4): 180-197 .

الملاحق

1- الاستبانة

2- الجداول والأشكال

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا

كلية الاعمال

قسم المحاسبة

استبانه بحث

الأخ المجيب الكريم:

يسرني أن أقدم إليك هذه الاستبانه المتعلقة بدراسة (دور النظم والمعايير المحاسبية في تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمة المؤسسية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية) استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة.

إن الباحث يعهد فيك الاهتمام والاستعداد الدائمين لموازرة البحث العلمي الذي يخدم علم ومهنة المحاسبة ويساهم في تطويرهما، إن الباحث كله أمل بتعاونك المخلص من خلال الاهتمام والإجابة الدقيقة على الأسئلة الواردة في هذه الاستبانه بموضوعية وحيادية الأمر الذي يعد من أهم عوامل نجاح هذه الدراسة

ويساهم في تحقيق الأهداف المتوخاة منها كما إن اقتراحاتكم وآرائكم وتوصياتكم ستكون من الركائز المهمة التي ستساهم في إثراء البحث وشخصية الباحث العلمية.

ويؤكد الباحث إن كافة المعلومات التي سيتم الحصول عليها ستعامل بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط.

هذا وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير.....
من أجل أي استفسار يرجى التكرم بالاتصال على رقم الباحث وهو (0795461408/0777200132)

الباحث
أنس محمود الطرمان

إشراف
الأستاذ الدكتور: محمد مطر

أولاً: الأسئلة الشخصية:

الرجاء وضع إشارة (√) أمام الإجابة المناسبة لكل مما يأتي:-

1- المؤهل العلمي:

| | | | | | |
|-----|--------------------------|-----|---------|-----|---------|
| () | بكالوريوس | () | ماجستير | () | دكتوراه |
| () | أخرى اذكرها من فضلك..... | | | | |

2- التخصص العلمي:

| | | | | | |
|-----|--------|-----|--------------------------|-----|--------|
| () | محاسبة | () | إدارة أعمال | () | اقتصاد |
| () | حقوق | () | أخرى اذكرها من فضلك..... | | |

3- سنوات الخبرة العملية:

| | | | | | |
|-----|-----------------|-----|-----------|-----|----------------|
| () | أقل من 10 سنوات | () | 20-10 سنة | () | أكثر من 20 سنة |
|-----|-----------------|-----|-----------|-----|----------------|

4- طبيعة العمل:

| | | | | | |
|-----|----------------|-----|-------|-----|--------------|
| () | عضو مجلس إدارة | () | مساهم | () | مستثمر/ مقرض |
| () | مدقق خارجي | | | | |

5- - الشهادات المهنية: أذكرها من فضلك إن وجدت:

السؤال الأول :- (يرتبط بالفرضية الأولى)

يهدف هذا السؤال إلى إستكشاف آراء عينة الدراسة عن دور النظام المحاسبي المالي للشركة في توفير شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية .

لذا يرجى التكرم بوضع إشارة (√) في الخانة المناسبة أمام كل فقرة من الفقرات التالية .

| ت | الفقرات | هام جداً | هام | محايد | غير هام | عدم الأهمية |
|----|--|----------|-----|-------|---------|-------------|
| 1- | يوفر البيانات المالية للتقارير المالية الخارجية التي تخدم المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة في اتخاذ القرارات. | | | | | |
| 2- | يوفر المعلومات التي توفر عنصر الشفافية والإفصاح عن الأداء المالي للشركة. | | | | | |

| | | | | | |
|--|--|--|--|--|---|
| | | | | | 3- يوفر المستندات والضوابط المالية للمحافظة على أصول الشركة. |
| | | | | | 4- يخدم المساهمين (الأكثرية، الأقلية) في تحديد حصة كل فئة منها من أرباح الشركة. |
| | | | | | 5- يوفر المجموعة المستندية اللازمة لتوثيق جميع معاملات الشركة مع الغير . |

السؤال الثاني:- (يرتبط بالفرضية الثانية)

يهدف هذا السؤال إلى إستكشاف آراء عينة الدراسة عن دور النظام المحاسبي الإداري والتكاليفي للشركة في توفير شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية .

لذا يرجى التكرم بوضع إشارة (√) في الخانة المناسبة أمام كل فقرة من الفقرات التالية .

| ت | الفقرات | هام جداً | هام | محايد | غير هام | عدم الأهمية |
|----|--|----------|-----|-------|---------|-------------|
| 1- | يوفر المعلومات المناسبة عن الفرص البديلة للاستثمار وبما يساهم في تعظيم العائد على استثمارات المساهمين في الشركة. | | | | | |
| 2- | يوفر المعلومات المناسبة لإدارة الشركة في ممارسة مهامها الأساسية في الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات. | | | | | |

| | | | | | | |
|--|--|--|--|--|--|----|
| | | | | | يوفر المعايير المناسبة لتقييم أداء العاملين في الشركة بصورة عادلة. | 3- |
| | | | | | يخدم زبائن الشركة من جهة جعلهم محور اهتمام إدارة الشركة في ضبط الجودة والنوعية عن طريق بعض الأدوات مثل ، BSC (الإدارة المبنية على الأنشطة) ، ABM (بطاقة الأداء المتوازن) | 4- |
| | | | | | يوفر المعلومات المناسبة لتقييم الجدوى الاقتصادية للمشروعات التي تنفذها الشركة. | 5- |
| | | | | | يوفر المعلومات المناسبة للتسعير العادل للمنتجات. | 6- |
| | | | | | يعتبر مصدراً هاماً للمعلومات اللازمة لإعداد التقارير الداخلية . | 7- |

السؤال الثالث:- (يرتبط بالفرضية الثالثة)

يهدف هذا السؤال إلى إستكشاف آراء عينة الدراسة عن دور معايير المحاسبة الدولية في توفير شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية .

لذا يرجى التكرم بوضع إشارة (√) في الخانة المناسبة أمام كل فقرة من الفقرات التالية .

| ت | الفقرات | هام جداً | هام | محايد | غير هام | عدم الأهمية |
|----|--|----------|-----|-------|---------|-------------|
| 1- | توفر القواعد التي تحكم قياس نتيجة أعمال الشركة | | | | | |

| | | | | | | |
|--|--|--|--|--|--|----|
| | | | | | توفر القواعد التي تحكم قياس المركز المالي للشركة ممثلاً بموجودات الشركة وما عليها من التزامات. | -2 |
| | | | | | توفر الفروض والمعايير والسياسات التي تحكم إعداد البيانات المالية المنشورة . | -3 |
| | | | | | توفر القواعد التي تحكم حدود وطبيعة الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية المنشورة. | -4 |
| | | | | | توفر الشروط اللازمة لتحقيق عنصر القبول العام للبيانات المالية المنشورة. | -5 |
| | | | | | توفر الشروط اللازمة لجعل البيانات المالية المنشورة قابلة للمقارنة. | -6 |

السؤال الرابع :- (يرتبط بالفرضية الرابعة)

يهدف هذا السؤال إلى إستكشاف آراء عينة الدراسة عن دور معايير التدقيق الدولية في توفير شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية .

لذا يرجى التكرم بوضع إشارة (√) في الخانة المناسبة أمام كل فقرة من الفقرات التالية .

| ت | الفقرات | هام جداً | هام | محايد | غير هام | عدم الأهمية |
|---|---------|----------|-----|-------|---------|-------------|
| | | | | | | |

| | | | | | | |
|--|--|--|--|--|--|----|
| | | | | | توفر القواعد الضوابط للمحافظة على حقوق مساهمي الشركة . | -1 |
| | | | | | توفر سمة المصدقية للبيانات المالية المنشورة. | -2 |
| | | | | | توفر الضوابط اللازمة للحد من ممارسات إدارة الشركة للغش والتحريف. | -3 |
| | | | | | تحدد مسؤولية المدقق الخارجي عن استمرارية الشركة. | -4 |
| | | | | | توفر الإجراءات واختبارات اللازمة لتقييم المخاطر المحيطة بالشركة. | -5 |
| | | | | | توفر الضوابط اللازمة للحفاظ على استقلالية المدقق الخارجي. | -6 |

السؤال الخامس :-

أي ملاحظات أخرى تراها مناسبة لموضوع البحث ولم ترد في الأستبانة يرجى التكرم بكتابتها (من فضلك)

.....

.....

.....

.....

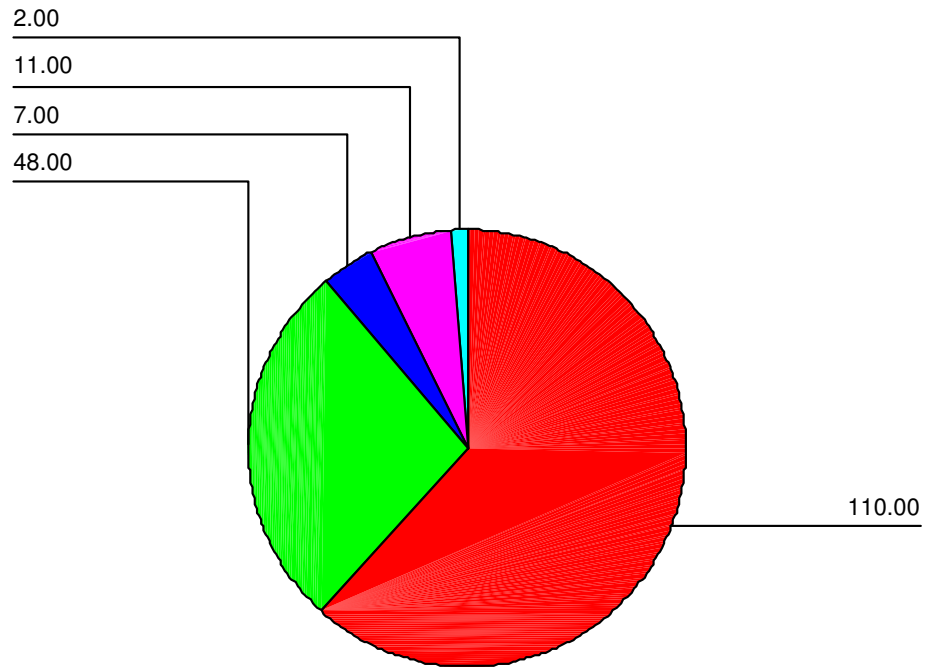
.....

.....

المؤهل العلمي

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---------|-----------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid | بكالوريوس | 110 | 61.8 | 62.5 | 62.5 |
| | ماجستير | 48 | 27.0 | 27.3 | 89.8 |
| | دكتورة | 7 | 3.9 | 4.0 | 93.8 |
| | اخرى | 11 | 6.2 | 6.3 | 100.0 |
| | Total | 176 | 98.9 | 100.0 | |
| Missing | System | 2 | 1.1 | | |
| Total | | 178 | 100.0 | | |

Qualification



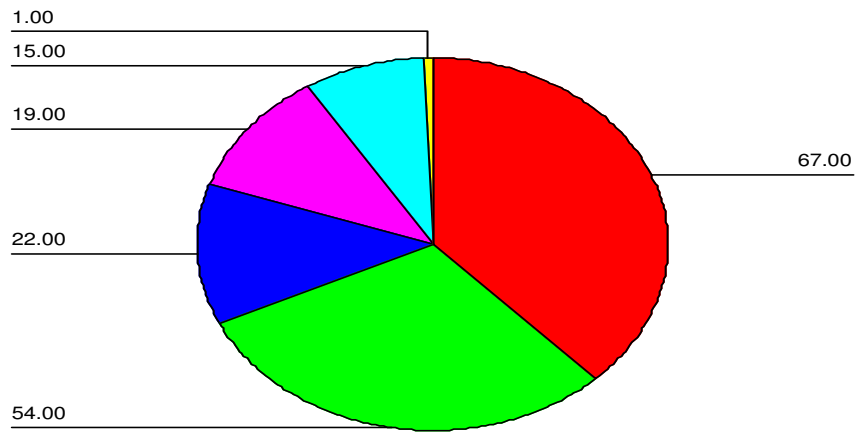
الشكل رقم (3) المؤهل العلمي

جدول (20)

التخصص العلمي

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---------|-------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid | محاسبة | 67 | 37.6 | 37.9 | 37.9 |
| | ادارة اعمال | 54 | 30.3 | 30.5 | 68.4 |
| | اقتصاد | 22 | 12.4 | 12.4 | 80.8 |
| | حقوق | 19 | 10.7 | 10.7 | 91.5 |
| | اخرى | 15 | 8.4 | 8.5 | 100.0 |
| | Total | 177 | 99.4 | 100.0 | |
| Missing | System | 1 | .6 | | |
| Total | | 178 | 100.0 | | |

Education



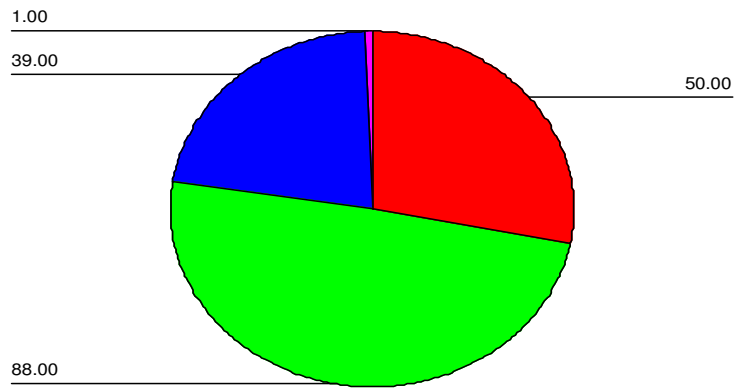
الشكل رقم (4) التخصص العلمي

جدول (21)

سنوات الخبرة العملية

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---------|-----------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid | أقل من 10 سنوات | 50 | 28.1 | 28.2 | 28.2 |
| | سنة 10-20 | 88 | 49.4 | 49.7 | 78.0 |
| | أكثر من 20 سنة | 39 | 21.9 | 22.0 | 100.0 |
| | Total | 177 | 99.4 | 100.0 | |
| Missing | System | 1 | .6 | | |
| Total | | 178 | 100.0 | | |

Experience



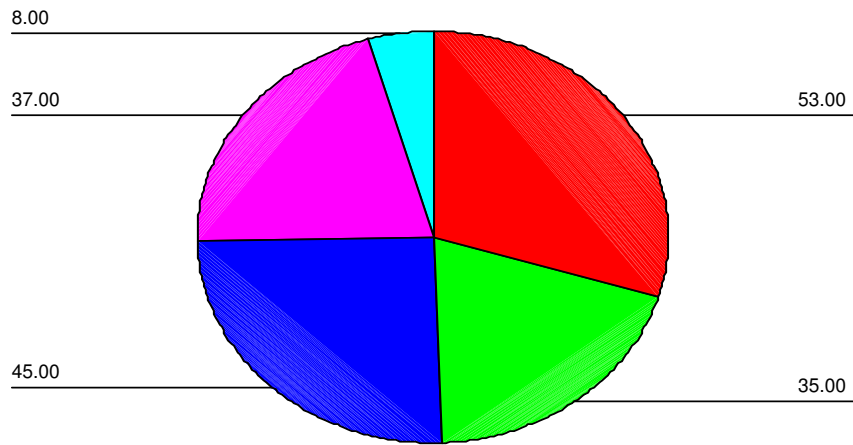
الشكل رقم (5) سنوات الخبرة

جدول (22)

طبيعة العمل

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---------|------------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid | عضو مجلس الادارة | 53 | 29.8 | 31.2 | 31.2 |
| | مساهم | 35 | 19.7 | 20.6 | 51.8 |
| | مستثمر | 45 | 25.3 | 26.5 | 78.2 |
| | منفق خارجي | 37 | 20.8 | 21.8 | 100.0 |
| | Total | 170 | 95.5 | 100.0 | |
| Missing | System | 8 | 4.5 | | |
| Total | | 178 | 100.0 | | |

Position



الشكل رقم (6) طبيعة العمل

الجدول (23)

اختبار التوزيع الطبيعي

Tests of Normality

| | Kolmogorov-Smirnov ^a | | |
|--|---------------------------------|-----|------|
| | Statistic | df | Sig. |
| تتعلق المالية للتقارير المالية الخارجية التي تخدم المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة في اتخاذ القرارات | .285 | 178 | .000 |
| يوفر المعلومات التي توفر عنصر الشفافية والإفصاح عن الأداء المالي للشركة | .369 | 178 | .000 |
| يوفر المستندات والضوابط المالية للمحافظة على أصول الشركة | .334 | 178 | .000 |
| يخدم المساهمين الأكثرية , الاقلية في تحديد حصة كل فئة منها من ارباح الشركة | .289 | 178 | .000 |
| يوفر المجموعة المستندية اللازمة لتوثيق جميع معاملات الشركة مع الغير | .255 | 178 | .000 |
| المعلومات المناسبة عن الفرص البديلة للاستثمار ومما يساهم في تعظيم العائد على استثمارات المساهمين في الشركة | .228 | 178 | .000 |
| المعلومات المناسبة لإدارة الشركة في ممارسة مهامها الأساسية في الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات | .368 | 178 | .000 |
| يوفر المعايير المناسبة لتقييم أداء العاملين في الشركة بصورة عادلة | .346 | 178 | .000 |
| لأن الشركة من جهة جعلهم محور اهتمام ادارة الشركة في ضبط الجودة والنوعية عن طريق ABM, B بعض الادوات مثل | .292 | 178 | .000 |
| يوفر المعلومات المناسبة لتقييم الجدوى الاقتصادية للمشروعات التي تنفذها الشركة | .253 | 178 | .000 |
| يوفر المعلومات المناسبة للتسعير العادل للمنتجات | .295 | 178 | .000 |
| يعتبر مصدرا هاما للمعلومات اللازمة لاعداد التقارير الداخلية | .249 | 178 | .000 |
| توفر القواعد التي تحكم قياس نتيجة اعمال الشركة | .251 | 178 | .000 |
| واعاد التي تحكم قياس المركز المالي للشركة ممثلا بموجودات الشركة وما عليها من التزامات | .347 | 178 | .000 |
| توفر الفروض والمعايير والسياسات التي تحكم اعداد البيانات المالية المنشورة | .332 | 178 | .000 |
| توفر القواعد التي يحكم حدود وطبيعة الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية المنشورة | .342 | 178 | .000 |
| توفر الشروط اللازمة لتحقيق عنصر القبول العام للبيانات المالية المنشورة | .331 | 178 | .000 |
| توفر الشروط اللازمة لجعل البيانات المالية المنشورة قابلة للمقارنة | .303 | 178 | .000 |
| توفر القواعد والضوابط للمحافظة على حقوق مساهمي الشركة | .233 | 178 | .000 |
| توفر سمة المصدافية للبيانات المالية المنشورة | .348 | 178 | .000 |
| توفر الضوابط اللازمة للحد من ممارسات ادارة الشركة للغش والتحرير | .332 | 178 | .000 |
| تحدد مسؤولية المدقق الخارجي عن استمرارية الشركة | .310 | 178 | .000 |
| توفر الاجراءات واختبارات اللازمة لتقييم المخاطر المحيطة بالشركة | .299 | 178 | .000 |
| توفر الضوابط اللازمة للحفاظ على استقلالية المدقق الخارجي | .270 | 178 | .000 |

a. Lilliefors Significance Correction

الجدول (24)

قيم اختبار كرونباخ الفا لفقرات الاستبانة

| | |
|-------|-----------------|
| .6275 | الفرضية الاولى |
| .7793 | الفرضية الثانية |
| .7217 | الفرضية الثالثة |

| | |
|-------|-----------------|
| .7366 | الفرضية الرابعة |
|-------|-----------------|